

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
في الدعم الفلاحي في إطار الإستصلاح
لرأسه حالة ولاية المنيرة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم سياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف الأستاذ (ة):

- د. طواهرية أحلام

من إعداد الطالب (ة):

- مامين حميدة

تمت المناقشة بتاريخ: 04-06-2026

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	لجنة المناقشة
مشرفاً	جامعة غرداية	أستاذة محاضرة "أ"	د. طواهرية أحلام
رئيساً	جامعة غرداية	أستاذة محاضر "أ"	د. الأخضرى إيمان
مناقشاً	جامعة غرداية	أستاذة محاضر "أ"	د. صوالحي ليلي

السنة الجامعية: 2026/2025

إهداء

لى من أحمدهم بكل فخر، لى من كبرش تحت ظل رعائهم ووعودهم... عائلتي العزيزة.

لى نبغ العطاء والمحبة الإلهية التي لا تنضب؛ أُمي الغالية، التي كانت وما زالت دعوتها سندي وطريقي نحو النجاح.

لى من وهبني القوة والصلابة، وعلمني أن الطموح لا سقف له؛ أبي العزيز، صاحب الخطوات الثابتة والقلب المعطاء..

لى رفيق حياتي، الذي شاركني تعب الطريق قبل فرحة الوصول، وكان حضوره دافعاً للاستمرار والطموح، لى أبنائي الأحبة، نور حياتي وأجمل ما أملك، الذين كانوا مصدر سعادتي ودافعي لتحقيق النجاح، أهدىكم هذا الإنجاز بكل فخر واعتزاز ليكون مثلاً لكم في الاجتهاد والطموح.

لى سند الحياة وشركاء العمر؛ إخوتي وإخواتي، الذين شاركوني كل لحظات التعب والفرح.

لى صديقتي الغالية الشيخة بوبكر فاطمة ومجلس الشيوخ

رفيقات المشوار الجميل، وصاحبات المواقف الصادقة والكلمات المشجعة، اللاتي كن حضوراً طيباً في مختلف مراحل دراستي، أهدىكم هذا العمل المتواضع عربون محبة ووفاء، تقديراً لدمكن المعنوي وتشجيعكن

الدائم أسأل الله أن يديم صداقتنا

لى الأصدقاء الأوفياء والزملاء الذين جعلوا من رحلة الدراسة ذكريات لا تنسى.

أهدي إليكم جميعاً هذا العمل المتواضع، ثمرة جهد وصبر، تكريماً لحبكم ودعمكم المستمر.

مامين حميدة

شكر وعرفان

إلى كل من علم الكلمة، وأسدى النصيح، وترك أثرا طيبا في مسيرتي العلمية من
أساتذتي الأجلاء. وأتوجه بالشكر الخاص للأستاذة المشرفة "د. ظواهرية
أحلام" بخالص عبارات الشكر والامتنان على مجهوداتها الجبارة التي قادتنا
لما نحن عليه.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الكرام الذين أشرفوا
على تدريسنا ومنحونا من علمهم وفكرهم طوال مشوارنا الدراسي.
لقد كانت توجيحاتكم القيمة ونصائحكم الأكاديمية دافعا كبيرا لنا لإتمام
هذا العمل المتواضع، والوصول إلى هذه المرحلة من التخرج. نسأل الله أن
يجزيكم عنا خير الجزاء، وأن يوفقكم في مسيرتكم النبيلة. وأن يوفقنا لتكون خير
سفراء لجهودكم المخلصة.

ملخص بالعربية:

هدف هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في تفعيل ديناميكيات الاستصلاح الزراعي عبر آليات الدعم، وكيفية مرافقة المستثمرين لضمان الاستغلال الأمثل للأراضي مع التركيز على ولاية المنية كنموذج تطبيقي للمناطق الصحراوية، تشخيص واقع مشاريع الاستصلاح، ودور أثر الدعم على التنمية الفلاحية المحلية، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج، مع اقتراح آليات وتوصيات لتعزيز الفعالية والاستدامة.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها ومكوناتها، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي، وإبراز العلاقة بينهما بشكل معمق في المناطق الصحراوية. كما اعتمدنا على دراسة حالة ولاية المنية باعتبارها نموذجا ميدانيا لتجسيد هذه الاستراتيجية، مع الاستناد إلى العديد من المصادر المتنوعة لتجميع المعطيات وتحليلها.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- لقد أثبتت الدراسة أن الاستراتيجية الوطنية ساهمت في دعم الاستصلاح فعليا، لكن فعاليتها لم تصل للمستوى الأمثل نتيجة العراقيل الإدارية والتعقيدات القانونية.
- كما أثبتت أيضا أن آليات الدعم عززت جاذبية الاستثمار، إلا أنها اصطدمت بالبيروقراطية المعقدة، مما حدّ من سرعة وصول الدعم للمستفيدين الفعليين.
- ولقد أوضحت الدراسة أن المنية تحولت إلى قطب فلاحي واعد بفضل الموارد المائية والأراضي الشاسعة، ولكن ضعف البنية التحتية ومحدودية التأطير التقني أعاقا تحقيق الأثر التنموي الكامل.
- لقد أثبتت الدراسة أن الدعم ساهم في تحسين الإنتاجية، لكن أثره ظل غير متوازن بسبب سوء توزيع الدعم وضعف الرقابة على المشاريع الميدانية.
- وضحت أبرز التحديات التي تمثلت في البيروقراطية، النزاعات العقارية، ضعف التنسيق بين الهيئات المركزية والمحلية، محدودية الموارد التقنية والطاقوية، والضغط المتزايد على الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري، الدعم الفلاحي، الاستصلاح، ولاية المنية

Abstract:

This study aims to evaluate the strategy of the Ministry of Agriculture, Rural Development, and Fisheries regarding the activation of agricultural reclamation dynamics through support mechanisms. It examines how to guide investors to ensure optimal land utilization, with a specific focus on El Meniaa Province as an empirical model for desert regions. The study diagnoses the current state of reclamation projects, assesses the impact of support on local agricultural development, identifies key challenges facing program implementation, and proposes mechanisms and recommendations to enhance effectiveness and sustainability.

The study employs a descriptive-analytical approach, based on describing the phenomenon and analyzing its constituent elements. This was achieved by examining legal and regulatory texts related to agricultural support and land reclamation, highlighting the in-depth relationship between them in desert regions. Additionally, El Meniaa Province was utilized as a case study to represent this strategy, drawing upon various sources for data collection and analysis.

Results of the Study: The study reached the following conclusions:

- The national strategy effectively supported reclamation, yet its effectiveness did not reach the optimal level due to administrative hurdles and legal complexities.
- Support mechanisms enhanced investment attractiveness but were hindered by complex bureaucracy, limiting the speed at which support reached actual beneficiaries.
- El Meniaa has developed into a promising agricultural hub due to available water resources and vast land; however, infrastructure weaknesses and limited technical supervision impeded the full realization of developmental impact.
- Support contributed to improved productivity, but its impact remained unbalanced due to poor distribution and weak oversight of field projects.
- Key challenges were identified as bureaucracy, land disputes, poor coordination between central and local bodies, limited technical and energy resources, and increasing pressure on water resources.

Keywords: Strategy of the Ministry of Agriculture and Fisheries, Agricultural Support, Land Reclamation, W. El Meniaa

مقدمة

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة جعلت من الأمن الغذائي قضية محورية في السياسات العمومية. ولم يعد الإنتاج الفلاحي مجرد نشاط تقليدي، بل أصبح ركيزة للسيادة الوطنية وأداة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتقلبات المناخية وتراجع الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، أدركت الجزائر ضرورة تنويع مصادر دخلها بعيداً عن الاقتصاد الريعي، فاحتل القطاع الفلاحي مكانة استراتيجية باعتباره القاطرة الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولمواجهة تراجع الأراضي الزراعية في الشمال، تبنت الدولة خيار الاستصلاح الزراعي في المناطق الصحراوية، باعتباره عملية قانونية واقتصادية معقدة تتطلب تأطيراً تشريعياً وآليات دعم فعالة. وقد تدخلت وزارة الفلاحة والصيد البحري عبر منظومة متكاملة من برامج الدعم الفلاحي تشمل القروض الميسرة، الإعفاءات الضريبية، دعم العتاد، والمرافقة التقنية، إلى جانب تهيئة المحيطات الفلاحية الكبرى.

وتبرز ولاية المنية كنموذج تطبيقي لهذه الاستراتيجية، لما تزخر به من مساحات قابلة للاستصلاح وموارد مائية جوفية، مما جعلها قطباً فلاحياً واعداء. غير أن الواقع الميداني يكشف عن عراقيل قانونية وإدارية، مثل تعقيد الإجراءات، النزاعات العقارية، وضعف الرقابة، وهو ما يضع فعالية هذه السياسات على المحك.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناءً على عدة مبررات تنقسم إلى:

• أسباب ذاتية (شخصية):

- الاهتمام بقطاع الفلاحة الصحراوية، بسبب الانتماء أو القرب الجغرافي من البيئة الصحراوية، خاصة ولاية المنية، مما أتاح إمكانية ملاحظة واقع النشاط الفلاحي ومعاينة مختلف الإشكالات المرتبطة ببرامج الدعم والاستصلاح.
- الرغبة في إثراء الرصيد المعرفي الشخصي حول آليات تسيير ودعم المشاريع الفلاحية بالمناطق الصحراوية ومدى مساهمتها في التنمية المحلية.
- الميل الأكاديمية نحو دراسة المواضيع ذات الطابع القانوني والاقتصادي والتنموي، لاسيما ما يتعلق بالسياسات العمومية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي.

• أسباب موضوعية:

- الأهمية الإستراتيجية لقطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني، باعتباره قطاعاً حيوياً لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية الغذائية وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات.
- تزايد توجه الدولة نحو استصلاح الأراضي الصحراوية وتوسيع الاستثمار الفلاحي بالمناطق الجنوبية، في إطار السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.
- قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع الدعم الفلاحي المرتبط بالاستصلاح الزراعي في المناطق الصحراوية، خاصة على مستوى ولاية المنيع، الأمر الذي يمنح الدراسة قيمة علمية وميدانية.
- خصوصية البيئة الصحراوية بولاية ولاية المنيع، وما تطرحه من تحديات مرتبطة بندرة الموارد المائية، طبيعة المناخ، وضعف البنية التحتية الفلاحية، مما يجعلها مجالاً ملائماً للدراسة والتحليل.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في شقين:

• الأهمية النظرية (العلمية):

- تبرز أهمية البحث في كونه يندرج ضمن حقل تقييم وتحليل السياسات العامة، حيث يسعى إلى تفكيك استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وفهم آليات انتقالها من التنظير إلى التطبيق في قطاع الاستصلاح.
- إثراء الأدبيات المتخصصة: سد النقص في الدراسات الأكاديمية (في حقل العلوم السياسية) التي تتناول ملف الاستصلاح الزراعي في الولايات الجنوبية، مما يجعل هذه المذكرة مرجعاً يسלט الضوء على ديناميكية العلاقة بين الإدارة المركزية والفاعلين المحليين.
- مواكبة التحولات المؤسسية: تأتي هذه الدراسة لمواكبة التطورات المؤسسية والقانونية الحديثة التي تتبناها الدولة في تسيير العقار الفلاحي وتحفيز الاستثمار، وتوفير إطار نظري يفهم هذه التحولات.

• الأهمية العملية:

- الارتباط برهانات الأمن الغذائي: تكتسي الدراسة أهمية بالغة لتزامنها مع التوجه الحتمي للدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، حيث يمثل الاستصلاح الزراعي في الجنوب حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية.

مقدمة

- الخصوصية الاستراتيجية لولاية المنية: تسليط الضوء على ولاية المنية كقطب فلاحى صاعد يمتلك مقدرات استراتيجية (أراضي شاسعة، موارد مائية جوفية)، مما يجعل دراسة استراتيجية الوزارة في هذا الحيز الجغرافي بالذات دراسة واقعية تلامس عسبا حيويا للاقتصاد الوطني.
- تقديم أداة تقييمية لصناع القرار: تشكل مخرجات هذه الدراسة أداة عملية بيد الجهات الوصية وصناع القرار للوقوف على مدى تطابق الأهداف المسطرة في استراتيجية الوزارة مع الواقع الميداني في ولاية المنية، مما يساعد في ترشيد السياسات العامة الفلاحية مستقبلا وتصويب مسارها.

6. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:
- تحليل مدى فعالية استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مجال الدعم الفلاحي ضمن إطار الاستصلاح الزراعي، وقياس انعكاساتها على التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية، خاصة ولاية المنية.
- تحليل آليات الدعم الفلاحي المعتمدة في إطار الاستصلاح الزراعي، وبيان دورها في تشجيع الاستثمار الفلاحي وتوسيع المساحات الزراعية المستصلحة بالمناطق الصحراوية.
- تشخيص واقع مشاريع الاستصلاح الزراعي بولاية المنية، من خلال دراسة خصائصها، حجم الاستثمارات الموجهة إليها، ومدى مساهمتها في استغلال الموارد الزراعية الصحراوية.
- تقييم أثر استراتيجية الدعم الفلاحي على التنمية الفلاحية المحلية، من خلال قياس انعكاساتها على الإنتاج الزراعي، المردودية الاقتصادية، التشغيل، وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بالمناطق الصحراوية.
- تحديد أبرز التحديات والصعوبات الإدارية، التقنية، التمويلية والبيئية التي تواجه تنفيذ برامج الدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي بولاية ولاية المنية، ومدى تأثيرها على فعالية المشاريع الفلاحية واستدامتها.
- اقتراح آليات وتوصيات من شأنها تعزيز فعالية سياسات الدعم الفلاحي وتحسين مردودية مشاريع الاستصلاح الزراعي بالمناطق الصحراوية.

8. الدراسات السابقة

في إطار الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي في الجزائر، نجد عدداً من الأبحاث التي تناولت هذا المجال من زوايا مختلفة. فقد تناولت دراسة يامنة حساسة وحواء نيد (2024) برامج الدعم الحكومي في ولاية الوادي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وأظهرت

أن القطاع الفلاحي يعاني عجزاً رغم الإصلاحات بسبب ضعف تقنيات الإنتاج وسوء استغلال الموارد. كما ركزت دراسة مالكي رشيد (2018) على أساليب الدعم والتمويلات المختلفة في الجزائر، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن المشكلة ليست في قلة الدعم بل في سوء التخطيط وضعف المتابعة. أما دراسة المهري محمد (2024) فقد تناولت آليات تأطير الاستثمار الفلاحي المستدام بالأراضي الصحراوية، بالاعتماد على المنهج القانوني التحليلي، وأبرزت الفجوة بين النصوص القانونية والواقع التطبيقي. وفي السياق نفسه، جاءت دراسة **Khiari Reguia** وآخرون (2023) التي اعتمدت على المنهج الميداني باستبيان 120 مستثمراً في ولاية الوادي، وأظهرت أن برامج الاستصلاح ساهمت في رفع الإنتاج لكنها واجهت تحديات في الاستغلال الأمثل.

تتشابه هذه الدراسات مع دراستنا في التأكيد على أن الدعم الفلاحي ساهم في تعزيز التنمية لكنه لم يبلغ الفعالية الكاملة بسبب العراقيل الإدارية والقانونية وسوء استغلال الموارد، وأيضاً في على أن الدعم الفلاحي يمثل ركيزة أساسية للتنمية لكنه يحتاج إلى إصلاحات هيكلية لضمان الفعالية والاستدامة. وتختلف عنها في تركيزها على ولايات أخرى أو على التمويل بشكل عام.

بينما ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات هو أنها ركزت على استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار الاستصلاح الزراعي بولاية المنية كدراسة حالة ميدانية، وأيضاً إبراز العلاقة بين الدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي في المناطق الصحراوية هو ما يضيفي بعد جديد لموضوع التنمية الفلاحية المستدامة، ودمجت بين التحليل القانوني والمؤسسي والجانب التطبيقي الميداني، مما يمنحها قيمة علمية إضافية.

1. إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تفعيل ديناميكيات الاستصلاح الزراعي من خلال آليات الدعم الفلاحي، وكيف يتقاطع هذا التوجه المركزي مع واقع تنفيذه الميداني في ولاية المنية؟

2. التساؤلات الفرعية:

وتتفرع عن الإشكالية التساؤلات التالية:

- كيف تساهم آليات الدعم الفلاحي في تعزيز مشاريع الاستصلاح والتنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية، خاصة ولاية المنية؟
- ما واقع مشاريع الاستصلاح في ولاية المنية؟
- ما هو دور استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مراقبة المستثمرين لضمان الاستغلال الأمثل للأراضي المستصلحة في ولاية المنية؟

- ما هي أبرز التحديات والصعوبات التي تحدّ من فعالية تطبيق برامج الدعم الفلاحي في ولاية المنية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة المبدئية على التساؤلات المطروحة، نضع الفرضيات التالية:

1. توفر استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إطاراً تحفيزياً مركزياً مهماً لدعم الاستصلاح الزراعي، غير أن فعاليتها الميدانية في ولاية المنية تتسم بالنسبية؛ حيث تتجح في خلق ديناميكية استثمارية كمية، لكنها تصطدم بفجوة تنفيذية ناتجة عن التباين بين التخطيط المركزي والتعقيدات الإدارية والمجالية على المستوى المحلي.
2. تساهم آليات الدعم الفلاحي في تخفيف الأعباء المالية والتكاليف التأسيسية الباهظة لمشاريع الاستصلاح الصحراوي، مما يجعلها حافزاً اقتصادياً أساسياً لجذب المستثمرين نحو ولاية المنية، إلا أن درجة تأثير هذا الدعم ترتبط بمدى مرونة الإجراءات المرافقة لمنحه.
3. يشهد واقع الاستصلاح الزراعي في ولاية المنية توجهاً تصاعدياً من حيث اتساع المساحات الممنوحة والتوجه نحو المحاصيل الاستراتيجية (كالحبوب)، لكنه يتسم بـ تباين نوعي في الإنجاز؛ حيث تتجح بعض المشاريع في بلوغ مرحلة الإنتاج الفعلي، بينما تتعثّر أخرى في مراحلها الأولى بسبب ضعف القدرات التقنية لبعض المستفيدين.
4. يبرز دور استراتيجية الوزارة بوضوح في الجانب التوجيهي والتأطيري (توجيه الاستثمار نحو شعب معينة)، في حين تتسم آليات المرافقة الميدانية والتقنية بعدم الاستمرارية وضعف الفعالية، نظراً لمحدودية الموارد البشرية واللوجستية لدى المصالح الفلاحية المحلية مقارنة بشساعة المساحات المستصلحة.
5. تتمثل أبرز التحديات التي تحد من فعالية برامج الدعم في تقاطع عوائق مؤسسية، كالبيروقراطية في تسوية الوضعية القانونية للعقار الفلاحي، مع عوائق هيكلية ومجالية تتمثل في نقص البنية التحتية الأساسية (كالكهرباء الفلاحية والمسالك المعبدة) الضرورية لإنجاح الاستثمارات الكبرى.

7. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:** شملت الدراسة حالة القطاع الفلاحي في ولاية المنية كنموذج.
- الحدود الزمانية:** حيث برزت ولاية المنية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2026 كقطب فلاحى واعد بفضل مؤهلاتها الطبيعية والمائية، مما جعلها نموذجاً ميدانياً تجسد فيه وزارة الفلاحة استراتيجيتها التنموية عبر برامج الدعم والتحفيز الموجهة للاستصلاح وهذا جعلها لنا نموذج للدراسة.

الحدود الموضوعية: فتركز حول دراسة النصوص التشريعية وآليات الدعم الفلاحي في إطار الاستصلاح والوقوف على واقع الاستثمار الميداني وفعالية الاستراتيجيات المعتمدة.

7. منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لمعالجة الموضوع وذلك من خلال وصف وتحليل مختلف السياسات والآليات القانونية والمراسيم التنفيذية والتنظيمية المعتمدة من طرف الدولة في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح، واستنباط الأحكام القانونية منها، مع إبراز أهدافها وأبعادها الاقتصادية والتنموية.

كما تم توظيف هذا المنهج في تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالدعم الفلاحي والاستصلاح، ودراسة مدى فعالية تطبيقها ميدانيا، خاصة على مستوى ولاية المنية، من خلال تشخيص واقع القطاع الفلاحي، ومعرفة دور برامج الدعم والاستصلاح على التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية، مع الوقوف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تجسيد هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

كما تم اعتماد دراسة الحالة لولاية المنية كنموذج تطبيقي ميداني لتجسيد استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في المناطق الصحراوية، وتكمن أهمية توظيف دراسة الحالة في قدرتها على الربط الوثيق بين الإطار المفاهيمي والقانوني والواقع العملي للاستثمار، حيث تم اختيار ولاية المنية كحالة دراسية دقيقة لتحليل المسار الفلاحي بالمنطقة، وأيضا مكننا هذا التوجه المنهجي من فحص مدى امتثال المشاريع الميدانية للنصوص التنظيمية، وتفكيك التحديات الإدارية والقانونية التي تواجه المستثمرين في المنطقة، مما يوفر فهما أعمق لمدى نجاعة آليات الدعم والتحفيز الاستراتيجي المعتمدة، ويسمح باستقراء نتائج ملموسة يمكن تعميمها أو استخلاص مقترحات قانونية بناء عليها، وذلك بهدف بناء دراسة علمية دقيقة تجمع بين الجانب النظري والميداني.

9. أدوات جمع المعلومات:

تتمثل أدوات جمع المعلومات وتحليلها فقد اعتمدنا على مجموعة من الأدوات منها الكتب، والمقالات وكذلك الملتقيات والمقابلات وأطروحات الماجستير والماستر وكذلك أطروحات الدكتوراه، والمنشورات والوزارية والنصوص التشريعية والتنظيمية، وأيضا المواقع الرسمية للوزارة والمديريات والديوان الفلاحي من الإنترنت بتوجيه من المصالح المعنية أساسا. كما تم الاعتماد أيضا على الملاحظة من خلال الزيارات الميدانية التي تجسدت في رصد العوائق المادية كبعد مسافة الربط بالكهرباء وتعرثر بعض المشاريع بسبب ضعف المرافقة

الميدانية والقدرة المالية، اما المقابلات فظهرت في تصريحات بعض المزارعين عن التحديات والصعوبات التي تواجههم في المحيطات.

9. صعوبات الدراسة

واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث بعض الصعوبات، من أهمها:

- حادثة وتشتت النصوص التنظيمية (المراسيم والقرارات الوزارية المشتركة) وكثرة تعديلاتها، مما يصعب عملية تتبع القاعدة القانونية السارية المفعول.
- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت موضوع الدعم الفلاحي في إطار الاستصلاح الزراعي بالمناطق الصحراوية، خاصة ولاية المنية.
- صعوبة الحصول على بعض المعطيات والإحصائيات الرسمية الدقيقة المتعلقة بحجم الاستثمارات الفلاحية، وآليات توزيع الدعم، ونتائج مشاريع الاستصلاح، بسبب الطابع الإداري لبعض المعلومات أو عدم تحيينها بشكل دوري.
- اتساع وتشعب موضوع الدراسة لارتباطه بعدة مجالات متداخلة، تشمل الجوانب القانونية والاقتصادية والتنموية والإدارية، مما استدعى الاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة وتحليل معطيات متعددة ومتنوعة.
- التباين بين الجانب النظري للنصوص القانونية والواقع التطبيقي الميداني، مما يتطلب جهداً أكبر في التحليل والتقييم.

10. هيكل الدراسة

جاءت هذه الدراسة في فصلين رئيسيين، يترابطان بين الجانب النظري والمؤسسي من جهة، والجانب التطبيقي الميداني من جهة أخرى.

الفصل الأول: الإطار النظري والمؤسسي لدعم الفلاحي والاستصلاح

يتضمن هذا الفصل مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: مفهوم الدعم الفلاحي، ويشمل تعريف الدعم الفلاحي وأهميته، وأنواعه وأشكاله، إضافة إلى تطور سياسة وآليات وأدوات الدعم الفلاحي في الجزائر، مع إبراز دور وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: الاستصلاح في الجزائر، ويتناول مفهوم الاستصلاح وشروطه، ثم الأطر القانونية والآليات المؤسسية التي تضبط تعيين مواقع الأراضي الفلاحية وحياسة العقار الفلاحي واستصلاحه.

الفصل الثاني: الدراسة حالة ولاية المنية

يضم هذا الفصل مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: بطاقة فنية عن ولاية المنية، ويتناول الخصائص الطبيعية والمناخية والنشاطات الأساسية، إضافة إلى واقع الإنتاج الزراعي من حيث المساحات الزراعية، القدرات الإنتاجية، الموارد المائية والتقنيات الزراعية المستخدمة.

المبحث الثاني: برامج الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار الاستصلاح لولاية المنية، ويعرض أشكال الدعم الموجهة للولاية ونماذج مشاريع الاستصلاح المنجزة، ثم يقيم أثر هذه البرامج من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز الصعوبات والآفاق المستقبلية. وفي نهاية الدراسة، تأتي الخاتمة التي تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، يليها قسم التوصيات الذي يقدم حلولاً عملية لتجاوز العراقيل وتحسين فعالية برامج الدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي.

الفصل الأول: الإطار

المفاهيمي والمؤسسي

لدعم الفلاحي والاستصلاح

تمهيد:

تكتسي السياسة الفلاحية أهمية بالغة في الاستراتيجيات التنموية للدول، كونها الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وضمان التوازن الاجتماعي. وفي هذا السياق، تحتل مسألة "الدعم الفلاحي" و"استصلاح الأراضي" مكانة محورية ضمن التوجهات التنموية الجزائرية، باعتبارهما أداتين استراتيجيتين للنهوض بالقطاع الزراعي وتوسيع نطاق الأراضي المستغلة.

يهدف هذا الفصل إلى تأصيل الإطار النظري والمؤسساتي لهذه العملية، حيث نستهل المبحث الأول بضبط مفهوم الدعم الفلاحي؛ فنستعرض في مطلبه الأول التعريفات الاصطلاحية للدعم وأهميته الاقتصادية، متطرقين إلى أنواع وأشكال هذا الدعم. أما المطلب الثاني، فيخصص لتسليط الضوء على تطور سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، من خلال تحليل آليات وأدوات التمويل المعتمدة، مع إبراز دور الإطار المؤسساتي، وعلى رأسه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في توجيه وتسيير هذه البرامج.

وانتقالاً من الدعم المالي والتقني إلى البعد الاستراتيجي لتوسيع المساحات الزراعية، يعالج المبحث الثاني موضوع الاستصلاح في الجزائر كخيار حيوي لتحقيق التنمية الريفية. فنتناول في مطلبه الأول الإطار المفاهيمي للاستصلاح وأهميته، مع تحديد الشروط الضرورية لتجسيده. بينما يركز المطلب الثاني على الجانب الإجرائي والتنظيمي، موضحاً كيفية تعيين مواقع الأراضي القابلة للاستصلاح، والمسارات القانونية والإدارية المتبعة لحيازة الملكية العقارية الفلاحية، وذلك لضمان تأطير قانوني وفعال لعمليات الاستثمار في القطاع الزراعي.

المبحث الأول: مفهوم الدعم الفلاحي.

يشكل التدخل الحكومي في القطاع الزراعي ركيزة أساسية ضمن السياسات الاقتصادية العامة للدول، وتعد أداة "الدعم الفلاحي" الآلية الأكثر تعبيراً عن هذا التدخل؛ نظراً للخصوصية البنوية التي يتميز بها النشاط الزراعي وارتباطه المباشر بمفاهيم الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

وتأسيساً على ذلك، يسعى هذا المبحث إلى ضبط الحدود المفاهيمية والنظرية للدعم الفلاحي، عبر تفكيك أبعاده الاصطلاحية وتحديد طبيعة أشكاله القانونية والاقتصادية، مع تتبع مسار تطور هذه السياسة وآلياتها التمويلية في البيئة التشريعية والمؤسساتية الجزائرية، وصولاً إلى تبيان دور الفواعل الإدارية المركزية المشرفة على تنفيذها.

المطلب الأول: تعريف الدعم الفلاحي وأهميته.

قبل الخوض في الجوانب الإجرائية لسياسات الدعم، يتعين علينا أولاً تحديد "ماهية الدعم الفلاحي" كإطار مفاهيمي، وفهم الأسباب والدوافع التي تجعل من هذا الدعم ضرورة لا غنى عنها لضمان استمرارية النشاط الفلاحي في ظل التحديات والمخاطر التي يواجهها القطاع.

الفرع الأول: تعريف الدعم الفلاحي.

هو مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها، قد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات، أو شكل تنازل عن الإيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية، أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة، أو سلع دعم عيني، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلاً عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول¹.

¹ العربي عمر وآخرون، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، بجامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، 2020/2021، ص 15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية وتقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة¹.

أما الدعم الفلاحي فتعرفه منظمة التجارة العالمية على أنه: مبلغ من المال الممنوح من الأموال العامة، قصد مساعدة القطاع الفلاحي على استعادة توازنه واستقراره من أجل الحفاظ على أسعار السلع والخدمات منخفضة².

الفرع الثاني: أنواع وأشكال الدعم الفلاحي

يأخذ الدعم الفلاحي أشكالا مختلفة ويطبق بوسائل متعددة تتحدد وفق الإمكانيات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها الدولة وفيما يلي أهم السياسات المتبعة من قبل الدولة:

1- الأشكال الأساسية لإستراتيجية الدعم التي تنتهجها الدولة:

تعتمد الدولة من أجل إنشاء توازن فيما بين الإنتاج والاستهلاك على أدوات متعددة وهذا حتى يكون هناك استقرار اقتصادي وخلق تكامل فيما بين مختلف القطاعات ولعل من أبرز هذه الأدوات الدعم والذي هو بحد ذاته يأخذ أشكال متعددة، ومن بين المجالات التي يوجه إليها الدعم هي كالاتي:

• الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى:

ويمثل هذا الدعم إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم. ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار نقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار نقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرها من المواد الغذائية ثم قد يتعدى إلى السلع الاستهلاكية الأخرى كالملابس.

¹ قات يوسف، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات، 2000، ص 3.

² World Trade Report Bibliography (WTR), 2006, Subsidies trades and the WTO, P 47.

• الدعم المخصص للمدخلات الفلاحية والسلع الوسطية الأخرى:

وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الفلاحية مثل الأسمدة الكيماوية والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها، كما تتحمل الدولة مبلغ الدعم الخاص بالسلع الوسطية التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الإسكان والبناء، ويمثل الدعم الذي تتحمله الدولة الفروق السعرية بين سعر البيع وسعر التكلفة المدخلات والسلع الوسطية.

• الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:

وهذا الشكل من أشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص عندما تسمح الدولة لهذا القطاع استيراد بعض المواد الاستهلاكية والوسيطات بأسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة أو التي هي تحتاج إلى تشجيع من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

• الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:

كذلك لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل هذا النوع من الدعم في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو ووسطية تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيرا من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة أو تقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها¹.

2- تصنيف آخر لأنواع الدعم الفلاحي:

بهدف الدعم الفلاحي بصفة عامة إلى رفع الإنتاج والإنتاجية من خلال مجموعة من الطرق والوسائل المناسبة، ويمكن تقسيم الدعم الفلاحي والذي يعبر عن تدخل الدولة في القطاع الفلاحي إلى معيارين

¹ لخيمسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه في تخصص دراسات مالية، بجامعة غرداية، 2019، ص 67-68.

• من حيث الحيز الجغرافي:

يقسم الدعم الفلاحي من حيث هذا المعيار إلى قسمين وهما الدعم المحلي والذي يهدف من خلاله إلى تحقيق فائض في الإنتاج أما دعم التصدير فهو يهدف إلى البحث في سبل تصريف الفائض الإنتاجي خارج حدود الدولة وفيما يلي التفصيل لكل منهما:

1. **الدعم المحلي:** ويمثل هذا الدعم مجموع الإعانات المالية والمادية المقدم لدعم المنتجات الفلاحية، أو تقديم الخدمات، أو مدخلات إنتاج مجانية، أو بأسعار تقل عن تكلفتها كدعم مرتبط بكميات الإنتاج، أو تقديم منح، أو قروض، أو مساهمات مدعومة للمشاريع، أو امتيازات ضريبية وغيرها من التحفيز الذي يهدف إلى رفع الإنتاج ووفق هذا النوع من الدعم الفلاحي فإن الهدف منه هو تحقيق الأمن الغذائي القومي دون الاهتمام بالتصدير من خلال التركيز على رفع الإنتاج المحلي.

2. **دعم الصادرات:** هو شكل من أشكال سياسات الدعم التي تنتهجها مختلف الحكومات وخاصة الدول المتقدمة لحصول فائض إنتاجي لديها، حيث تعمل على تشجيع تصدير منتجات فلاحية محددة من خلال أدوات محددة كالتعريفات الجمركية أو البحث عن أسواق جديدة خارج الحدود وغيرها من الوسائل. ومن بين الأشكال التي تتخذها سياسات دعم الصادرات الفلاحية ما يلي:

- الدعم المالي المباشر الذي تقدمه الحكومات أو هيئاتها يكون مرتبطاً بالأداء التصديري لشركة أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الفلاحية.
- البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الفلاحية بسعر يقل عن السعر الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من قبل المضطرين في الأسواق المحلية¹.
- تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الفلاحية بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى، وتكاليف النقل والشحن الدوليين.
- رسوم النقل والشحن على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.

¹ خميسي الواعر، المرجع السابق، ص 69-70.

• من حيث التدخل:

يقسم الدعم الفلاحي وفق هذا المعيار إلى قسمين وهما الدعم المباشر وهو الذي يؤثر في الإنتاج بطريقة مباشرة وبالتالي في الكم والنوع أما الدعم الغير مباشر فهو يؤثر في العملية الإنتاجية بطريقة غير مباشرة فهو يعنى بالخدمات المساندة للإنتاج. وفي ما يلي تفصيل التوعين.

1. **الدعم الفلاحي المباشر:** يعتمد هذا النوع من الدعم الفلاحي على توجيه المساعدات نحو القطاع الفلاحي دون وجود وساطة حيث تصل تلك الإعانات إلى الفلاح مباشرة، وتأخذ الشكل المالي أو المادي ويختلف باختلاف الحاجة إليه، وهو أسلوب فعال لأنه يتم توجيه لقضاء حاجة معينة وفق مخطط محدد من أجل أهداف محددة يعنى هذا النوع من الدعم بالتأثير على الإنتاج الفلاحي بطريقة مباشرة من خلال التأثير على تكاليف الإنتاج أو أسعار المنتجات الفلاحية وغيرها من الأمور التي تكون مرتبطة بالعملية الإنتاجية.

ومن بين الأساليب التي يتخذها الدعم الفلاحي المباشر ما يلي:

- **دعم التمويل:** يعتبر هذا البند من أبرز بنود الدعم الفلاحي المقدمة من قبل القطاع العام حيث يعتمد على عدة مبادئ يسيطر عليها عنصرين وهما دعم أسعار الفائدة ومسح الديون حيث يعتمد على عدة مبادئ يسيطر عليها عنصرين وهما دعم أسعار الفائدة ومسح الديون حيث تخصص أغلبية دول العالم مهما كانت درجة تطورها جزء كبير من الإعتمادات المالية من أجل تغطية هذا الدعم إذ ينحصر النوع الأول في إرغام المؤسسات المالية العمومية والخاصة النشطة في القطاع الفلاحي إلى توسيع استثماراتها داخل هذا القطاع وتقديم خدمات مالية ذات امتيازات تمكن القطاع من جذب المستثمرين إليه أهم تلك الامتيازات هي تسهيل الحصول على القروض المختلفة بضمانات منخفضة وبأسعار فائدة شبه معدومة حيث تتكفل الدولة في المقابل في تغطية الفرق بين سعر الفائدة الرسمي وسعر الفائدة المدعم وبهذا الأسلوب من الدعم الذي يعمل على التأثير على المؤسسات المالية يتمكن الفلاح من الحصول على مختلف القروض التي تعزز من وضعيته المالية وبالتالي زيادة النشاط الفلاحي. ولكن تبقى استجابة

المؤسسات المالية للسياسة¹ العامة للدولة بطيئة نوعا ما وخاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.

وأما فيما يخص مسح الديون فهو عبارة عن إجراء تتخذه مختلف الحكومات لرد الاعتبار للفلاح.

نظرا للوضعية المالية الحرجة التي يعيشها وذلك بسبب المخاطر التي يتعرض لها مما تؤدي إلى تآكل رأسماله، وبهدف المحافظة على استقرار الفلاح تقوم الدولة بمسح ديونه وهذا لتشجيعه على مواصلة النشاط الفلاحي وحرصا منها على عدم هجرة مهنة الفلاحة".

- **دعم الأسعار:** وهو يمثل أحد أشكال الحماية التي تنتهجها معظم الدول، حيث تقوم مختلف الحكومات وفي إطار سياسات دعم أسعار مدخلات أو مخرجات الإنتاج الفلاحي أو لغرض حماية المستهلكين في حل الاستيراد تكون الأسعار أعلى وخاصة المواد الغذائية أو الفلاحين من خلال تحديد الأسعار بناءا على تكلفة الإنتاج إضافة إلى هامش ربحي بشكل دخلا للفلاح، فأما فيما يتعلق بدعم أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي مثل الأسمدة والأدوية وغيرها فإن الدولة تعمل على توفيرها للفلاح بأسعار أقل من أسعار السوق، حيث تدفع هذه الأخيرة تكلفة الفارق بين أسعار السوق وتكاليف المنتج.

2. **الدعم الفلاحي الغير مباشر:** يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، وتعتبر مهمة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشرة في كثير من الحالات لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها.

ومن بين الأساليب التي يتخذها الدعم الفلاحي الغير مباشر ما يلي:

- **دعم الإرشاد الفلاحي:** يعتبر الإرشاد الفلاحي وخدمات المشورة عنصران أساسيان لتحقيق نمو الإنتاجية المستدامة بين مختلف المزارع، فعن طريق تيسير حصول الفلاحين على المعلومات من خلال تعزيز دور المعاهد والكلية الفلاحية يمكن لهذه الخدمات أن تساعد في تضيق الهوة بين الفلاحة المحتملة والفعلية وأن تحسن المهارات الإدارية للفلاحين بحيث تعمل الدولة على إنشاء صناديق تمويل هذه المؤسسات الإرشادية والتكفل بتسييرها.

¹ خميسي الواعر، المرجع السابق، ص 71.

- دعم خدمات التأمين: تعمل جل دول العالم على توفير خدمات التأمين للفلاحة ضد مختلف الكوارث التي يحتمل أن تصيب المحاصيل الفلاحية، حيث يتم تعويض الفلاح عن الخسائر التي يتكبدها جراء ما يصيب المحصول خلال دورة الإنتاج، فتعمل الدولة على إنشاء صناديق تختص في تعويض الفلاحين عن الخسائر التي يتكبدها كإقامة صندوق التأمين على الحاصلات الفلاحية وغيرها من أشكال التعويض¹.

ملاحظة تقييمية:

يعكس ذلك التقسيم المنهجي لأشكال الدعم الفلاحي تدرجا تحليليا في فهم الآليات التدخلية للدولة، حيث يتجاوز البعد التقليدي المتمثل في "دعم الاستهلاك" إلى تبني استراتيجيات "دعم الإنتاجية والقدرات التنافسية". إن التمييز بين الدعم المباشر، بآلياته التمويلية (مثل دعم الفوائد ومسح الديون) والأسعار، والدعم غير المباشر الذي يركز على الخدمات المساندة (الإرشاد والتأمين)، يمثل مقاربة قانونية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستقرار الاجتماعي للمنتجين والأمن الغذائي الوطني. ومع ذلك، يبرز التحليل النقدي لهذا الجزء وجود تحديات هيكلية؛ فبينما يظل الدعم المباشر أداة فعالة وسريعة الأثر، إلا أنه قد يؤدي إلى تبعية مفرطة أو اختلالات مالية، مما يمنح الأولوية للدعم غير المباشر (مثل الإرشاد والتأمين) كضمانة لاستدامة النمو الفلاحي بعيدا عن تقلبات السوق. ومن منظور قانوني وتنموي، تتجلى أهمية هذه الأشكال في كونها أدوات مرنة تتكيف مع الظرفية الاقتصادية، مع ضرورة الحذر من أن تحول البيروقراطية أو ضعف التنسيق البنكي دون وصول هذا الدعم لمستحقيه الفعليين، مما يفرض على الدولة ليس فقط توفير الدعم، بل ضمان حوكمة رشيدة لتوزيعه لضمان فاعليته الميدانية.

¹ خميسي الواعر، المرجع السابق، ص 72.

المطلب الثاني: تطور سياسة وآليات وأدوات الدعم الفلاحي في الجزائر

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تحولات جذرية واكبت مختلف المراحل الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد. وتجسيدا لرؤية الدولة في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للخارج، تبنت الجزائر استراتيجيات متعددة للدعم الفلاحي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الريفية وتطوير الإنتاج. ولإحاطة بهذا الموضوع بشكل مفصل، سنتناول هذا المطلب من خلال فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: لتتبع التطور التاريخي لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر؛

بينما نستعرض في الفرع الثاني أبرز الآليات والأدوات المعتمدة لتنفيذ هذا الدعم.

الفرع الأول: تطور سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر

لم تكن سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وليدة الصدفة، بل جاءت نتاجاً لسلسلة من الإصلاحات والخطط التنموية المتعاقبة منذ الاستقلال. فقد انتقلت الدولة من نمط التسيير الذاتي والمزارع النموذجية إلى الانفتاح الاقتصادي، وصولاً إلى البرامج الضخمة كمخطط التنمية الفلاحية والريفية (PNDA). يهدف هذا الفرع إلى تسليط الضوء على المحطات التاريخية البارزة التي شكلت الملامح الحالية لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.

1- برنامج التسيير الذاتي (1963-1970):

إن الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 كان وضعاً صعباً بعدما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد، حيث ترك المعمرين المزارع والأراضي التي كانوا يشتغلون بها ثم هاجروا إلى فرنسا، في تلك الظروف اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون "مالك" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار المرسوم رقم 63-388 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي المسير ذاتياً وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، حيث هدف هذا البرنامج إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين.

وتم إنشاء هذا النظام المسير ذاتيا حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار وذلك عندما شرع الفلاحون والعمال بتشغيل الوحدات الزراعية التي تركها الأوروبيون صيف 1962، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من اجل الحماية واستقلال الأملاك الشاعرة، لكن تم تدعيمه أكثر بصور الأمر رقم 68-653 بتاريخ 30-12-1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير كالجمعية العامة التي تضم كل عمال المزارع¹.

ومن ناحية التمويل الفلاحي أثناء هذه المرحلة تميز بتشابك أجهزة وهياكل التمويل، فخلال الفترة الممتدة من 62-66 أسندت مهمة تمويل القطاع للخزينة العمومية بمساعدة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (CCSAP) وفي سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي أسندت له مهمة تحقيق برنامج الإصلاح الزراعي وتمويل القطاع المسير ذاتيا، وبعد إنشاء البنك المركزي أو كلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بدلا من الخزينة، وفي سنة 1966 اسندت له صلاحية التدخل المباشر في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط على أن يتولى الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي هذه القروض، وكانت هذه الأخيرة تأخذ شكل إعانات، إلا ان هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المنوطة به لعدم وضوح أسلوبه².

وفي نهاية 1968 تم إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي وتكليف البنك الوطني الجزائري بالحلول محله في مهمة تقدير القروض للقطاع الفلاحي.

2- الثورة الزراعية (1971-1979):

لقد كان هناك سلبيات في الفترة السابقة حيث تميزت بارتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما دفع بالسكان إلى التروح تجاه المدن، وأمام هذا الوضع تم إطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح، لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطويرها، ويعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي وظهر هذا النظام نتيجة عدة أسباب من بينها التوزيع غير المتساوي للأرض، والظروف غير المستقرة

¹ جري زكرياء، سفيان آمنة، السبتي وسيلة، دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020، ص ص 244-245.

² صدوقي زروق، دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية- دراسة حالة ولاية البليدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التسيير، 2006-2007، ص 71.

بالنسبة لاستغلال الأراضي، وكان يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، من خلال ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية وتحديد الملكية الزراعية الخاصة وتأمين ممتلكات المتغيبيين، كما يهدف لتحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل الوسائل الإنتاج، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأمين وإعادة التوزيع، بل يهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق ووسائل استغلالها والحصول على إراداتها.

ومنه تم سن العديد من القوانين ضمن مخطط الثورة الزراعية واصلاح سنة 1975، والتي من بينها قانون التعاون الفلاحي الذي نص على تحديد 10 أنواع من التعاونيات الفلاحية كالتعاونية الزراعية للاستغلال المشترك وقانون الرعي وفق الأمر رقم 74-75 المؤرخ في 17-06-1975 الذي ينص على تنظيم ملكية تربية الماشية وحياسة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب، بحيث يعد الأمر رقم 74-75 أداة قانونية للضبط العقاري والرقابة الإدارية على النشاط الرعوي، حيث كرس المشرع من خلاله سياسة "التقنين الإلزامي" للحيازات الرعوية والمجالات السهبية. يرتكز هذا النص قانونياً على محورين أساسيين: أولهما، تحويل المركز القانوني للمراعي من خانة "الأراضي المشاعة" ذات التكيف العرفي (أراضي العرش) إلى خانة "الملك المحمي قانوناً" الخاضع لسلطة الدولة، وهو ما ينهي الاعتراف القانوني بالحياسة القبلية التقليدية ويحل محلها سلطة التنظيم الإداري. وثانيهما، تقييد المضمون القانوني لحق الملكية الفردية للماشية عبر فرض "سقوف تنظيمية" و"معايير حياسة"، وهو ما يحول حق الملكية في المجال السهبي من حق مطلق إلى حق مشروط بوظيفة اقتصادية تحددها الإدارة وتخضع لرقابتها. وبذلك، يرسخ النص تحولاً بنوياً في المركز القانوني للمربي، من "صاحب حق عيني تقليدي" يتمتع بسلطات واسعة على مجاله الحيوي، إلى "منتفع مقيد" بضوابط إدارية صارمة، مما يكرس هيمنة القانون الوضعي على الأعراف في حل النزاعات العقارية وإدارة الحقوق العينية المرتبطة بالثروة الحيوانية.

ولقد عرفت سياسة التمويل والقرض الفلاحي في هذه المرحلة عدة اصلاحات وفي جميع الميادين كانت الطرق والاجراءات التنفيذية تختلف حسب نوع التمويل تمويل الاستغلال، وتمويل الاستثمار وحسب القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص، إذ انه وبعد إصلاح 1975 تم إدخال مبادئ وإجراءات جديدة في طرق التمويل وهي إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك، مع ضمان استقلالية التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع، تدخل الجنة الدائرة للفصل في التباين بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك، انتقال

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لكل مزرعة إلى 2.000 حتى 10.000 دج حسب مبلغ القرض الممنوح للمزرعة.

إلا أن العوائق التي واجهت هذا الإصلاح كانهدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى التعاونيات للثورة الزراعية وتفتشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخلها، وتوجيه قروض الاستغلال لدفع أجور العمال أدى ذلك إلى القيام بإصلاح ثان في 1978 والمتضمن إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الاشتراكي، وجهت لهذه السياسة انتقادات هو أن لها نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة، كنفتشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون¹.

3- الاستراتيجيات الأولية للدعم الفلاحي (الإصلاحات الاقتصادية) خلال الفترة (1980-1999):

لقد باءت المحاولات السابقة التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين أداء القطاع الفلاحي بالفشل، مما استدعى بالحكومة إلى مراجعة السياسات المنتهجة من قبلها اتجاه القطاع الفلاحي، كما اتضح أيضا أن هناك عوائق حالت دون نجاح السياسات السابقة وبخاصة منها العقار الفلاحي والتمويل الفلاحي الذي كان يقتصر على الخزينة العمومية ما أدى إلى تعميق التبعية للخارج، وهذا بالرغم من امتلاك القطاع العام ثلث العتاد الفلاحي وأخصب الأراضي ولم يستطع تلبية حاجات السوق الوطنية، ليتحول اهتمام الدولة إلى وضع قاعدة هيكلية مناسبة من خلال تنمية البنية التحتية، رفع الحواجز البيروقراطية التي تعرقل التنمية الفلاحية، رفع الرأسمال الفلاحي من خلال توسيع منح العتاد والأسمدة وغيرها².

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983 تواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية رقم 19/1987 الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير

¹ جري زكرياء، سفيان آمنة، السبتى وسيلة، مرجع سابق، ص 245-246. بتصرف

² ميسوغي عبد المالك، مشاريع الدعم الفلاحي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ولاية الوادي، مذكرة ماستر، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات، بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2023، ص 44.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي¹.

وسنة 1990 تم استرجاع الملاك الأصليين المزارعهم حسب قانون التوجيه العقاري رقم 90-25، والذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها².

حيث تم في هذا الصدد استرجاع 445 ألف هكتار كانت لدى 22 ألف مالك سابق بسبب الإهمال وعدم استغلالها مما أدى إلى ضعف في الإنتاج، كما تم في ظل هذه السياسة منح الحرية التامة في التعامل الفلاحي وتسويق المحاصيل.

وبعد سنة 1992 تم اعتماد نموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة والفلاحين في إطار التحول إلى السوق العالمية، وتبعاً لهذه التحولات اتخذت الدولة عدة تدابير لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، ليتم إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية سنة 1996 والذي لم يتم تنشيطه على أرض الميدان إلا سنة 2011³. وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي منها إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA⁴، والذي باشر مهامه في فيفري 1991 وخصصت له الدولة مبلغاً قدره 380 مليون دج⁵.

وفي سنة 1998 صادقت الحكومة على البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز مع تحمل الدولة التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية وكل هذا يصب في إطار تعزيز القدرات الإنتاجية للفلاحة الجزائرية. أما فيما يخص التمويل الفلاحي فقد شهد هو الآخر مجموعة من التعديلات،

¹ بوزيد سايح، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة الماجستير في العلوم لاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2006-2007، ص 165.

² جري زكرياء، سفيان آمنة، السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 246.

³ مسيوغي عبد المالك، 2023، مرجع سابق، ص 44-45.

⁴ جري زكرياء، سفيان آمنة، السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 246.

⁵ غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البلدة 02، العدد 10، ديسمبر 2016، ص 299.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

تمثلت في إنهاء علاقة البنك الوطني الجزائري بالقطاع الفلاحي، والتوجه نحو إنشاء مؤسسة خاصة بتمويل القطاع الفلاحي. وقد توجت هذه الفكرة بإنشاء بنك (BADR) سنة 1982، والذي عهد له تمويل القطاع الفلاحي، وكذلك للحد من دور الخزينة في عملية التمويل، وهذا ما تم التأكيد عليه من خلال قانون 8-12 الصادر في 19 أوت 1986 والذي يعد كأول قانون ينظم عمل البنوك في الجزائر.

ولكن هذا القانون لم يعمر كثيرا حيث طرأت مستجدات على الاقتصاد الجزائري تمثلت في الأزمة المالية التي ضربت الجزائر بفعل تراجع أسعار المحروقات، وأيضا توجه الجزائر لتبني النظام الرأسمالي، مما جعلها تراجع السياسات المالية الاشتراكية السابقة، وبالتالي تمخض عن هذا التحول قانون رقم 10-20 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 افريل 1990 ليضفي طابع مالي جديد على القطاع الفلاحي والذي دعا إلى استقلالية البنوك عن القطاع العام وترك المبادرة للقطاع الخاص الوطني¹.

4- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004)

للتعرف أكثر على هذا المخطط نتطرق إلى ما يلي:

• التعريف بالمخطط PNDA:

تأسس هذا المخطط في المخطط في سنة 2000 ويعرف على أنه: آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. تضمن البرنامج 09 برامج فلاحية تنموية تتمثل كما تم توضيحها من خلال جمع العناصر في الشكل التالي²:

¹ مسيوغي عبد المالك، مرجع سابق، ص 45.

² حساسة يامنة، نيد حواء، برامج الدعم الحكومي ودورها في ترقية القطاع الفلاحي بالجزائر دراسة تحليلية مع التركيز على حالة ولاية الوادي 2009-2024، مذكرة ماستر أكاديمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسة، بجامعة حمى لخضر بجامعة الوادي، 2023-2024، ص 56.

الشكل رقم (01-01) يوضح برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على المعطيات المبينة، بواسطة الذكاء الاصطناعي

• الاستراتيجية المتبعة لتنفيذ برامج المخطط:

يحدد المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة الخطوط العريضة للاستراتيجية المتبعة بالإضافة إلى جملة القوانين المنظمة لعمل كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية والبرنامج الوطني للتشجير. لبلوغ الأهداف المرجوة عملت وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها في إطار تقليص الفاتورة الغذائية وتوظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخرات الفلاحية ذات المزايا العالية لتكون نحل تصدير.

وهو سبب التعديلات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم والتعويض المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي يسعى لتبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات¹.

وقد استفاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من غلاف مالي قدره 40 مليار دينار، كما قدر الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي في إطار تنفيذ المخطط في شطره الأول في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) حوالي 55.9 مليار دينار. وفي إطار تنفيذ الشطر الثاني

¹ بن صويلح آمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حويلات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ج01، العدد 23، أبريل 2018، ص 189-190.

من المخطط، تمت تخصيص غلاف مالي قدره 300 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مما رفع تكلفة تنفيذ المخطط إلى 395.9 مليار دينار خلال الفترة (2000-2008)¹.

كما تم تكثيف الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 3.13% من مجموع المساحة بينما كان سنة 1962 (2.6%) وكانت من نتائج هذا الإصلاح ارتفاع نسبة نمو القطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي المستوى الواردات الفلاحية حيث بلغ سنة 2009 نسبة 1.6% من مجموع الواردات².

ولتمويل هذه النشاطات صدر المقرر رقم 599 المحدد لشروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية fnrda وهذا في التخصيص الخاص رقم 67 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية" والذي يعد الجهاز المالي المخصص لدعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية³.

5- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي) (2010-2014):

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة وإطارها العام، ويرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

1. **سياسة التجديد الريفي:** يهدف هذا برنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها اسم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، وهذا من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية كتوصيلها بالكهرباء، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز أيضا على حماية وتنميين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية.

¹ تقارير يزيد، وآخرون، تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية على تطور الإنتاج الفلاحي (دراسة تحليلية - ولاية بسكرة من 2010-2019)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 24، العدد 02، ديسمبر 2025، ص 356.

² زاوي بومدين، براضية سليمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر 2017، ص 103.

³ رمي رياض، رمي عقبة، أثر سياسة الدعم الفلاحي على انتاج التمور في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1983-2008، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 04، جوان 2013، ص 93.

2. سياسة التجديد الفلاحي: وتقوم على أساس إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ووضع نظام الضبط الذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض هذه المنتجات الغذائية من جهة، وحماية مداخل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق فروض بدون فوائد كفرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من الحفاض المردودية نتيجة الكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعااضدية الريفية الحوارية، والمنظمات المهنية، كما تم ضبط نظم جديدة التسيير المستثمرات الفلاحية وتنظيمها ووضع أسس جديدة للامتياز الفلاحي، وهو ما نص عليه القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15-08-2010 لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة.

3. تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: تأتي الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ويهدف هذا البرنامج إلى:

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز مصالح الرقابة وتصديق البذور والرقابة التقنية؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاطلي القطاع؛

إن ما يميز سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والرعي عن السياسات الفلاحية السابقة، هو بناء نمط فلاحي جديد يستهدف المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم، وربط القطاع الفلاحي بالصناعات الغذائية، وإشراك الفلاحين في التسيير، غير أن تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المرحلة يتطلب إلى حد بعيد التحلي التدريجي عن تمويل القطاع الفلاحي بالعائدات النفطية¹.

6- المخطط الخماسي (2015-2019):

تواصل الحكومة الجزائرية جهودها في جعل القطاع الفلاحي كمحرك للنمو الوطني وهذا من خلال السياسات المقترحة لتنمية هذا القطاع، وفي سبيل مواصلة تنمية الفلاحة قامت الحكومة بإطلاق برنامج

¹ جري زكرياء، سفيان آمنة، السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 248-249.

خماسي (2015-2019) يتضمن العديد من المشاريع الهادفة إلى تحقيق الطموحات المعلنة من قبل هذه الأخيرة. وتواجه السياسة الفلاحية الجديدة عدة عقبات ولعل أهمها مشكلة التمويل، حيث أن برامج التنمية الفلاحية في الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على تمويل الدولة، إلا أن تراجع أسعار المحروقات التي تعد المصدر الوحيد للحكومة فإن هذه التحديات تقف في وجه تنفيذ طموحات الدولة عامة والفلاحة خاصة وترتكز السياسة الفلاحية الجديدة في الجزائر على ثلاثة ركائز أساسية جاءت على النحو التالي:

- الفلاحة وتربية الماشية.
- الصيد وتربية المائيات.
- الغابات والأحواض المائية المنحدرة.

يتضح أن السياسة الفلاحية المعلنة تركز على الإنتاج المالي بالإضافة إلى الإنتاج النباتي والحيواني المعلن في المخططات السابقة، حيث يظهر أن الدولة تسعى من خلال هذه السياسة إلى التنوع في المنتجات الفلاحية واستغلال التجمعات المائية المتوفرة لديها.

- أهداف السياسة الفلاحية الجديدة:

في ظل البرنامج الفلاحي الجديد قامت الحكومة بتسطير مجموعة من الأهداف، والتي تصب كلها في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل التبعية الغذائية للخارج. ومن بين هذه الأهداف نجد:

- بلوغ متوسط نمو سنوي يقدر ب 5%.
- إنشاء ما يقارب 1.5 مليون وظيفة.
- تخفيض 30% من فاتورة استيراد الغذاء ما يقارب 2 مليار دولار.
- مضاعفة الصادرات الفلاحية لتبلغ 1.1 مليار دولار.
- ترشيد الواردات الغذائية بما يقارب 360 مليون دولار¹.

ملاحظة تقييمية:

من خلال القراءة التحليلية لتطور سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية المخطط الخماسي (2015-2019)، يتضح لنا وجود تحول بنيوي في التنمية الاقتصادية للدعم الفلاحي للدولة

¹ مسيوغي عبد المالك، مرجع سابق، ص 49-50.

الجزائرية، بحث إن المسار التاريخي لسياسات الدعم الفلاحي في الجزائر هو مسار بحث عن النموذج الأمثل؛ فبينما نجحت الدولة في تحديث بعض الجوانب التقنية وزيادة المساحات المسقية والاهتمام بالمناطق الجنوبية، إلا أن التحدي الحقيقي يظل في تحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام وتجاوز مرحلة "دعم الإنتاج" إلى مرحلة "دعم التنافسية"، وهو ما يستوجب تعزيز دور الفاعل المحلي والمبادرة الخاصة في ظل بيئة قانونية مستقرة، وهو ما نسعى لاستكشافه في دراستنا الميدانية بولاية المنية.

الفرع الثاني: آليات وأدوات تمويل برامج الدعم الفلاحي في الجزائر

لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن استراتيجياتها الفلاحية، وضعت الدولة الجزائرية حيز التنفيذ مجموعة متباينة من الآليات والأدوات القانونية والمالية والتقنية. وتتوزع هذه الأدوات بين الدعم المباشر لمدخلات الإنتاج، القروض البنكية الميسرة، والامتيازات الجبائية، بالإضافة إلى الصناديق المتخصصة. وسنحاول من خلال هذا الفرع تشريح هذه الأدوات والآليات لمعرفة كيفية عملها ومدى تأثيرها على المزارعين والإنتاجية.

أكدت الأزمات الغذائية الدولية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة، بما في ذلك أزمة 2007-2008، الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى ارتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين.

حيث تضافرت جهود السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، ما جعلها تمضي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008.

وتأكيدا على الأهمية الإستراتيجية التي يكتسبها قطاع الفلاحة، شدد رئيس الجمهورية على أن "الفلاحة يجب أن تصبح محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي الشامل من خلال تكتيف الإنتاج بما في ذلك الشعب الزراعية - الغذائية الإستراتيجية وأيضًا بفضل تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية".

حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية لرئيس الجمهورية في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيدة للفلاحة والأقاليم الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء العامة أو الخاصة، وتمكينها.

وتم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة جهاز الدعم بناءً على التالي:

1- الآليات الوطنية:

- إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)؛
 - الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)
 - التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري..)
 - الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي؛
 - اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
 - تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل)، للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب، بطاطس، اللحوم، البصل) ..
 - التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة مستجمعات المياه ...)
 - التكفل باحتياجات الدعم والمرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.
- ويهدف تعديل أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى:
- تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين والمتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية - الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة؛
 - تطوير وتعزيز أدوات وإجراءات الضبط؛
 - دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية؛
 - تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية وإجراءات الضبط¹.

¹ إجراءات الدعم للشعب الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2021، شوهذ يوم 15-01-2026، <https://madr.gov.dz>.

2- أجهزة وصناديق الدعم الفلاحي:

• صناديق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 بداية الاهتمام الفعلي بالقطاع الفلاحي بعد فشل السياسات السابقة، وهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ثم توسع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف فيصبح بذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)،

ونذكر فيما يلي أهم الصناديق التي أنشأتها الدولة الجزائرية في ظل هذه المخططات:

• الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

تم إنشاء الصندوق بموجب المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2000، يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق ليحل محله الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) بموجب القانون رقم 05-05 ويتخصص بذلك في دعم المشاريع الاستثمارية فقط¹.

كما تنص المادة 94 من نفس القانون على إنشاء حسابين خاصين هما: الحساب رقم 302 / 052 المتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، والحساب رقم 302 / 067 المتعلق بالصندوق الخاص بضمان أسعار السلع الفلاحية عند الإنتاج تحت عنوان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية².

لتفعيل الدور الذي يؤديه أكثر وضعت مجموعة من النصوص القانونية ساهمت في ظهوره بشكل جديد وبارز تتجسد في:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 مايو 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 الصادر في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق. وقائمة النشاطات التي يدعمها الصندوق الوطني ذلك حسب المواد 2-3-6 تتمثل قائمة هذه

¹ جلمود هاجر، صيد مريم، دور صناديق الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع التنمية الزراعية المستدامة في ولاية سوق أهراس من 2015 على 2023، مجلة المنهل الاقتصادية، جامعة الوادي - الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2025، ص 806.

² عمرون محمد، بن خضرة زهيرة، انعكاسات سياسة التنمية وآليات الدعم وتمويل استصلاح الأراضي الصحراوية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2025، ص 111.

النشاطات في: العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والإنتاجية المتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتجهيزها وحمايتها واقتناء العتاد الفلاحي العمليات المتعلقة بتنمية المنتجات الفلاحية التي تشمل انجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية العمليات الرامية إلى تنمية الري الفلاحي وتجديد الموارد المائية وتهيئة القنوات المساهمة الرامية إلى تأمين المنتجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية¹.

- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 الذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات ونسب الدعم حسب نوع النشاط².

• **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** ثم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972، وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998 يهدف إلى ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية والريفية وتأمين مخاطر التمويل الناتجة عن النشاطات الفلاحية³.

• **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP):** أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه، وبذلك بإقفال حساب التخصيص الخاص رقم 070-302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية" وتحويل ما تبقى منه لحساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302، ويهدف إلى تحسين تدخل المستخدمين البيطريين ضد الأمراض والتحكم في النظام الصحي والتكاليف التلقيحية تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني، بالإضافة إلى دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية مثل حماية بذور الخلات من التلف والأمراض المساعدة ضد الآفات الفلاحية عن طريق التحاليل والتشخيصات الصحية، والتقنية والمبيدات، والحملات الإعلامية التحسيسية المحددة بالنصوص التنظيمية⁴.

• **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA):** تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 05-05، ويقوم الصندوق بتوجيه الإعانات والدعم الحماية مداخيل الفلاحين من خلال مساعدتهم في مواجهة تقلب

¹ شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاثر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 16، 2017، ص 310.

² بن زاهية إدريس، راجحي عبد الحفيظ، النظام القانوني للمستثمرات الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص القانون العقاري، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة زيان عشور - الجلفة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 41.

³ جلمود هاجر، صيد مريم، مرجع سابق، ص 807.

⁴ تمار توفيق، عبد الرؤوف عز الدين، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص 41. بتصرف

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدعم الفلاحي والاستصلاح

أسعار المنتجات الفلاحية من وضبطها في مستوى لا يضر بمصالح الفلاحين وبالقدر الشرائية للمستهلكين.

- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسيوب (FLDDPS):** يقوم بتقديم الإعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السيبية والزراعة الرعوية ودعم مداخيل المربين والمربين الزراعيين من خلال تقديم إعانات لتغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكثيف أنظمة الإنتاج، تقديم الإعانات للحفاظ على المراعي وتطويره والتنظيم الاقتصاد الرعوي¹.
- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVTC):** تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998 وجه لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي والتي تتطلب مساحات كبيرة الأمر الذي يتولاها الصندوق بعمله على المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب².
- تكملة لهذه الجهود ولحل مشكل العقار الفلاحي تم مطلع سنة 2011 سن قانون الامتياز الفلاحي ليتم من خلاله السماح للفلاحين باستغلال الأراضي وتنويع استثماراتهم على مدى 40 عام كما منحهم حق الدخول في شراكة مع أجنبى للاستفادة من الخبرة الأجنبية³.
- يهدف إلى استصلاح الأراضي عن طرق الامتياز من خلال توسيع المساحات الزراعية المستغلة وتزويدها بالمياه والطاقة الكهربائية ودعم عمليات التنمية الريفية وتأهيل المستثمرات الفلاحية.
- **الصندوق الخاص بدعم مربى المواشى وصغر المستغلين الفلاحين (FSAEPEA):** هذا الصندوق تم إنشاؤه في إطار قانون المالية التكميلي بموجب الأمر رقم 08-02، وهو يختص بإعانات الدولة لتطوير تربية المواشى والإنتاج الفلاحي وموجه لتغطية تكاليف عربى المواشى وصغار المستغلين.
- وعموما هذه الصناديق هي متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي تتلقى سنويا الخلفة مالية من ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستفيدين كدعم في شكل:
- إعانات تساهم في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي، وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره
- إعانات مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية

¹ جلمود هاجر، صيد مريم، مرجع سابق، ص 807.

² شعابنة إيمان، مرجع سابق، ص 325.

³ ح. نوال، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962-2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنمية لتحقيق الامن الغذائى، يومية المساء، صادرة بتاريخ 2012-07-05، <http://www.elmassa.com.61939>، شوهى يوم: 2026-02-02.

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي وحماية مداخل الفلاحين
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة وتخفيض القروض على الفلاحين.
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** تم تأسيسه بمقتضى المرسوم رقم 82-200 في 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تم تأسيسها في ظل بناء وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال، وتطورت خدماتها بمرور الوقت فشملت مهامها تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز العالم الريفي الاهتمام بالصناعات الغذائية والتقليدية¹.
- **الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA):** هو مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب القانون 90 25 المؤرخ 18 نوفمبر 1990 المحدد للتوجيه العقاري بالمرسوم رقم 87.96 المؤرخ في 24 فيفري 1996 المحدد لإنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 339.00 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009، هو أداة تابعة للدولة ويتصرف لحسابها بالتفويض، وتتمثل مهمة الديوان الرئيسية في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية².
- **الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي:**
وضع لتحقيق مهمة أساسية تتمثل في التكفل بإنجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق تمويل البرامج الفلاحية بتقديم قروض للفلاحين دون فائدة. تأتي في شكل ثلاثة أصناف هي القرض الرفيق الذي يحصل عليه كل من الفلاحين والموالين والصناعيين دون دفع فوائد حيث وصلت قيمة القروض الممنوحة للفلاحين شهر أوت 2008 إلى 750 مليار سنتيم الفائدة منتجو الحبوب، وقرض التحدي والتعاضدي ما يسمح للفلاحين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل مشاريعهم وترقية أشكال التأمين لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج وهو الأمر الذي كشف عنه المدير العام للصندوق إذ أن الفلاحين المنخرطين لدى الصندوق سيستفيدون من تخفيضات معتبرة على التأمينات قد تصل إلى غاية 70 بالمائة لتمس جميع أنواع التأمينات سواء التأمين على الثروة النباتية أو الحيوانية أو الأشخاص أو العتاد ذلك على أساس الحصة المالية التي يساهم بها الفلاح المنخرط لدى الصندوق.

¹ جلمود هاجر، صيد مريم، مرجع سابق، ص 807.

² مهداوي هند، موساوي فايزة، كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر - دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت، مجلة التكامل الاقتصادية، المجلد 11، العدد 03، ص 455.

• القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية في الجزائر:

اعتبر غيابه من بين أكبر المعوقات التي واجهت الاستثمار الفلاحي ليتم تدارك هذا النقص وإعادة العمل به مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 ليتولى عملية دعم وتنمية وتحديث القطاع الفلاحي والفلاحين بالموارد المالية اللازمة وامتصاص العجز الغذائي في الجزائر العائد إلى متطلبات السكان المتزايدة والنمو البطيء للإنتاج الفلاحي وهو ما أكدته إحصائيات البنك العالمي لسنة 1997 حيث أن 22 بالمائة من الشعب الجزائري يعيشون تحت مستوى الفقر.

الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية خلال هذه السنوات الأخيرة لانتهاج سياسة فلاحية تقوم أساسا على:

- تدعيم المنشآت القاعدية
- تحسين الإنتاج الفلاحي
- تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج
- إدماج القطاع الخاص

رغم كل هذه التدابير المتخذة والمطبقة وجدت عدة نقاط سلبية في قطاع الزراعة قصد تدارك هذه النواقص ومن أجل ضمان التنسيق وتضافر الجهود تم التوجه نحو إنشاء أجهزة مالية جديدة مهمتها الأساسية تدعيم القطاع الفلاحي والفلاحين لتحسين وزيادة وتيرة الإنتاج¹.

• **الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** كما فتح حساب تخصيص خاص آخر رقم 140-302 عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص رقم 109-302 الخاص بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS ورقم 111-302 الخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTIC ورقم 126-302 الخاص بالصندوق الخاص بدعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 ويتضمن التالي:

مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛ التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز؛ ودعم مربّي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

¹ بن صويلح أمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء 01، أبريل 2018، ص 195-197.

ويقوم هذا الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة إلى مكافحة التصحر وأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛ وتنمية الانتاج الحيواني في المناطق السهلية والزراعية الرعوية؛ وتنظيم الاقتصاد الرعوي؛ وعمليات استصلاح الأراضي وعمليات التنمية الريفية؛ وتنمية تربية المواشي والانتاج الفلاحي¹.

3- الوكالات الوطنية لدعم المشاريع الريفية:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): من أبرز الجهات الممولة للمشاريع الريفية، حيث تقدم هذه المؤسسات تمويلا مباشرا أو قروضا بدون فوائد إلى جانب التكوين والمراقبة خلال مراحل إعداد وتنفيذ المشروع. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تمول المشاريع الصغيرة في الوسط الريفي، خصوصا للنساء، كما تعطي قروضا تصل إلى 000.0001 دج بدون فوائد، وأيضا توفر موافقة إدارية وتقنية خلال مدة تنفيذ المشروع².

4- الوسائل الإدارية:

1. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

وضع السياسات العامة والإشراف على البرامج التمويلية، كما تقوم بإصدار تعليمات سنوية تضبط أولويات التمويل حسب مخطط التنمية الوطني³.

2. مديرية المصالح الفلاحية:

تعتبر من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري، تم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23 جوان 1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة التي نذكر منها:

السهر على تطبيق النظام في جميع ميادين النشاط الفلاحي؛ وأيضا مراقبة الأنشطة البيطرية للوقاية، وأيضا سير حملات محاربة الآفات الحيوانية والنباتية؛ وتقديم المساعدات للمؤسسات التابعة للقطاع؛ وتنظيم ومتابعة القطاع الفلاحي وتحديد المعطيات، واقتراح حملات توعية بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

¹ تمار توفيق، عبد الرؤوف عز الدين، مرجع سابق، ص 50-51.

² الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التقرير السنوي 2022، <http://www.angem.dz>

³ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، دليل تنفيذ برامج التنمية الريفية، الجزائر، 2016.

3. الغرفة الفلاحية:

تم إنشاؤها بصفة رسمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-118 المؤرخ في 27 أبريل 1991 بعد انتخاب وتنصيب هيكلها، تعتبر الغرفة بمثابة مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة لكونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية. يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية فيما يلي:

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا بين المشتركين وبين المؤسسات العمومية التي تعمل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين التوزيع التحويل؛
- المساهمة في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها؛
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية ممارسة الإرشاد الفلاحي¹.

5- الإرشاد الفلاحي:

يعتمد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية على الابتكار التكنولوجي وعلى الموارد البشرية بصفة عامة في تطبيق سياسته المتعلقة بالتنمية الفلاحية. ويعتمد في ذلك على شبكة من معاهد البحث والتطوير ومراكز للمراقبة والتصديق، فضلاً عن مؤسسات التكوين التي تغطي ليس فقط كامل القطر الوطني ولكن أيضاً جميع الشعب الفلاحية، وكذا المواضيع العامة التي تهم عالم الفلاحة. تتمحور أهداف الإرشاد حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم. في خضم السياسة الفلاحية، الريفية والصيدية المنتهجة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تم تبني تأطير مكثف، يركز على مقاربات الاتصال والإرشاد بغرض تحسين قدرات، مهارات وممارسات للمستفيدين من مشاريع التنمية التي تطلقها الوزارة.

لقد اهتم الإرشاد الفلاحي، بصفته أداة لتطبيق هذه السياسة بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة، وذلك بتركيز الجهود على المحاور التالية:

(المرسوم التنفيذي رقم 243-16 المؤرخ في 22.09.2016)

- تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع،
- تعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية.

¹ انظر بن صويلح أمال، مرجع سابق، ص 199-200. بتصرف

- تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية.
- يتم تنفيذ مسار الإرشاد من خلال الهياكل التالية: قطاع إداري، القطاع العلمي والتقني، القطاع الاقتصادي واللوجستي، وكذلك بنظام الدعم منهجي عن طريق المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA)، ومؤسسات التكوين الفلاحي المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة ومراكز التكوين والإرشاد الفلاحي ITMAS-10، CFVA-02.

حيث يتولى القطاع الإداري التخطيط والإشراف الميداني، بينما يوفر القطاع العلمي والتقني القاعدة المعرفية والبحثية، ويُقدم القطاع الاقتصادي واللوجستي الدعم المالي والخدمات للمنتجين. ويُعد المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي مع مؤسسات التكوين الركيزة المنهجية لتنفيذ استراتيجيات الوزارة، في حين تلعب الهياكل المهنية (كالغرف والنقابات والجمعيات الفلاحية المهنية والمنظمات الغير حكومية) دور الممثل للمهنيين. وتكتمل هذه المنظومة بانفتاح القطاع على شركاء خارجيين (كوسائل الإعلام، قطاعات التعليم والصحة والبيئة، والمكاتب الاستشارية الشبابية) لضمان اتساع نطاق التوعية، مع تنويع هذا النشاط بتنظيم تظاهرات تحسيسية دورية على مدار العام تهدف إلى ترسيخ الثقافة الفلاحية والبيئية وتطوير الممارسات الميدانية¹.

ملاحظة تقييمية:

بالنظر إلى المنظومة المؤسسية والمالية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم القطاع الفلاحي، يتضح وجود بنية تشريعية وتنظيمية معقدة ومتعددة المستويات. إن هذا التعدد المؤسساتي (صناديق، دواوين، وكالات، إدارات، بنوك متخصصة) يعكس -من الناحية النظرية- إرادة سياسية قوية لتغطية مختلف جوانب النشاط الفلاحي، بدءاً من التمويل المباشر وصولاً إلى الدعم التقني والإرشاد. ومن خلال ما سبق يمكننا رصد بعض النقاط:

الازدواجية والبيروقراطية الإجرائية: إن التعدد المفرط لصناديق التخصيص (التي غالباً ما يتم تعديلها أو دمجها في كل قانون مالية) يخلق نوعاً من التشتت الإداري. هذا التعدد، بدلاً من أن يسهل وصول الدعم، قد يتحول إلى عائق بيروقراطي يثقل كاهل المستثمر الفلاحي، الذي يجد نفسه في دوامة من النصوص

¹ وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإرشاد والدعم الاستشاري، 2021، <https://madr.gov.dz/>، شهود يوم: 19-05-2026.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

التنظيمية والملفات الإدارية المطلوبة لكل هيئة على حدة. إن التعديلات المتكررة في هذا المجال لا يضمن بالضرورة الفعالية الإجرائية.

تحدي الحوكمة مقابل وفرة الموارد: يتطلب ذلك إرساء حوكمة رشيدة تشرك المستثمر كشريك في صياغة السياسة الفلاحية، وليس مجرد متلق للمنح فقط.

إذ إن الترسانة القانونية والمؤسساتية التي تتوفر عليها الجزائر حالياً تعد إطاراً هيكلياً متطوراً، لكنها تظل في حاجة إلى تبسيط إجرائي ولا مركزية حقيقية، أي منح السلطة المحلية للفصل في بعض الملفات وفقاً لخصوصيات المنطقة بناء على المعطيات الميدانية والتقنية الموجودة في الولاية لضمان تحول الدعم من مجرد إعانة مالية إلى محرك حقيقي للنمو، وهو ما يجسده واقع المشاريع الاستثمارية في ولاية المنية، التي تظل مرهونة بمدى سلاسة تعامل هذه الأجهزة مع تطلعات المستثمر الميدانية.

الفرع الثالث: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

يتمثل الإطار المؤسساتي للدعم الفلاحي في الجزائر في مجموعة من الهياكل، الهيئات، والآليات القانونية والمالية التي تضعها الدولة تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير القطاع، تحسين الإنتاج، ومرافقة المستثمرين والفلاحين.

1- نشأة ومهام وزارة الفلاحة (التعريف بالوزارة وصلاحياتها).

تعد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر إحدى الوزارات السيادية، وتلعب دوراً محورياً في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الريف. إليك نظرة شاملة على نشأتها ومهامها وصلاحياتها بناءً على المعلومات المتاحة:

- نشأة الوزارة والتعريف بها:

- **التأسيس:** تم تأسيس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وتشمل حالياً الصيد البحري في بعض الهياكل) بعيد الاستقلال في عام 1962.
- **المقر:** تقع الإدارة المركزية للوزارة في شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدعم الفلاحي والاستصلاح

- **التعريف:** هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية في مجالات الزراعة، التنمية الريفية، الصيد البحري، وتربية المائيات، بهدف تنمية الإنتاج الوطني، حماية الموارد الطبيعية، وتطوير العالم الريفي.

- صلاحيات الوزير:

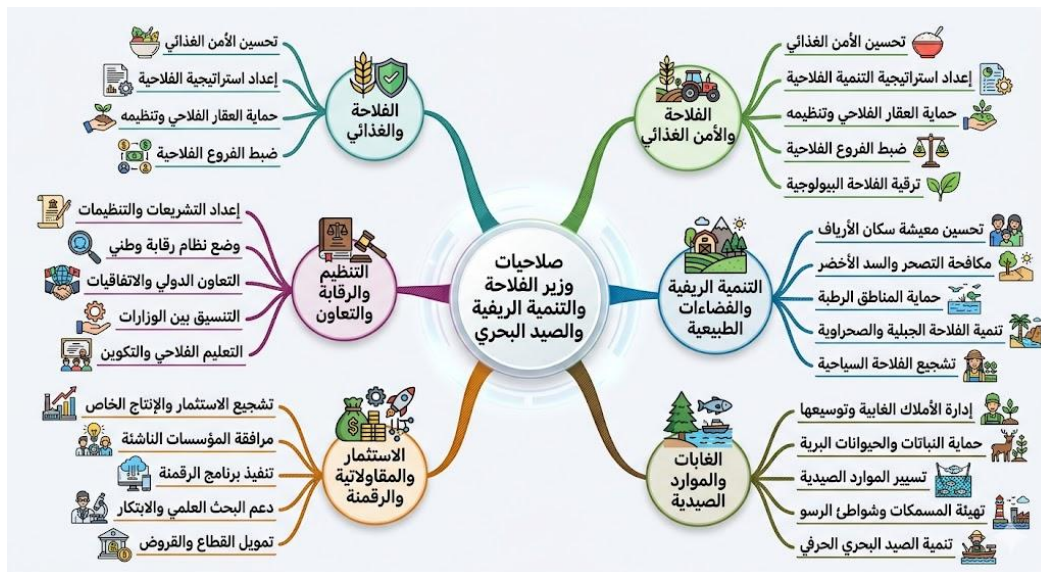
يكلف وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، في إطار السياسة العامة للحكومة ومخطط عملها، بإعداد عناصر السياسة الوطنية في مجالات الفلاحة والتنمية الريفية والغابات والفضاءات الطبيعية والصيد البحري وتربية المائيات، ومتابعة ومراقبة تنفيذها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

ويعرض نتائج نشاطاته على الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، وفي اجتماعات الحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والكيفيات والآجال المقررة.

يمارس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري صلاحياته على مجموع النشاطات المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية والصحة الحيوانية والنباتية والغابات والصيد البحري وتربية المائيات.

وبهذه الصفة، يكلف، على الخصوص، بما يأتي:

الصورة رقم (01-01): توضيح صلاحيات الوزير



المصدر: اعداد الطالبة بناءا على جمع المعلومات من موقع الوزارة بواسطة الذكاء الاصطناعي

2- الهياكل المركزية والمحلية المشرفة على الدعم (الدواوين والصناديق التابعة لها).

تضم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تحت سلطة الوزير ما يأتي:

الأمين العام: يساعده مديرا 02 دراسات.

رئيس الديوان: ويساعده ثمانية 08 مكلفين بالدراسات.

المفتشية العامة:

الهياكل الآتية:

المديرية العامة للغابات يحدد تنظيمها بنص خاص

المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات يحدد تنظيمها بنص خاص¹.

1. المديرية العامة للإنتاج الفلاحي: تتكون من 05 مديريات:

• مديرية إنتاج وضبط الفروع النباتية: تضم 04 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للزراعات الواسعة.

2- المديرية الفرعية لزراعة الخضراوات والزراعات الصناعية.

3- المديرية الفرعية للزراعات المعمرة.

4- المديرية الفرعية للمكننة الفلاحية والمدخلات.

• مديرية إنتاج وضبط الفروع الحيوانية: تضم 03 مديريات فرعية

1- المديرية الفرعية لتربية الحيوانات وإنتاج الحليب

2- المديرية الفرعية لتربية الحيوانات الصغيرة

3- المديرية الفرعية لتربية الخيل والإبل

• مديرية تسمين وترقية الإنتاج الفلاحي: تضم 03 مديريات فرعية:

¹ مرسوم تنفيذي رقم 25-77 مؤرخ في 12 شعبان عام 1446 الموافق 11 فبراير سنة 2025، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

1- المديرية الفرعية لتنمين الإنتاج الفلاحي

2- المديرية الفرعية للفلاحة البيولوجية وعلامة الجودة

3- المديرية الفرعية لتنشيط المنظمات المهنية والفلاحية

• مديرية التكوين الفلاحي والبحث والابتكار: تضم 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للتكوين الفلاحي

2- المديرية الفرعية للبحث العلمي والتقنيات الفلاحية

3- المديرية الفرعية للابتكار والمقاولاتية الفلاحية¹

• مديرية تشمين الأقاليم الريفية وملاءمة الفلاحة مع التغير المناخي: وتضم 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية لتنمية الفلاحة الجبلية

2- المديرية الفرعية لتنمية السهوب وزراعة الواحات

3- المديرية الفرعية للسقي وملاءمة الفلاحة مع التغير المناخي

2. المديرية العامة للمصالح البيطرية: تضم 03 مديريات:

• مديرية الأمن الصحي للأغذية: تضم مديريتين 02 فرعيتين:

1- المديرية الفرعية لنظافة وسلامة الأغذية.

2- المديرية الفرعية للرقابة الصحية البيطرية على الحدود.

• مديرية حماية الصحة الحيوانية: تضم مديريتين 02 فرعيتين:

1- المديرية الفرعية لمراقبة الأمراض الحيوانية

2- المديرية الفرعية لوقاية وراحة الحيوانات

• مديرية الصيدلة والأنشطة الأفقية البيطرية: تضم ثلاث 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للمصادقة على الأدوية والمنتجات البيطرية واليقظة الدوائية

¹ انظر مرسوم تنفيذي رقم 25-77، المرجع السابق

2- المديرية الفرعية لمراقبة المواد ذات الاستعمال البيطري وتغذية الحيوان

3- المديرية الفرعية للأنشطة الأفقية البيطرية

3. المديرية العامة للاستثمار والعقار الفلاحيين: تضم ثلاث 03 مديريات:

• مديرية التنظيم العقاري واستصلاح الأراضي: تضم 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للتنظيم العقاري

2- المديرية الفرعية لاستصلاح الأراضي

3- المديرية الفرعية للجرد ورسم الخرائط العقاريين

• مديرية البرمجة والدعم الاقتصادي: وتضم ثلاث 03 مديريات فرعية¹:

1- المديرية الفرعية للتجهيزات العمومية

2- المديرية الفرعية لمساعدات الدولة

3- المديرية الفرعية للقروض الفلاحية

• مديرية الاستثمار الفلاحي: تضم 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية لترقية ومتابعة الاستثمار

2- المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية

3- المديرية الفرعية لتنشيط ومتابعة المؤسسات العمومية

4. مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية: تضم 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للسهر على الصحة النباتية

2- المديرية الفرعية للرقابة التقنية

3- المديرية الفرعية للمصادقات والاعتمادات

5. مديرية الإحصائيات والرقمنة والاستشراف: تضم 04 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للإحصائيات الفلاحية

2- المديرية الفرعية للتحقيقات والإحصاءات الفلاحية

¹ انظر مرسوم تنفيذي رقم 25-77، المرجع السابق

3- المديرية الفرعية للأنظمة المعلوماتية والرقمنة

4- المديرية الفرعية للمتابعة والتقييم والاستشراف

6. مديرية التعاون: تضم 02 فرعتين:

1- المديرية الفرعية للتعاون الثنائي

2- المديرية الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف

7. مديرية الشؤون القانونية والتنظيم: تضم 03 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للتنظيم والمنازعات

2- المديرية الفرعية للدراسات القانونية

3- المديرية الفرعية للقوانين الأساسية للمنظمات المهنية الفلاحية

8. مديرية الإدارة والوسائل: أربع 04 مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة

2- المديرية الفرعية للموارد البشرية والتكوين

3- المديرية الفرعية لوسائل الإمداد والممتلكات

4- المديرية الفرعية للأرشيف والتوثيق¹.

¹ نفس المرجع السابق

المبحث الثاني: الاستصلاح في الجزائر.

يُعدّ الاستصلاح الزراعي من أهم السياسات التي تبنتها الدولة الجزائرية لتوسيع الرقعة الزراعية، خاصة في ظل تراجع الأراضي الخصبة في الشمال بفعل الزحف العمراني والعوامل الطبيعية. فالاستصلاح ليس مجرد عملية تقنية لتحويل الأراضي القاحلة إلى أراضٍ منتجة، بل هو عملية قانونية ومؤسسية معقدة تتطلب إطاراً تشريعياً وتنظيماً يحدد شروط الاستفادة، ويضبط كيفية منح الأراضي التابعة للأموال الوطنية الخاصة، فضلاً عن الآليات الإجرائية والهياكل المؤسسية التي تضمن حسن تطبيق هذه السياسة. ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث الذي يسعى إلى توضيح مفهوم الاستصلاح وشروطه، ثم تحليل الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكمه في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وشروط الاستصلاح في الجزائر

يعد الاستصلاح الزراعي الركيزة الأساسية لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، لا سيما في ظل التوجه الوطني الرامي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الموارد الطبيعية في المناطق الصحراوية والسهوب. ونظراً لأهميته الاستراتيجية، فقد أحاط المشرع الجزائري هذه العملية بأطر قانونية وتنظيمية دقيقة لضمان استغلال الأراضي بصورة مستدامة.

ولإحاطة بهذا المطلب، سنقوم بالتعرف على مفهوم الاستصلاح من خلال محورين أساسيين: حيث نخصص الفرع الأول لتحديد ماهية الاستصلاح، بينما نتناول في الفرع الثاني الضوابط والمعايير (الشروط) التي فرضها القانون الجزائري لإنجاح هذه العمليات وضمان الامتثال للآليات التنظيمية المعمول بها.

الفرع الأول: تعريف الاستصلاح.

• التعريف اللغوي:

العمل على إصلاح الشيء والاستصلاح هو نقيض الاستفادة وهو طلب الصلاح، وأصلح الشيء بعد فسادة أقامه، وأصلح إلى الدابة، أحسن إليها فَصَلَحَتْ¹. استصلح فلان، أي طلب الصلاح والمصلحة، فإنّ السين والتاء للطلب واستصلح الشيء أي عدّه صالحاً وأصلحه وطلب إصلاحه².

¹ ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت، ط 01، 2000، ص 517.

• التعريف الاصطلاحي:

يعرف الاستصلاح بأنه جعل الأرض صالحة للزراعة عن طريق إزالة العوائق الزراعية من أحجار وأعشاب واستخراج الماء، وتوفير التربة اللازمة للزراعة¹.

• التعريف القانوني:

عرفت المادة 08 بمفهوم هذا القانون الاستصلاح بأنه: "كل عمل من شأنه جعل أرض قابلة للفلاحة صالحة للإستغلال.

ويمكن أن تنصب هذه الأعمال على أشغال تعبئة المياه والتهيئة وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والتخفيض والغراسة والمحافظة على التربة قصد إخصابها وزرعها".

أما بالنسبة للأراضي محل الاستصلاح فتتمثل في الأراضي الصحراوية أو المنطوية على مميزات مماثلة وكذا على الأراضي الأخرى غير المخصصة التابعة للملكية العامة، وهو ما حددته المادة الرابعة من نفس القانون.

وتستثني من دائرة الاستصلاح الأراضي التابعة للتسيير الذاتي أو الصندوق الوطني للثورة الزراعية. طبقا لنص المادة الثانية من نفس القانون، وبالتالي لا يمكن إجراء الاستصلاح في: الأراضي الزراعية، الأراضي الرعوية والحلقائية، أرض العرش، أراضي البلديات، الأراضي الوقفية².

هذا وقد أضافت المادة 28 من المرسوم 83-724 صنفا آخر من الأراضي وهي الأراضي الجبلية³.

وهنا لم يعد التعامل مع الأرض مجرد إجراء إداري تقني، بل تحول إلى استراتيجية تنموية تهدف إلى معالجة اختلالات التوازن المجالي. فمن منظور السياسات العامة، يعمل هذا التكييف القانوني "كإطار

² قاموس المعجم الوسيط للغة العربية المعاصرة، قاموس عربي عربي، متاح على موقع WWW.almaany.com، شوهذ يوم 20-02-2026، سا 22:30.

¹ عبد الحفيظ بن عبيدة، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2003، ص 115.

² القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد 49 لسنة 1990، المعدل والمتمم رقم 26/95 المؤرخ في 26 سبتمبر 1995، الجريدة الرسمية عدد 55 لسنة 1990.

³ القانون رقم 724/83 المؤرخ في 05 ربيع الأول عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983 يحدد كليات تطبيق القانون رقم 83-16 المؤرخ في 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بجائزة الملكية العقارية الفلاحية، ص 3219.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

مؤسساتي" يمنح الدولة شرعية التدخل المباشر لتوجيه الدعم المالي، وتقنين أنماط الاستغلال الزراعي بما يتناسب مع خصوصية التضاريس الجبلية، وذلك للحد من النزوح الريفي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية التي كانت غائبة عن السياسات المركزية، مما يحول النص القانوني من مجرد قاعدة جامدة إلى وسيلة لإدارة الموارد وحماية التوازن البيئي والاقتصادي.

يعرف الاستصلاح في ظل المرسوم التنفيذي رقم 97-483: في المادة 02 منه بأنه: "كل عمليات الاستثمار الرامية إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة وإلى تثمينها"¹.

نستنتج من خلال التعريف انه لم يعد الاستصلاح مجرد نشاط زراعي بسيط، بل أعيد تكييفه قانونيا ك "عملية استثمارية" تركز على منطق الإنتاجية والربحية. كما يمثل ذلك المرسوم أداة "ضبط إداري" تمنح الدولة سلطة تقديرية واسعة لتقييم "تثمين" الأرض؛ فربط الحق في الاستغلال بتحقيق الإنتاج يحول الدولة من مراقب إلى فاعل يضع شروط "الأداء الاقتصادي" كمعيار للبقاء على الأرض. وهذا التوجه يكرس مفهوم "الدولة التنموية" التي تخضع المجال الترابي لمعايير النجاعة، مما يجعل الفلاح في علاقة تعاقدية مشروطة مع الدولة، حيث تظل حيازته للأرض مرتبطة بمدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياسات التنمية الوطنية.

الفرع الثاني: شروط الاستصلاح

1- شروط تتعلق بالأرض محل الاستصلاح:

تتمثل شروط الاستصلاح في:

- أن تكون الأرض الخاضعة للاستصلاح هي أرض تابعة للأمولاك الوطنية وواقعة في المناطق الصحراوية، وكذلك الأراضي السهبية بشرط توفر المياه، ويستثنى من ذلك الأراضي الغابية والعمرانية والمحمية والصناعية والفلاحية.
- ألا تكون تلك الأراضي نت الأراضي التي استصلحتها الدولة، بمعنى أنه يستلزم أن تستصلح الأرض الصحراوية لأول مرة من طرق المستصلح.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، يحدد كفاءات منح حق الامتياز على قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية وأعبائه وشروطه، ج ر، العدد 83، 1997. بتصرف

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

- أن يكون المستصلح شخصا طبيعيا جزائري الجنسية متمتعاً بحقوقه المدنية، أو شخصا معنويا تابعا للنظام التعاوني، ويقدم ملفا يتعهد فيه باستصلاح الأرض.
- أن يكون استصلاح الأراضي خلال مهلة خمس سنوات تحت الشرط الفاسخ المتمثل في إنجاز برنامج الاستصلاح، مع مراعاة حالة القوة القاهرة، أي أنه يجب على المستصلح القيام بعملية الاستصلاح والتهيئة وتوفير المياه وغرس الأشجار وإقامة المباني المتعلقة باستغلال الأراضي محل الاستصلاح خلال المدة المحددة، وهي (05 سنوات).
- أن يتم نقل ملكية الأراضي المستصلحة لصالح المترشح للاستصلاح بالدينار الرمزي، بعد المعاينة الإيجابية لإنجاز برنامج الاستصلاح، أي أنه بعد إنجاز برنامج الاستصلاح خلال المهلة المحددة يصدر الوالي قرار برفع الشرط الفاسخ، ويرسله مصحوبا بمخطط الأرض المعنية بالاستصلاح ومداولة البلدية إلى مديرية أملاك الدولة التي تقوم بإعداد عقد ملكية الفائدة المترشح للاستصلاح، ويتم إشهار هذا العقد لدى المحافظة العقارية¹.
- أن تكون هذه الأملاك غير مخصصة لتسيير مرفق عام.
- وقد نص قانون 18/83 والمرسوم التطبيقي له رقم 724/83 المؤرخ في 10/12/1983 على أن الأراضي القابلة للاستصلاح يتم حصرها وتحديدتها إما بمبادرة من الجماعات المحلية المعنية بالنسبة للتجمعات الزراعية الموجودة فعلا أو احتمالا، وتحدد المساحة بعد استشارة المصالح التقنية، كما يمكن أن تحدد بمبادرة من المستصلح بالنسبة للأراضي الواقعة خارج المحيط العمراني للبلديات.
- ونصت المادة 18 من نفس القانون على المحافظة على الوجهة الفلاحية شرط لا يجوز التخلي عنه في إطار القانون والتنظيم.
- وقد استثنى المشرع نوعا من الأراضي بحيث لا تكون محل استصلاح على أساس طبيعتها، وهي إما الأرض الحرجية أو الرعوية، أو مناطق محمية ... الخ².

¹ بلقاسم ساهي، البعد الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الصحراوية في الجزائر في ظل القانون 18/83، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 04، شهر ديسمبر، 2020، ص 239.

² حمدي باشا عمر، ليلي زروقي، المنازعات العقارية، دار هومة، ط03، 2007، ص 133.

ويستثنى أيضا من هذا المجال الأراضي الغابية لأنها غير قابلة للتملك الخاص، علما أنه يمكن الاستثمار والاستصلاح فيها طبقا لما ورد بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 87-2001 المؤرخ في 05/04/2001 المحدد لشروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال في إطار أحكام المادة 35 من قانون الغابات.

هناك شرط إلزامي آخر نصت عليه المادة 15 من المرسوم التنفيذي 97-483 المؤرخ في 15/09/1997 وهو عدم تحويل الاستصلاح إلى بيع أو تأجير أو تأجير من الباطن وذلك تحت طائلة الإسقاط، ويعني ذلك أن القطعة الأرضية محل الاستصلاح هي من ضمن الأملاك العقارية الخاصة للدولة وتظل كذلك إلى غاية أن تتحول هذه الملكية من امتياز في إطار الاستصلاح إلى التنازل¹.

2- شروط متعلقة بالمستصلح:

يجب أن يتمتع المستصلح سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بكامل حقوقه المدنية

- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يتعهد باستصلاح الأرض، أي أن يلتزم بأن يحول الأراضي موضوع الاستصلاح وهي الأراضي الصحراوية والجبلية والسهبية إلى أراضي حية صالحة للزراعة في إطار حق الانتفاع.
- أن يقدم المترشح ملفا إداريا كاملا لقبول ترشيحه، يتضمن:
- طلب يحدد موقع الأرض المراد استصلاحها ومساحاتها بالتحديد.
- ملف تقني واقتصادي يتكون من تفاصيل تخص برنامج الاستصلاح أي طريقة لإحياء الأرض ونوعية الزرع ... الخ
- ويجب عليه أن يقدم أيضا كشف وصفي وتقديري عن الأشغال التي سيقوم بها المترشح لتنفيذ عملية الاستصلاح مع خطة عامة عن عملية الاستثمار المراد تنفيذها.
- إضافة إلى مخطط التمويل الذي يبرز على الخصوص حصة مساهمة المترشح الشخصية أمواله الخاصة وكذلك مبلغ القروض المالية التي يحتمل أن يتحصل عليها.
- ويجب التنويه أنه في حالة عجز أو عدم إمكانية تقديم الملف التقني والاقتصادي يجب على المترشح أن يقبل برنامج الاستصلاح الذي يعده له مدير المشروع مسبقا، ويكون هذا التعهد أو الالتزام مكتوبا حتى

¹ محمودي فاطمة الزهراء، النظام القانوني للاستثمار عن طريق الاستصلاح في التشريع الجزائري، مجلة القانون، العدد 03، جوان 2012، ص 349-350.

يضمن تطبيقه دون أي اعتراض وهذا بناء على نص المادة السابعة من المرسوم التنفيذي 97-483 المؤرخ في 15/09/1997¹.

ملاحظات تقييمية:

من خلال ما طرحنا حول الشروط القانونية لاستصلاح الأراضي، يتبين أن المشرع الجزائري قد تبنى مقاربة حذرة وقائية تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية العقار الفلاحي من المضاربة وضمان جدية المستصلح. إن شرط الشرط الفاسخ (إنجاز البرنامج خلال 5 سنوات) ونقل الملكية بالدينار الرمزي، تعكس فلسفة قانونية تسعى لتحويل المستفيد من الامتياز إلى مالك منتج.

ومع ذلك، وبالنظر إلى التجربة الميدانية -لاسيما في المناطق الصحراوية كولاية المنية-، يثير التطبيق العملي لهذه الشروط ملاحظات جوهرية:

إشكالية التوازن بين الشرط القانوني والواقع: إن تحديد مهلة خمس سنوات كشرط لإتمام برنامج الاستصلاح قد يبدو مبدئيا كافيا، لكنه عمليا يغفل التحديات التقنية الكبرى في المناطق الصحراوية، مثل تأخر الربط بالكهرباء الزراعية، وتذبذب الموارد المائية، وتكاليف تجهيز الآبار، إن تمسك الإدارة بصرامة الشرط الفاسخ دون مراعاة لهذه القوة القاهرة التقنية قد يضع المستثمر الجاد في موقف قانوني حرج، حيث يُعاقب على تأخير خارج عن إرادته.

ثنائية الدينار الرمزي والتكلفة الفعلية: رغم أن المشرع قد جعل الأرض متاحة بالدينار الرمزي كحافز، إلا أن 'التكلفة الإجمالية للاستثمار تظل مرتفعة جدا نظرا لاشتراطات الملف التقني والاقتصادي. هنا نلمس تضاربا بين الهدف التنموي (توسيع المساحات المزروعة) والواقع المالي (قدرة المستثمر على التمويل)، حيث أن صرامة الشروط الإدارية قد تؤدي إلى إقصاء المبادرات الفردية الصغيرة لصالح الشركات الكبرى القادرة على تحمل الأعباء التقنية. ولكي ينتج الشخص العادي في هاته الأرض فسيكلفه ذلك كثيرا لأنها لا تتوفر على بنى تحتية جاهزة للإنتاج (حفر الآبار، أنظمة الري، آلات زراعية، تهيئة التربة.... إلخ).

خطر السلطة التقديرية للإدارة: إن ربط رفع الشرط الفاسخ بمعاينة إيجابية من طرف الإدارة يجعل المستقبل القانوني للمستثمر رهينا بتقدير اللجان الإدارية المحلية. هذا الوضع يفتح الباب أمام السلطة التقديرية التي قد

¹ محمدي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 350-351.

تتأثر بالبيروقراطية والمحسوبية، بدلا من أن تكون عملية تقييم فنية موضوعية. لأن غياب معايير تقنية دقيقة ومقننة لتقييم الإنجاز الميداني يجعل المستثمر تحت رحمة التقدير الذاتي للجان التقنية المحلية. هذا الوضع يفتح الباب أمام خطر التعسف في استعمال السلطة التقديرية، حيث يمكن تحويل هذا التقدير إلى أداة لعرقلة المشاريع أو تأخيرها بيروقراطيا بدلا من كونها أداة لضبط الجودة، مما يتنافى مع مبدأ الأمن القانوني الذي يجب أن يتمتع به المستثمر لضمان استدامة مشروعه الفلاحي.

لذلك تتطلب تلك الشروط مراجعة دورية ورقابة للتوافق مع البيئة الواقعية بحيث لا تتحول من أداة تشجيع إلى قيد إداري، خاصة في الولايات الجنوبية مثل ولاية المنية حيث تُعد سرعة وتيرة الإنجاز عاملا حاسما في نجاح المشروع، وهو ما يستدعي مرافقة تقنية فعلية من طرف الدولة بدلا من الاكتفاء بالرقابة الإدارية.

المطلب الثاني: الأطر القانونية والآليات المؤسسية لعملية الاستصلاح

يتطلب التجسيد الميداني لسياسة استصلاح الأراضي الفلاحية الانتقال من النصوص العامة إلى الإجراءات العملية؛ والتي تبدأ بضبط الوعاء العقاري وتحديد المواقع المؤهلة للاستصلاح، وتنتهي بوضع القنوات القانونية التي تمكن المستثمرين من حيازة وتملك هذه الأراضي وفقاً للمنظومة التشريعية المعمول بها (سواء في إطار حيازة الملكية أو نظام الامتياز الفلاحي). ولإحاطة بالشقين الإجرائي والموضوعي لهذه العملية، سنقسم دراسة هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين: الفرع الأول: نخصه للمنظومة القانونية والتنظيمية لتعيين مواقع الأراضي الفلاحية. أما الفرع الثاني: نستعرض فيه الآليات الإجرائية والهيكل المؤسسية لحيازة واسترجاع العقار الفلاحي

الفرع الأول: المنظومة القانونية والتنظيمية لتعيين مواقع الأراضي الفلاحية

إن عبارة حصر الأرض تعني تحديد الأراضي ي محل الاستصلاح أو القابلة للاستصلاح، وقد اعتمد المشرع الجزائري في تحديد الأراضي ي المرشحة للاستصلاح لطريقتين وهما كالآتي:

1- حصر أو تحديد الأرض من طرف الإدارة:

حصر الأراضي يكون من طرف الإدارة وهذه الإدارة متمثلة في الجماعات المحلية والوزارات وهي التي تتبادر بتحديد الأرض.

• تحديد الأرض من طرف الجماعات المحلية:

ففي إطار القانون 83 - 18، أوكلت مهمة تحديد المناطق القابلة للاستصلاح لتحديد المجموعات المحلية، داخل «للجماعات المحلية، بعد اخذ رأي مصالح الفلاحة والري المناطق المحددة في المادة 04» من هذا القانون، بعد اخذ رأي مصالح الفلاحة والري وكذلك مصالح أملاك الدولة كما تشير المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 83 - 724، وتبين تتم في الأراضي الواقعة في التجمعات الزراعية «المادة نفسها أن عمليات البحث والتحديد الموجودة فعلا أو احتمالا وحواليها، و لاسيما بفعل توافر مورد الماء "ويقصد من التجمعات الزراعية الموجودة فعلا هي " كل نطاق يشكل قطعة واحدة تمارس فيه نشاطات فلاحية، والتي يكون مصدر التربة والماء فيها معروفا».

وأما التجمعات الزراعية المحتملة، فيقصد منها مساحات مماثلة خالية من أي نشاط زراعي، ولكنها قابلة لتجميع عدد من المستغلين الفلاحيين، حيث أن موارد التربة والماء تكون معروفة أو في طريق الكشف عنها¹.

وهذه التجمعات عموما تدعى محيطات استصلاح، ولا بد أن تكون محددة كما سلف من قبل الجماعات المحلية على أساس معطيات مقدمة من قبل المصالح التقنية تحدد قائمة المساحات المعنية مواقعها بهذا الشكل بقرار من الوالي وتعلق، للفلاحة والري في محلات المجلس الشعبي البلدي المعني. وهذه القائمة قابلة للمراجعة تبعا لتطورات المعطيات المتعلقة بالإمكانات الزراعية أو موارد الماء. ثم تتعرض هذه المساحات تراعى في أبعادها المساحة الدنيا المتنازل عنها وأعمال التهيئة المحتملة ثم لتقسيمها إلى قطع تعلق في محلات المجلس الشعبي البلدي المعني.

ولا بد لهذه القطع التي ستكون محل للمستصلحين أن لا تقل مساحتها عن مساحة مستثمرة قابلة للحياة اقتصاديا حسب الشروط الزراعية الاقتصادية المحلية، وذلك بتقدير من المصالح التقنية الفلاحية في الولاية كما نصت عليه المادة 06 من المرسوم التنفيذي 83-724.

بحيث يتراء لنا تكرر المادة 06 من المرسوم 83-724 مبدأ "تخصيص العقار الفلاحي" كقاعدة أمره تقرض قيودا قانونية صارمة على طبيعة استغلال الأرض، بهدف حمايتها من أي تغيير في الغاية

¹ عشير جيلالي، قاشي غلال، حيازة الملكية العقارية عن طريق استصلاح الأراضي في ضوء التشريع الجزائري والفقه الإسلامي، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 20، لسنة 2022، ص 130.

المخصصة لها، كما تعكس هذه المادة مركزية الدولة في إدارة المجال للأراضي، حيث تحول العقار من مجرد وعاء للنشاط إلى مورد استراتيجي يخضع لأهداف الأمن الغذائي الوطني؛ وبذلك، يمارس القانون وظيفة "الرقابة الوقائية" التي تمنع المضاربة أو تحويل النشاط، مما يضع المستغل في علاقة تبعية قانونية صارمة تجاه الغرض التنموي الذي حددته الدولة، ضامنة بذلك استمرارية الوظيفة الزراعية للأرض كأولوية فوق المصلحة الفردية.

• تحديد الأرض من قبل الوزارات المعنية:

قد تكون الإدارة التي أوكلت لها مهمة تعيين أو تحديد الأراضي محل الاستصلاح على المستوى الوزاري، ففي إطار التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الاستصلاحية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 92 - 289 يحدد قرار الذي نصت المادة الرابعة منه على أنه مشترك بين الوزراء المكلفين بالفلاحة والري، فيما يخص كل مساحة استصلاحية ما يأتي:

- ضبط حدود المحيط الاستصلاحية،
- عدد منسوبات المستثمرة ومساحتها،
- كفاءات الاستثمار ومجموع المترشحين¹.

كما أنط المرسوم التنفيذي رقم 97 - 483 ضبط حدود مساحات الاستصلاح بقرار وزاري مشترك لوزراء الفلاحة والري والمالية بناء على معايير تقنية واقتصادية وبيئية. ويلاحظ عمليا أن صدور القرارات بشأن محيطات الاستصلاح يتغير ويتقدم حسب ما ينجم عن دراسة التربة والماء في هذه المحيطات، ولذا فإن القرارات الوزارية المشتركة تصدر حيناً بعد حين، لتزيد حصص هذه الولايات في المناطق الاستصلاحية.

والملاحظ أيضا أن تعيين الأرض محل الاستصلاح وتحديد مساحتها وموقعها في القانون يخضع بدرجة أساسية لمعايير موضوعية تتصل بالأرض، وعموما فتقييد الإدارة للأراضي محل الاستصلاح إجراء مناسب جدا، خاصة مع ضيق الأراضي ومحدوديتها وهو أكثر ضبطا لما يمكن أن يقع من تشاح وتزاحم على الأرض، ولذلك كان هذا الإجراء هو الأصل ثم يأتي اختيار المعنيين بالاستصلاح بعد فراغ الإدارة من تحديد المحيطات المستصلحة والإعلام بها إعلاما واسعا ما سبق، لتمكين المواطنين من تقديم احتجاجاتهم إذا مس التحديد ممتلكاتهم، ولإعلام المعنيين بالاستصلاح ليشاركوا في توسيع تحديد المحيط.

¹ عشير جيلالي، قاشي علل، المرجع السابق، ص 130.

2- تحديد الأراضي بمبادرة من المترشح للاستصلاح:

ليس للمترشح أن يقوم بالمبادرة الشخصية في تحديد الأرض محل الاستصلاح لشغلها بنفسه إلا في إطار القانون رقم 83 - 18 حيث نص المرسوم التنفيذي الذي يحدد كفاءات تطبيقه 83 - 724 يمكن أن تشمل عملية «على هذه الإمكانية في المادة السابعة منه تحديد المواقع التي تتم بمبادرة من المترشحين لاستصلاح الأراضي أية أرض أخرى ما عدا المساحات المعينة وما يتصل بها مباشرة ودون المساس بأحكام المادتين 02 و04 من القانون رقم 83 - 18» والتي تتلخص في ما يلي:

- أن تتم بعد نشر قرار الوالي بتحديد محيطات الاستصلاح.
- أن لا تقع على المحيطات المخول تعيينها للجماعات المحلية¹.

الفرع الثاني: الآليات الإجرائية والهياكل المؤسساتية لحيازة واسترجاع العقار الفلاحي

1- كسب الملكية في إطار القانون 18/83:

بعد القانون 83-18 الإنطلاقة الأولى لتجسيد إرادة الدولة في تكريس سياسة السوق الحرة من خلال الإهتمام بالجنوب الجزائري عن طريق إعمارها وإعادة وبعث الحياة فيها من جديد عن طريق الإستصلاح وقد صدر القانون 3-1 بهدف تشجيع هجرة المواطنين إلى المناطق الصحراوية لتعميرها واستصلاح أراضيها وذلك لتحقيق التوازن بين الشمال والجنوب من حيث الكثافة السكانية والاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية².

2- الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار الامتياز:

تطبيقا لأحكام القانون رقم 08-16 الصادر في 03 أوت 2008 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، وفي إطار المبادئ التوجيهية التي أرستها الحكومة من أجل إدراج الفلاحة في صميم سياستنا الاقتصادية بهدف دعم الانتقال إلى نموذج تنموي جديد وإعداد المستقبل للأجيال المقبلة، باعتبار الفلاحة بذيل للمحروقات. تم منذ عام 2011 وضع آلية تسمح بالحصول على الأراضي الفلاحية، من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة وتربية المواشي، والتي تم تعديله واستكمالها بمنشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ 14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على

¹ عشير جيلالي، قاشي علال، المرجع السابق، ص 131.

² بن رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، الديوان الوطني للاستصلاح التربة، ط 01، 2001، ص 30.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

يعتبر المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 بتاريخ 2017/12/14 (وزارة الموارد المائية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة المالية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية) المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. (تعديل المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011): بمادتي مراجعة للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 الذي يهدف إلى مايلي:

- إنشاء شبك موحد لوضع الملفات، أي مديرية المصالح الفلاحية للولاية؛
- المصادقة على المشاريع الاستثمارية المهيكلة ذات طابع ابتكاري وقيمة مضافة عالية، من قبل اللجنة التوجيهية الولائية التي يرأسها الوالي؛
- تعتبر هذه اللجنة أداة مراقبة وتشاور ومرافقة من شأنها تطوير القطاع الفلاحي على مستوى الولايات، دون الخوض في إجراءات الدعوى للتعبير عن الاهتمام؛
- القيام بإعداد مسبق لقرار الجدارة أو الأهلية قبل عملية الامتياز من قبل اللجنة التوجيهية الولائية برئاسة الوالي؛
- توسيع عضوية اللجنة التوجيهية الولائية لتشمل ممثلين آخرين، مثل الوكالة الوطنية للموارد المائية وشركة توزيع الكهرباء والغاز، من أجل ضمان التمكين التقني للمشاريع الاستثمارية المعنية؛
- إعادة تأهيل "وحدة التيسير" المنشأة بموجب المذكرة الوزارية رقم 66 المؤرخ 25 جانفي 2016 والتي تسمح بمعالجة الحالات الخاصة على مستوى الوزارة، قبل رفعها إلى اللجنة الولائية¹.

يهدف مشروع المنشور الوزاري المشترك إلى تكييف وتعديل نظام وإجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية، المخصصة للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، مع مراعاة المتطلبات

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الإستثمار، 2021، شهود يوم: 2026-03-25، سا: 15:30 <https://madr.gov.dz/>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدعم الفلاحي والاستصلاح

الاقتصادية المتمثلة في تطوير وتنويع الإنتاج الوطني مع توفير فرص عمل في المناطق المستهدفة، خاصة في الهضاب العليا والجنوب.

للقيام بذلك ولضمان مراعاة المصالح والاهتمامات المذكورة أعلاه في المجال الفلاحي، تم تحديد فئتين من المشاريع الاستثمارية، وهما:

- **المشاريع الفلاحية المصغرة:** يتم تنفيذها على قطع أرضية لا تزيد مساحتها عن 20 هكتار، مخصصة في تطوير الخضروات و / أو أشجار الفاكهة ذات الإنتاج الفوري و / أو قصير المدى؛
- **مشاريع الاستثمار الفلاحي الأخرى:** وهي مشاريع تنفذ على مساحات أكبر، تكون ذات طابع ابتكاري وأهمية وطنية حيث يمكن تنفيذها بشكل فردي أو من خلال الشراكة.

وبالتالي، يكون المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ 17 ديسمبر 2017 على النحو التالي:

○ أهداف:

- تسهيل إجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية؛
 - تشجيع الاستثمار من خلال الاستصلاح؛
 - تأمين ومرافقة للمستثمرين؛
 - استرجاع الأراضي الغير مستغل.
- أبرز ما جاء في المنشور الوزاري المشترك الجديد:
- إنشاء لجنة تنشيط وتوجيه الاستثمار الفلاحي "الجنة بين الولايات" بدلا من اللجنة الولائية وتوسيع العضوية إلى كل من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، شركة توزيع الكهرباء والغاز وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة استشارية؛
 - إمكانية توجيه المحيط للاستثمار كليا أو جزئيا من قبل الوالي¹؛
 - الالتزام بدراسة جدوى المحيط؛

¹ نفس المرجع السابق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

- حذف الدعوى للتعبير عن الاهتمام؛
 - وضع الملفات في شباك موحد، أي مديرية المصالح الفلاحية في هذه الحالة؛
 - إنشاء لجنة مراقبة من قبل الوالي تتألف من ممثلين عن مديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
 - تحديد الجدول الزمني لمعالجة الملفات (15 إلى 45 يومًا)؛
 - وضع قرار الأهلية قبل عملية الامتياز؛
 - إعداد دفتر الشروط والجدول الزمني لتنفيذ المشروع؛
 - إمكانية الإلغاء الإداري دون اللجوء إلى المحضر القضائي.
- ❖ يتم إنشاء محيط: في أربع خطوات:
1. **تحديد محيط:** من طرف مديرية المصالح الفلاحية ورئيس البلدية المعنية بعد التأكد من توفر الأراضي والموارد المائية.
 2. **التحقق من المحيط:** من قبل اللجنة الولائية بعد تسلمه من مديرية المصالح الفلاحية. يعتمد التحقق على:
- إبداء الرأي غير المشروط من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية؛
 - القيام بالدراسة التقنية والاقتصادية من طرف مكتب الدراسات التنموية الفلاحية (BNEDER) أو تمت المصادقة عليها من قبل هذا الأخير إذا تم تنفيذها بواسطة مكتب دراسة آخر؛
 - رسم الحدود؛
 - استشارة شركة توزيع الكهرباء والغاز حول توفر الطاقة (يمكن استخدام مصادر طاقة أخرى في انتظار تجهيز المحيط بالكهرباء والغاز)¹.
- تذكير:** لا يمكن التسامح مع أي منح لأراضي حتى الإنشاء الفعلي للمحيط.

¹ نفس المرجع السابق

1. يتم إنشاء المحيط بقرار من الوالي.
2. تتم تحديد وجهة المحيط (المشاريع المصغرة أو المشاريع الاستثمارية): من قبل اللجنة الولائية كما يلي:

- توفر الأراضي؛
 - الرؤية الاقتصادية للولاية؛
 - أنواع المشاريع التي يدعمها المنشور الجديد؛ يشير المنشور إلى نوعين من المشاريع:
1. المشاريع الفلاحية المصغرة التي تتميز بـ:
- مساحة 20 هكتار؛
 - مشاريع ذات مردود فوري و / أو قصيرة المدى (زراعة الخضروات - زراعة أشجار الفاكهة)؛
 - التكلفة التقديرية 10 مليون دج؛

- الأهلية للحصول على المزايا الممنوحة ANSEJ – CNAC – ANGEM

2. مشاريع الاستثمار الفلاحي التي تتميز بـ:

- مشاريع مهيكلية ومتكاملة؛
- تتكون من شعب ذات بعد استراتيجي وأهمية وطنية؛
- ذات قيمة استثمارية عالية وتترتب على مساحة شاسعة؛
- تحقيق الأعمال الهيكلية (المتوقعة في الدراسة)؛
- تحقيق المشروع بشكل فردي أو من خلال شراكة وطنية أو أجنبية¹.

المزايا: تلك الممنوحة بموجب التشريعات واللوائح المعمول بها.

¹¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدعم الفلاحي والاستصلاح

❖ تمويل المشروع: هناك طريقتان:

1. حالة التمويل الذاتي (دفتر الشروط): الحد الأدنى من المتطلبات هو:

- تحديد مستوى الرسمة تمشيا مع حجم المشروع؛
- تقديم كشف لحساب البنك يضمن توفر الأموال.

2. حالة القرض البنكي: في هذه الحالة، يفصل البنك في مسألة إمكانية قبول الملف ويصدر وثيقة

تحدد مبلغ القرض الممنوح، والذي سيتيح "للجنة ما بين الولايات" بتحديد المساحة التي سيتم تسليمها في إطار الامتياز.

❖ مراحل الامتياز:

الجدول رقم (01-01): يوضح مراحل الإمتياز

الموضوع	المشاريع المصغرة	المشاريع الاستثمارية
وضع الملفات (الطلب + الدراسة)	على مستوى البلدية "مكان تواجد المحيط"	على مستوى مديرية المصالح الفلاحية حيث يتم توجيه الملف (إمكانية الطعن على مستوى الوكالة الوطنية للموارد المائية وشركة توزيع الغاز والكهرباء)
تذكير: يتم تحديد فترة تلقي الملفات من طرف الوالي		
مراجعة الملفات	من طرف اللجنة المتواجدة على مستوى الدائرة، تتم المصادقة والمداولة من طرف الوالي.	من طرف اللجنة الولائية
إعداد قرارات الأهلية	من طرف اللجنة المتواجدة على مستوى الدائرة،	من طرف اللجنة الولائية
تذكير: قرارات الأهلية معترف بها لدى المؤسسات الإدارية وكذا لهيئات لاسيما البنوك		
إمضاء دفتر الشروط	على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية	على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
إعداد عقد الامتياز	من طرف مصالح الأملاك	من طرف مصالح الأملاك
تذكير: في جميع الحالات، يتم إبلاغ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بقرارات المنح.		

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، <https://madr.gov.dz/>¹

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الإستثمار، 2021، شوهيد يوم: 25-03-2026، سا: 15:30 <https://madr.gov.dz/>

○ أحكام خاصة:

1. تتم المصادقة على الملفات من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من خلال لجنة عالية المستوى: بالنسبة لملفات المشاريع الاستثمارية المهيكلية والمتكاملة، التي تتجاوز المساحة المذكورة في المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 2010/12/23.

تجسد المادة 23 التي أشرت إليها ما يعرف بـ المركزية الاستراتيجية في إدارة الاستثمار الزراعي؛ فإسناد المصادقة على المشاريع المهيكلية والكبرى إلى لجنة عالية المستوى على مستوى وزارة الفلاحة ليس مجرد إجراء إداري، بل هو أداة ضبط ورقابة تهدف لضمان اتساق هذه المشاريع الضخمة مع السياسات الوطنية للأمن الغذائي. من منظور قانوني وإداري، يعمل هذا النص كـ فلتر مؤسساتي يرفع سقف الرقابة عندما يتعلق الأمر بمساحات شاسعة من العقار الفلاحي، مما يحد من السلطة التقديرية المحلية ويضمن خضوع الاستثمارات الاستراتيجية لمعايير تقنية ووطنية موحدة، وهو ما يعكس رغبة الدولة في الاحتفاظ بـ القرار السيادي على الموارد العقارية الحساسة لمنع أي تشتت في استغلال الأراضي الفلاحية ذات الأهمية الاقتصادية البالغة.

2. يمكن مراجعتها من قبل "وحدة التيسير" التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: بالنسبة لملفات المشاريع الاستثمارية المهيكلية والمتكاملة، ذات طابع ابتكاري خاص، تم برمجتها مسبقاً من قبل المستثمرين الوطنيين أو من خلال الشراكة مع الأجانب.

❖ متابعة الإنجازات:

يتم تنفيذ مهمة متابعة الإنجازات من قبل لجنة مراقبة أنشئت بقرار من الوالي وتتألف من ممثلين عن مديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية (المديرية الولائية)، حيث يتم إعداد محضر يثبت حالة سير العمل، مع مراعاة الأحكام الواردة في دفتر الشروط. يتم إرسال المحضر إلى:

- الوالي؛

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري (مديرية العقار الفلاحي وأمالك الدولة) يجب أن يبرز

المحضر، مايلي:

- الأعمال المنجزة؛
- الاستثمارات التي تم إنجازها؛

- مناصب العمل التي تم خلقها؛
- الإلغاء.

على ضوء استنتاجات محاضر لجنة المتابعة، وفي حالة عدم استكمال برنامج الاستصلاح، أو تعديل البرنامج المنصوص عليه في دفتر الشروط (دون موافقة مسبقة من طرف المصالح التقنية لمديرية المصالح الفلاحية)، يتحمل المستفيد، حسب حالة الملف:

- إلغاء قرار الأهلية من قبل "اللجنة مابين الولايات"؛
- الإنهاء الإداري لاتفاقية الامتياز من طرف مصالح الأملاك¹.

3- الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار حياة الملكية العقارية الفلاحية:

1. رسم الحدود:

- تتم عملية رسم الحدود وتجسيدها من طرف السلطات المحلية، بعد موافقة مديرية المصالح الفلاحية وكذا مصالح الموارد المائية.

تنبيه: يمس هذا الجهاز المناطق الصحراوية فقط.

- تحدد قائمة المحيطات بقرار من الوالي، تشمل كل البلديات ويتم نشرها، في مقر كل بلدية معنية.

تذكير: يمكن تحديد الموقع خارج المحيطات بمبادرة من المرشحين، أو بمبادرة من الجماعات المحلية (بعد تعيين الحدود المشار إليها في الأعلى ونشرها) .

2. إجراءات المنح:

- قيام المرشح بصياغة طلب خطي موجه إلى رئيس الدائرة، مصحوب بملف يتضمن:
 - تحديد موقع قطعة الأرض والمساحة المقدرة؛
 - وضع برنامج استصلاح الأراضي؛
 - تحديد قيمة الاستثمار المتوخى؛
 - وضع مخطط مختصر للأراضي الواقعة، خارج المحيط، يودع الملف لدى أمانة اللجنة التقنية في محافظة الدائرة (بضمان من مندوب الفلاحة في محافظة الدائرة)، مقابل تسليم وصل إيداع الملف.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

- تتم معالجة الملف من قبل اللجنة التقنية في الدائرة (برئاسة رئيس الدائرة). تصدر اللجنة رأياً تقنياً بشأن جدوى المشروع خلال فترة لا تتجاوز شهراً (01) قد يكون الرأي ايجابيا، أو يحمل تحفظات مع التبرير.
 - يتم إرسال الملفات المرفقة بالإشعارات إلى البلدية من أجل المداولة؛
 - يجب أن تتم هذه المداولات في غضون خمسة عشر (15) يوماً. في هذا السياق، أي رفض يكون مبرر في المداولات.
 - نقل المداولة إلى الوالي للموافقة أو الرفض¹؛
 - يتم إخطار البلدية وكذا المعني بالأمر بالرفض، كما يملك هذا الأخير حق الطعن (بالتراضي، أو بإتباع التسلسل الهرمي في السلطة و اذا اقتدى الأمر برفع دعوى).
 - يتم الإخطار أيضاً عندما يحتوي الملف على تحفظات أو متطلبات تقنية خاصة.
 - يقوم الفرع الولائي لديوان الوطني للأراضي الفلاحية بدعوة المرشحين المختارين للتوقيع على دفتر الشروط؛
 - في ضوء المداولات المعتمدة ودفتر الشروط الموقع، يتم إصدار قرار تنازل يثبت صفة الملكية الملتزمة؛
 - يتم رسل القرار، محضر المداولات ودفتر الشروط وكذا مخطط القطعة الأرضية إلى الإدارة الفرعية لشؤون أملاك الدولة والعقارات من أجل إنشاء عقد الملكية يتناسب وشروط الفسخ.
 - يتم تسجيل العقد ونشره لدى المحافظة العقارية المختصة.
 - بالإضافة إلى ذلك، يتم إرسال قرار الوالي إلى البلدية حيث يتم إخطار الشخص المعني. كما يأخذ قرار التنازل صفة الترخيص من أجل مباشرة الأعمال خلال مدة إتمام إجراءات التسجيل والإعلان عن سند الملكية، شريطة توقيع دفتر الشروط.
3. إثبات الاستصلاح: يتم إثبات الاستصلاح كمايلي:
- فور الانتهاء من عملية الاستصلاح، يرسل المرشح البلدية من أجل رفع شروط الفسخ.
 - تتم عملية تقييم وتأكيد إكمال برنامج الاستصلاح من قبل لجنة تقوم بإعداد تقرير حيث يتم إرسال النسخة الأصلية إلى رئيس البلدية، ونسخة إلى المعني.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للدعم الفلاحي والاستصلاح

وعليه تحدد فترة إثبات الاستصلاح من قبل البلدية خلال مدة زمنية وجيزة لا تتعدى الأسبوع الواحد (01) من تقديم الملف.

تذكير: تجد الإشارة إلى أن مصاريف عمليات الاستصلاح تقع على عاتق المرشح¹.

4. رفع شرط الفسخ:

في هذه المرحلة، من الضروري التمييز بين حالتين:

• التقرير الإيجابي:

- بطلب من رئيس البلدية، يتم رفع شرط الفسخ وتكريسه من قبل الوالي بقرار إخطار إلى البلدية والمعني؛
- إيداع القرار من طرف المعني لدى المحافظة العقارية من أجل إلغاء شرط الفسخ.

• التقرير السلبي:

في حالة انتهاء المهلة الممنوحة للمرشح، وعدم وجود ظروف قاهرة، يقوم الوالي بمراسلة القاضي المختص، بناءً على طلب من رئيس البلدية، لتطبيق شرط الفسخ؛

ويحتفظ الطرف المعني بملكية المعدات والمواد التي جلبها في حالة ما اذا أمر القاضي بحسم العملية.

4- استرجاع الأراضي الغير مستغلة:

أضحى من غير المعقول ترك الأراضي الفلاحية أو تلك الصالحة للفلاحة غير مستغلة من طرف المستفيدين، أي كانت الوضعية القانونية لهاته الأراضي سواء كانت خاصة أو تابعة للأموال الخاصة لدولة وذلك بغض النظر عن طريقة استغلالها (حيازة الملكية العقارية الفلاحية، امتياز).

وعليه فإن الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها تنص على إلزامية استغلال الأراضي، لاسيما المادة 20 من قانون 16-08 المؤرخ في 2008/08/03 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، والذي تنص على أن الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية واجب على أي مستثمر فلاحي أو شخص طبيعي أو اعتباري.

تجسد تلك المادة 20 من القانون 16-08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي تحولا جوهريا في العقيدة القانونية العقارية؛ إذ تنتقل الأرض من مفهوم الحق المطلق إلى الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية الملزمة. قانونيا،

¹ نفس المرجع السابق

يُكرس هذا النص مبدأ الاستغلال الفعلي كشرط جوهري لاستمرار التمتع بحقوق الحيازة أو الاستغلال، مما يخرج العقار الفلاحي من دائرة المضاربة العقارية ويضعه تحت الرقابة الأدائية الصارمة للدولة، كما تعد هذه الإلزامية أداة ضبط تنظيمي تهدف إلى تحويل الأرض إلى أصل إنتاجي يخدم الأمن الغذائي الوطني، مما يجعل المستثمر -سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً- في حالة خضوع دائم لتقييم الدولة لمدى التزامه بـ الواجب الإنتاجي، وهو ما يمنح السلطة العامة شرعية قانونية لاسترجاع العقارات غير المستغلة وإعادة توظيفها، تأكيداً لسيادة الدولة على مواردها الاستراتيجية.

1. بالنسبة للأراضي الممنوحة في إطار الامتياز (مجلس وزاري مشترك رقم 1839):

تتم متابعة تنفيذ عملية الاستصلاح عن طريق الامتياز من قبل لجنة متابعة، تم إنشاؤها بقرار من الوالي وتتألف من الممثلين المعتمدين لدى مديرية المصالح الفلاحية والمدير الولائي لديوان الوطني للأراضي الفلاحية، حيث تمارس هذه اللجنة مهمة الرقابة الدورية لمدى احترام شروط تنفيذ عملية استصلاح واستغلال الأراضي الفلاحية وبالتالي ضمان الامتثال لأحكام دفتر الشروط كما تقوم اللجنة بتحرير محضر يتم من خلاله عرض حالة تقدم الأشغال¹.

يقوم المدراء الولائيين التابعين لديوان الوطني للأراضي الفلاحية باتخاذ إجراءات فسخ عقد الامتياز وإلغاء قرار الجدارة ضد المستفيدين الذين لم يلتزموا بالشروط المذكورة أعلاه والمتعلقة باستغلال الأراضي الممنوحة.

2. بالنسبة للأراضي المخصصة بموجب مخطط حيازة الملكية العقارية الفلاحية: APFA

في حالة غياب عملية استصلاح الأراضي لمدة خمسة سنوات (05) (ما عدا في حالات القوة القاهرة)، يقوم الوالي وبطلب من رئيس البلدية بإبلاغ القاضي لغرض تطبيق شروط الفسخ. إذا أمر القاضي بحسم العملية وبالتالي إلغاء المنح، يحتفظ الطرف المعني بملكية المعدات والمواد التي جلبها.

¹ نفس المرجع السابق

قد يتعلق الأمر في هذه الحالة، برفع شروط الفسخ فقط على الجزء المخصص للاستصلاح ويتم استرجاع باقي الأراضي وإعادة توزيعها وفقاً للإجراءات المعمول بها. أي في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 المؤرخ 18 جويلية 2018 بشأن تطهير العقار الفلاحي¹.

يعد المنشور الوزاري المشترك رقم 750 آلية إدارية ذات طابع تطهيري تهدف إلى معالجة الإشكالات القانونية المتراكمة في تدبير العقار الفلاحي التابع للأموال الوطنية؛ حيث يمثل أداة تسوية استثنائية ترمي إلى تحويل الوضعيات الواقعية (الاحتلال غير القانوني أو غير الموثق للأرض) إلى وضعيات قانونية منظمة يعني "تسوية وضعية العقار"، وذلك عبر آليات إجرائية تسعى لتصفية العقار من النزاعات وتوضيح المراكز القانونية للمستغلين. إن هذا التوجه لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يعكس استراتيجية الإدماج الاقتصادي للنشاط الزراعي، حيث تحاول الدولة من خلال هذا المنشور الانتقال من منطق الرقابة الردعية إلى منطق تثمين الأوعية العقارية عبر منح المستغلين سندات قانونية (عقود الامتياز) تضمن استقرارهم القانوني، مما يؤدي بالضرورة إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليص التفاوت في استغلال الأراضي الفلاحية تحت إشراف وتوجيه مركزي.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الإستثمار، 2021، شوهيد يوم: 25-03-2026، سا: 15:30 <https://madr.gov.dz/>

خلاصة الفصل:

نخلص من دراسة هذا الفصل إلى أن الدولة الجزائرية انتهجت استراتيجية هيكلية مزدوجة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتنمية المناطق الريفية والصحراوية، من خلال التوفيق بين الدعم المالي والمؤسساتي من جهة، والضبط العقاري الصارم من جهة أخرى.

وقد تمثل الشق الأول في بناء منظومة دعم تحفيزية ترتكز قانوناً على أحكام قانون التوجيه الفلاحي 16-08، وتتجسد إجرائياً عبر تفعيل الصناديق المتخصصة، وفي مقدمتها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، إلى جانب دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم التمويلات الميسرة كقرض الرفيق وقرض التحدي، مدعوماً بشبكة مؤسساتية تشمل الغرف الفلاحية والمصالح التقنية للوزارة الوصية.

وفي المقابل، شكل الشق العقاري المحور المكمل لهذه الاستراتيجية من خلال سياسة استصلاح الأراضي، حيث انتقل المشرع الجزائري من فلسفة تملك العقار الفلاحي بالدينار الرمزي المقترن بشرط فاسخ وفق القانون 83-18، إلى تبني نظام الامتياز العقاري بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 1839، والذي صنف المشاريع إلى مصغرة واستثمارية كبرى وفق معايير الجدوى الاقتصادية والموارد المائية.

وقد واكب هذا التحول وضع آليات رقابية صارمة من خلال لجان المتابعة الولائية لتكريس الواجب القانوني لاستغلال الأرض، وتفعيل إجراءات إسقاط الحقوق والفسخ الإداري أو القضائي، تماشياً مع سياسة تطهير العقار الفلاحي واسترجاع الأراضي غير المستغلة لإعادة إدراجها في الدورة الإنتاجية.

الفصل الثاني: دراسة
حالة ولاية المنية في
مجال الدعم الفلاحي
والاستصلاح

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إسقاط الإطار المفاهيمي والمؤسسي للدعم الفلاحي والاستصلاح على دراسة ميدانية تخص ولاية المنية بوصفها مجالا جغرافيا ذا خصوصية صحراوية واستراتيجية في السياسة الفلاحية الوطنية.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تشخيص الخصائص الطبيعية والاقتصادية للمنطقة، مع إبراز واقع القطاع الفلاحي بها، باعتبارها محدداً رئيسياً لنجاعة برامج الاستصلاح. كما سيتم تحليل مختلف برامج وآليات الدعم الفلاحي الموجهة للولاية في إطار استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية، ومدى انعكاسها على ديناميكية الاستثمار الفلاحي المحلي.

وعليه، يُقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** بطاقة فنية عن ولاية المنية، ويشمل لمحة عامة عن الولاية وخصائصها الطبيعية والنشاطات الأساسية، إضافة إلى دراسة واقع القطاع الفلاحي من حيث المساحات الزراعية والموارد المائية والتقنيات المعتمدة .
- **المبحث الثاني:** برامج الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار الاستصلاح لولاية المنية، ويتناول أشكال ومشاريع الدعم المخصصة للولاية، ثم تقييم أثر هذه السياسات من خلال دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إبراز أهم الصعوبات والتحديات والآفاق المستقبلية .

المبحث الأول: بطاقة فنية عن ولاية المنية

تعدّ ولاية المنية من أبرز المناطق الصحراوية التي برزت في السنوات الأخيرة كقطب فلاحي واعد، بفضل ما تزخر به من مساحات شاسعة قابلة للاستصلاح وموارد مائية جوفية معتبرة. وقد ساهمت ترقيتها إلى ولاية كاملة الصلاحيات في تعزيز مكانتها الاستراتيجية ضمن السياسات الوطنية الرامية إلى تنمية الفلاحة في الجنوب. إن دراسة هذه الولاية من الناحية الفنية والطبيعية والاقتصادية تتيح فهماً أعمق لواقع الاستصلاح الزراعي والدعم الفلاحي في المناطق الصحراوية، وتكشف عن الإمكانيات المتاحة والتحديات القائمة. وعليه، يقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأول: لمحة عامة حول الولاية والخصائص الطبيعية والنشاطات الأساسية.
- المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في ولاية المنية

المطلب الأول: لمحة عامة حول الولاية والخصائص الطبيعية والنشاطات الأساسية

تُعتبر ولاية المنية من أبرز الولايات الصحراوية التي اكتسبت أهمية استراتيجية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية، لما تزخر به من إمكانيات طبيعية وموارد مائية ومساحات شاسعة قابلة للاستصلاح. إن دراسة الخصائص الطبيعية والمناخية لهذه الولاية، إلى جانب أنشطتها الاقتصادية والفلاحية الأساسية، يتيح فهماً معمقاً لواقعها التنموي ويبرز دورها في تجسيد برامج الاستصلاح الزراعي والدعم الفلاحي. وعليه، يقسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: البطاقة الفنية لولاية المنية

1- التنظيم الإداري لولاية المنية:

ولاية المنية هي ولاية جزائرية تقع في جنوب الجزائر، تحمل عاصمتها نفس الاسم: المنية، تم إنشاء ولاية المنية في 26 نوفمبر 2019. وفي عام 2021، أضفى الرئيس تبون الطابع الرسمي على التقسيم الإداري الجديد.

كانت سابقا ولاية منتدبة، أحدثت بموجب القانون رقم 15-140 المؤرخ في 27 ماي 2015 المتعلق بإحداث دوائر إدارية في بعض الولايات ووضع القواعد الخاصة المرتبطة بها وكذا قائمة البلديات الملحقة

بها. قبل 2019 كانت تابعة لولاية غرداية. حيث تضم ثلاث (03) بلديات وهي المنية، حاسي القارة وحاسي الفحل.

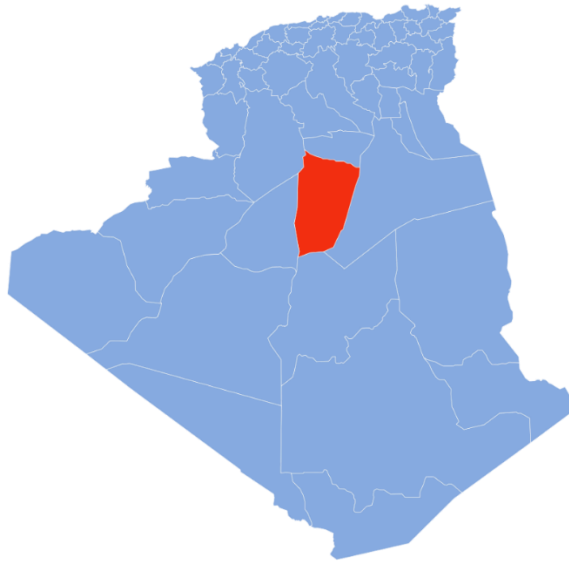
2- الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي:

تقع المنية في جنوب الجزائر على خط عرض 30 درجة و54 ثا شمالا وعلى خط 02 درجة و52 ثا شرقا، وترتفع بحوالي 397م فوق مستوى سطح ويمتاز مناخها الصحراوي بالجفاف وقلة التساقط.

كما أن موقعها الذي يتوسط عدة ولايات يجعلها تكاد تكون مركزا للجزائر بحيث تحدها شمالا ولاية غرداية وشرقا ولاية ورقلة وغربا ولايتي البيض وأدرار وجنوبا ولاية تامنغست¹.

- ديموغرافيا: يبلغ عدد سكان ولاية المنية حسب آخر تعداد من سنة 2020 إلى 76 701 نسمة.
- المساحة: تتربع ولاية المنية على مسافة 58 495.25 كلم².

الصورة رقم (01-02): توضح خريطة الجزائر تمثل الموقع الجغرافي لولاية المنية



المصدر: مدونة واتباد²

¹ ولاية النخيل المنية حاضرة الصحراء الجزائرية، مدونة واتباد، <https://www.wattpad.com/1429031062-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%E2%96%A0-almania>، شوهده يوم:

² المرجع نفسه

3- الخصائص الطبيعية:

- المناخ: يتميز مناخ ولاية المنية من معتدل إلى حار، الأمر الذي جعل من هذه الولاية قطبا فلاحيا بإمتياز.
- المساحة الزراعية والفلاحية التي تبلغ 925 52 هكتار¹.
- المقومات والموارد: بحيث تزخر ولاية المنية بالعديد من المقومات والموارد أهمها:
 - الماء:

منطقة المنية تحتوي على مياه جوفية هامة وذات نوعية جيدة، حيث تتمركز في المكمن الجوفي المعروف بالأبي ALBIAN حيث يستغل هذا المكمن عن طريق أبار عميقة ومتوسطة وهناك دراسات عديدة منذ عهد الاستعمار، لدراسة نوعية وكمية المياه المتواجدة في باطن الأرض، حيث ان ولاية المنية مصنفة علميا ذات الكثافة المائية القوية².

إحتياطي المياه الجوفية العذبة يصل إلى 317 م³ في السنة حيث يستغل منها 71 م³ في السنة، بمعدل غزارة 6627 ل/ثانية ويبلغ عدد الآبار حاليا 134 بئر، وتصنف هذه المياه من النوعية العالية حيث لا تفوق نسبة الملوحة 01 غ/ل³.

بهذا الصدد، تعدّ سبخة المالح وهي بحيرة مائية، رواق الطيور المهاجرة بين أوروبا وإفريقيا، إذ تأوي بحسب بيانات علماء الطيور 3210 طائر من عشرين صنفا دوريا، ويوضح ناصر زيدون مسؤول حماية ثروة الحيوانات والنباتات، أنّ الأمر يتعلق على نحو خاص بالطيور المائية بينها الكناري الجارف والبط المعنقد والبط الرخامي البري وأنواع أخرى من الطيور المائية على غرار طيور الفلامون الوردي وطيور السيلفان والنهس والأبلق والمالك الحزين والنسر أبيض الذيل، إضافة إلى أصناف نادرة مدرجة على لائحة الطيور المهددة من لدن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

¹ الموقع الرسمي لولاية المنية، شوهذ يوم: 22-02-2026 <https://wilaya-meniala.dz>

² ولاية النخيل المنية حاضرة الصحراء الجزائرية، مرجع سابق

³ الموقع الرسمي لولاية المنية، شوهذ يوم: 22-02-2026 <https://wilaya-meniala.dz>

ويشير زيدون إلى توافر المنية على حوضين مائيين أحدهما يحتوي على مياه مالحة وآخر للمياه العذبة على مساحة تفوق 18497 هكتار، ويزخر الحوضان بثروة من الثدييات البرمائيات وأسماك المياه العذبة على غرار سمك القمبوزيا ونباتات وأعشاب متوطنة غنية ومتنوعة مثل: الشيح، الفيجل، الحلبة، الجعدة، القرطوفة وغيرها، تستفيد من مياه الأمطار وصعود المياه السطحية ومياه السقي الزائدة¹.

النوعية الجيدة للمياه يمكن أن تستغل خصوصا أنها مهمة من ناحية الكم والنوع كذلك بالنسبة للوحدات المياه المعدنية والمشروبات الغازية وكذا إنتاج الحليب، والصناعات التي ترتبط بالماء وكذا خلق أحواض مائية لتربية الأسماك بمختلف أنواعها.

- إنشاء السدود والخزانات المائية:

الصخور الرسوبية للوديان (واد سقر)

يمكن لهذه الصخور أن تستغل كخزانات مائية حيث تعمل كسدود باطنية لما تتميز به من خصائص تقنية لهذا النوع من السدود التي يمكن أن تستغل في السقي الفلاحي بالإضافة إلى تخزينها حيث أن مياه الأمطار غالبا ما تضيع في الصحاري

- التربة:

الناحية الجيولوجية: جيولوجية المنطقة بسيطة ولكن هامة من الناحية الاقتصادية حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ صخور رسوبية قديمة التكوين
- ✓ الطين
- ✓ الرمل الصخري
- ✓ الحجر الطباشيري
- ✓ صخور رسوبية حديثة التكوين
- ✓ الكتبان الرملية (العرق الغربي الكبير)

¹ كامل الشيرازي، "المنية" رثة صحراء الجزائر الوسطى، إيلاف يومية إلكترونية، نشر يوم 29 مارس 2012، سا: 05:59، شوهديوم: 10 مارس 2026، سا: 23:30.

✓ صخور رسوبية الوديان (واد ستر)

- قطاع الفلاحة: تتربع مدينة المنية على مساحة قدرها:

28690.55 هكتار مساحة فلاحية إجمالية.

9855.50 هكتار مساحة فلاحية موزعة.

12495 كلم² مساحة مخصصة للرعي

بها 2367 فلاح مستصلح و 835 فلاح بالواحات

تقسم على 7 محيطات فلاحية وعدد لا بأس به من المستثمرات الخاصة بالإضافة إلى الواحة إضافة إلى وفرة المياه وبغزارة مقدارها 6627 ل ثا فمياها عذبة ومكونة من عدة تركيبات كيميائية هذه المساحات قابلة للاستصلاح نظرا لخصوبة التربة وتماسكها وبنيتها الجيدة.

- الإنتاج النباتي: عدد النخيل 202480 نخلة، منها 135590 نخلة منتجة، الأشجار المثمرة 111107 شجرة، منها 91734 شجرة منتجة الحبوب 323 هكتار الأعلاف 192 هكتار الخضروات 873 هكتار.

- الإنتاج الحيواني: الأغنام 46650 رأس الماعز 25725 رأس البقر 128 رأس الإبل 1150 رأس الدواجن: المنتجة للحوم 115500 رأس، المنتجة للبيض 38500 رأس الأفاق الفلاحية: وماشيا مع المخططات الوزارية للفلاحة وفق مختلف البرامج يمكن دعمها بإنشاء وحدات تنموية منها: إنشاء وحدة مصبرات المربي لوفرة الثمار وكثرتها إنشاء وحدة العطور إنشاء وحدة النسيج وذلك لتوفر شروط زراعة القطن وزريعة الكتان وغيرها وحدة صنع وتعليب الأعشاب الطبية لتوفر عدد هائل من هذه الأعشاب كالتيانة،

- الشيح، الفيجل، الحلبة، الجعدة، القرطوفة... إلخ) إنشاء وحدة صنع التوابل إنشاء وحدة طمام¹.

¹ جمعية ابن باديس لرعاية الشباب والطفولة المكتب البلدي بالمنية، تعريف بمدينة المنية، https://ibnbadis-elmeniaa.blogspot.com/p/blog-page_8869.html?m=1

الفرع الثاني: ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية والمشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي:

1- تعريف ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية:

• العرض:

بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، تم إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020.

ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة. وبحسب المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 20-265 يحدد مقره بالمنية، ويمكن تحويله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالفلاحة.

ان الديوان مزود بشباك وحيد من أجل تسهيل جميع العمليات الإدارية، ولجنة الخبرة والتقييم التقني التي تتولى دراسة ملفات المرشحين ودعمهم.

• المهام:

الديوان هو أداة تنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير الزراعة الصناعية الإستراتيجية في الأراضي الصحراوية، من خلال تطوير الأراضي الصحراوية بهدف تعزيز القدرات الوطنية الزراعية والصناعية.

- يقوم الديوان بتحديد، ضمن المحفظة العقارية المسندة إليه، المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية والزراعية الصناعية ويقوم بدراسات تقنية معمقة عن طريق مكاتب دراسات متخصصة.

- الفصل في الملفات التي يعرضها حاملو المشاريع على أساس معايير انتقاء تحددها لهذا الغرض، لجنة الخبرة والتقييم التقني¹.

¹ ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2021،

[/https://odas.madr.gov.dz/ar/presentation-ar](https://odas.madr.gov.dz/ar/presentation-ar)

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

- القيام بمنح المحيطات الموجهة للاستصلاح طبقا للإجراءات التي يحددها قرار الوزير المكلف بالفلاحة
- إعداد شهادات التأهيل الخاصة بالامتياز وتسليمها لحاملي مشاريع الاستثمار المقبولين من طرف لجنة الخبرة والتقييم التقني
- القيام بتنصيب المستفيدين عن طريق تعليم قطع الأراضي، يتبع بالتوقيع على دفاتر الشروط.
- القيام بتشكيل الملفات الإدارية الخاصة بالامتياز وتبليغ عقود الامتياز التي تعدها مصالح أملاك الدولة للولاية، للمعنيين، وإشهارها بالمحافظة العقارية وفقا للتشريع المعمول به.
- مراقبة حاملي المشاريع للحصول على المزايا المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الاستثمار وكذا كل الأعمال المرتبطة بإنجاز وسير المشروع.
- ضمان متابعة وتقييم تجسيد مشاريع الاستثمار والسهر على احترام دفتر الشروط الموقع وبرنامج الأعمال المقدم من طرف المستفيدين.

يستطيع الديوان أيضا:

- القيام بكل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجال نشاطه،
- القيام بتأدية كل خدمة، بناء على من المستثمرين،
- تنظيم، بطلب من المستثمرين، أعمال تكوين وبرامج تحسين المستوى، لفائدة مستخدميه، بالتعاون مع مؤسسات التكوين والبحث المعني
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية وندوات وغيرها من التظاهرات ذات الصلة بمجال نشاطه¹.

• مسؤوليات لجنة الخبرة والتقييم التقني:

في إطار دراسة فرصة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الزراعي والصناعي والجدوى التقنية والعلمية منها، بما فيها الحصول على العقار، تكلف لجنة الخبرة والتقييم التقني، لاسيما بـ:

¹ ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، المرجع السابق

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

- دراسة الملفات المعروضة من قبل حاملي المشاريع الاستثمارية، بصفة فردية أو في إطار شراكة وتوجيهها والفصل فيها.
- الدراسة والموافقة على مخططات الأعمال للمرشحين المؤهلين.
- تتشكل لجنة الخبرة والتقييم التقني التي يرأسها المدير العام، من:
- مسؤولي المصالح التقنية للديوان؛
- ممثل محافظة تطوير الفلاحة في المناطق الصحراوية؛
- ممثل المعهد التقني لتنمية الفلاحة الصحراوية؛
- كل شخصية علمية أو خبراء بإمكانهم المساهمة في أشغالها نظرا لكفاءتهم، لاسيما في مجالات الطاقة والزراعة الصناعية والزراعة الصحراوية والزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية وتسيير الموارد المائية في المناطق الجافة والبيئة والطاقت المتجددة والعقار الفلاحي والتمويل.

• الشباك الوحيد:

- في إطار ترقية الزراعة الصناعية الإستراتيجية بالأراضي الصحراوية، ينشأ على مستوى الديوان شباك وحيد يكلف بإحداث تآزر بين أعمال مختلف الإدارات للسماح بالتنفيذ الفعال لمشاريع الاستثمار وإنهائها.
- بهذه الصفة، يكلف، لاسيما بالمهام التالية:

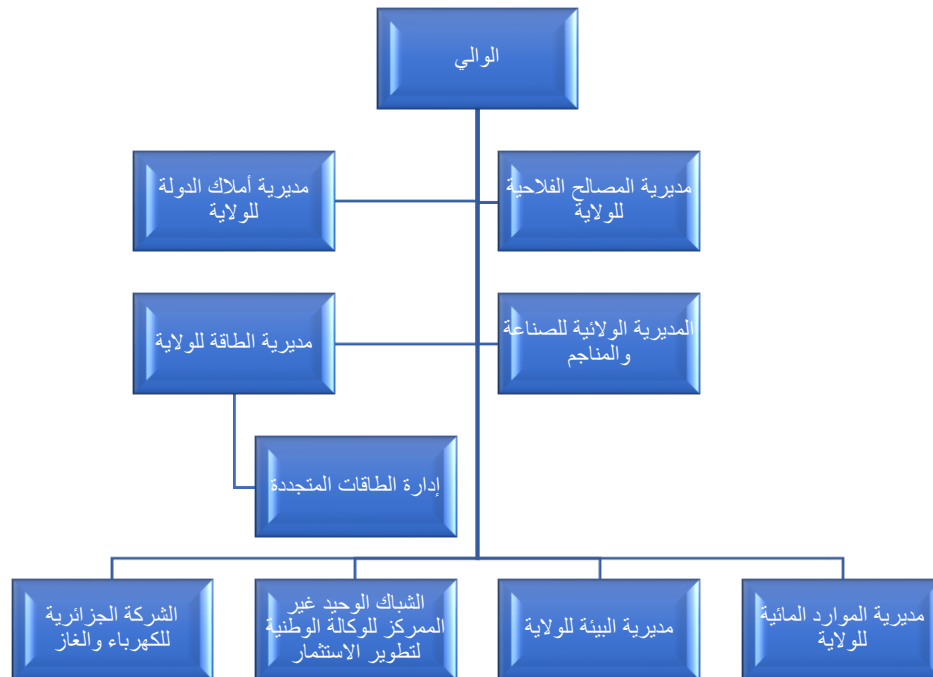
- تسهيل الشروع في مشاريع الاستثمار وضمان مرافقتها بصفة مستمرة،
- ضمان مرافقة المستثمرين للحصول على عوامل الإنتاج،
- ضمان مرافقة المستثمرين للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الاستثمار¹،
- السهر على أداء الشكليات الضرورية لإطلاق المشاريع الاستثمارية وتسهيل إنجازها وكذا سيرها،

¹ ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنيعه في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

يتشكل الشباك الوحيد الذي يرأسه المدير العام للديوان أو ممثله، حسب موقع المحيط المراد استصلاحه، من ممثلي وذلك موضح في المخطط التالي:¹.

المخطط (01-02) يمثل: الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على معلومات ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية

2- المشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي

• الإطار القانوني:

المرسوم التنفيذي رقم 24-55 المؤرخ في 11 رجب عام 1445 الموافق 23 جانفي سنة 2024، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1443 الموافق 4 نوفمبر سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز، لاسيما المادتين 13 و14 منه اللتان خصصتا لاستحداث إجراء الاستثنائي في منح العقار الفلاحي للاستصلاح عن طريق حق الامتياز من أجل تجسيد المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي.

¹ ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، المرجع السابق

من خلال المرسوم يعد استحداث الإجراءات الاستثنائية في منح العقار الفلاحي للاستصلاح، بموجب المادتين 13 و 14 من المرسوم التنفيذي 55-24 (المعدل للمرسوم 21-432)، تحولا جذريا في المقاربة القانونية لإدارة الموارد العقارية؛ حيث ينتقل المشرع من منطق المساواة في الإجراءات الإدارية التقليدية إلى منطق الفعالية الاستراتيجية. قانونيا، يمنح هذا النص السلطة التنفيذية هامشا تحركيا واسعا لتجاوز البيروقراطية المعطلة للمشاريع ذات الأولوية الوطنية، مما يضيف صبغة قانونية على المقاربة التفضيلية للاستثمار، حيث تصبح الاستراتيجية معيارا مبررا لتخصيص الأرض. ويكرس هذا التوجه مفهوم الدولة المحفزة التي تتدخل لضمان تجسيد مشاريع مهيكلة عبر أدوات قانونية مرنة، مما يوازن بين ضرورة حماية الملكية العامة للدولة وضرورة تسريع وتيرة الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يجعل من الاستثناء في النص القانوني أداة لترشيد القرار الاقتصادي بدلا من كونه انحرافا عن القاعدة العامة.

• تعريف المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي:

تسمى مشاريع ذات طابع استراتيجي تلك التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، بالإضافة إلى خلق أقطاب حقيقية للتنمية في مختلف الشعب الفلاحية الكبرى تكون عبر الولايات الجنوبية فقط

• قائمة الزراعات ذات الطابع الاستراتيجي :

ان الزراعات الصناعية المراد تطويرها هي زراعات ذات طابع استراتيجي موجهة للتحويل الهدف منها تلبية طلبات السوق الوطنية والتقليل من فواتير الاستيراد، تتمثل أساسا في: زراعة الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة النباتات الزيتية، زراعة الشمندر السكري، إنتاج الحليب، إنتاج اللحوم، القطن، تكثيف البذور.

• المساحة المرجعية:

المساحة المرجعية يجب أن لا تقل عن 10.000 هكتار باستثناء فرع تكثيف البذور بمساحة لا تقل على 2000 هكتار.

• إيداع ملف الاستصلاح في إطار حق الامتياز:

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنيعه في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

يتم إيداع ملف كامل على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مرفقا بمراسلة موجهة إلى السيد الوزير من أجل تصنيف مشروعه ومنحه صفة مشروع ذو طابع استراتيجي، بعد التصنيف يودع صاحب هذا المشروع ملفه على مستوى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية مباشرة.

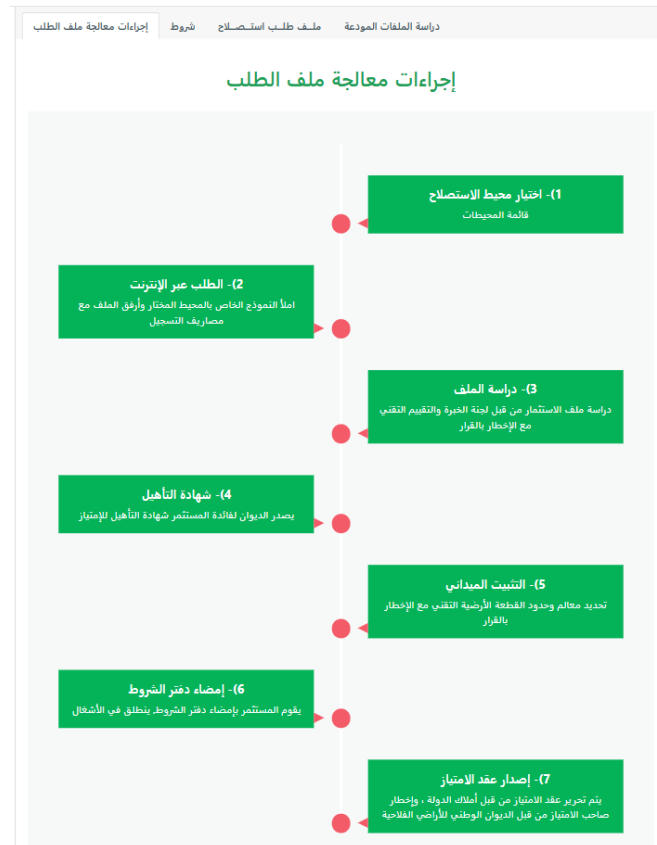
• مكونات الملف:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (شخص طبيعي)؛
- مخطط الأعمال لمشروع الاستصلاح، يبرز مخطط الاستثمار وبرنامج الانجاز والتركيب المالية للمشروع (طبيعي / معنوي)؛
- إثباتات القدرة المالية لطالب الاستصلاح عن طريق الامتياز (طبيعي / معنوي)؛
- إبراز تأثير المشروع على الإقتصاد الوطني (طبيعي / معنوي)؛
- تحديد عدد العمال المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي وكذا العمال الموسمين (طبيعي / معنوي).
- نسخة من القوانين الأساسية (شخص معنوي)؛
- نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية المتضمنة تشكيل الشركة (شخص معنوي)؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمسير ومساعديه أو شركائه (شخص معنوي)؛
- السجل التجاري (شخص معنوي)؛

بعد التصنيف وقبل إيداع الملف لدى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية يسدد صاحب المشروع مصاريف إيداع الملف المقدرة بـ: 20.000 دج في الحساب البنكي بدر رقم الحساب 00300293000111430008.

3- إجراءات معالجة ملف الطلب:

الصورة رقم (02-02): توضيح إجراءات ملف الطلب



المصدر: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية¹

4- كيفية التسجيل:

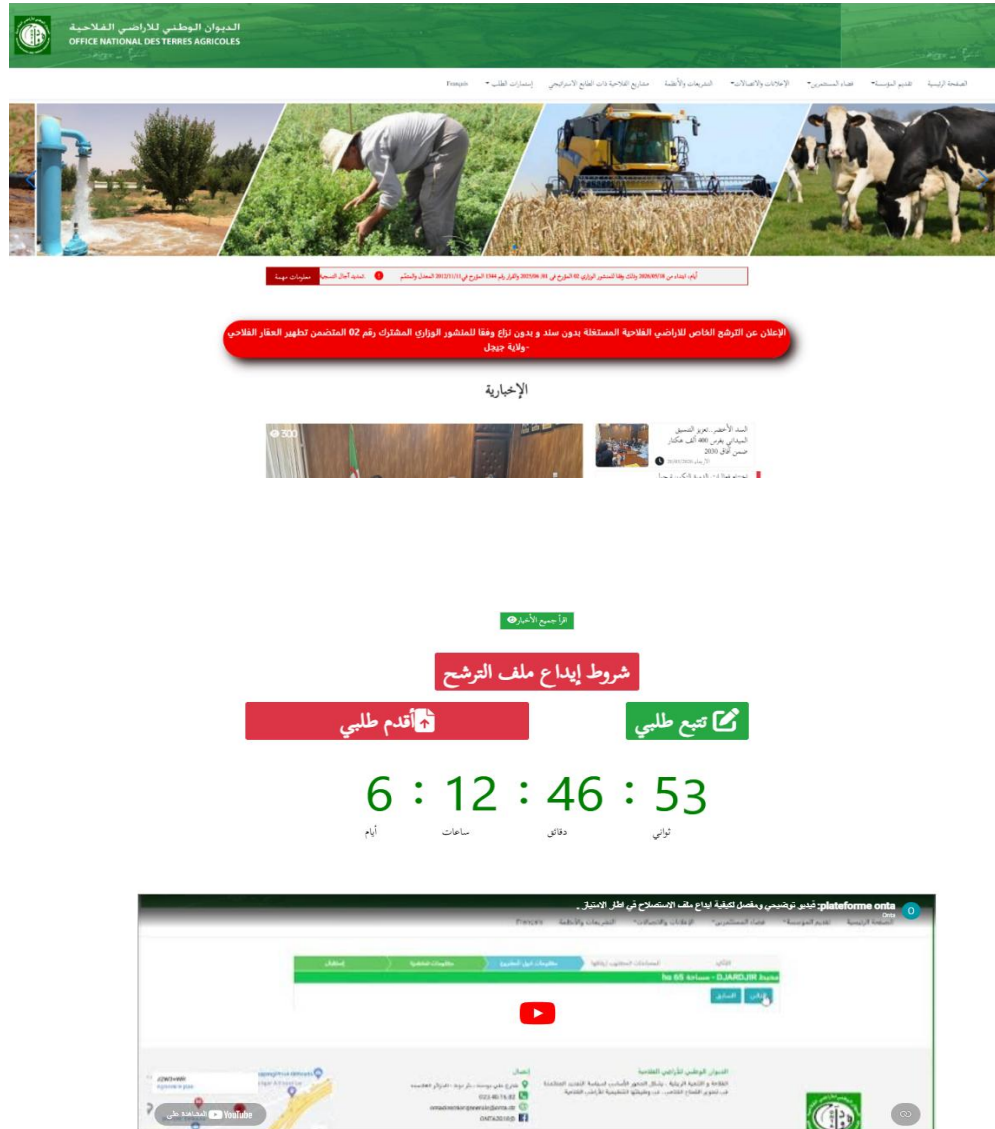
للتسجيل في منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والاستفادة من محيط للاستصلاح في إطار الامتياز، يتم اتباع الخطوات الآتية:

1. الدخول إلى المنصة الرقمية الرسمية للديوان: [منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية](https://onta.dz/perimetres-onta-432-ar)

¹ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، <https://onta.dz/perimetres-onta-432-ar>

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

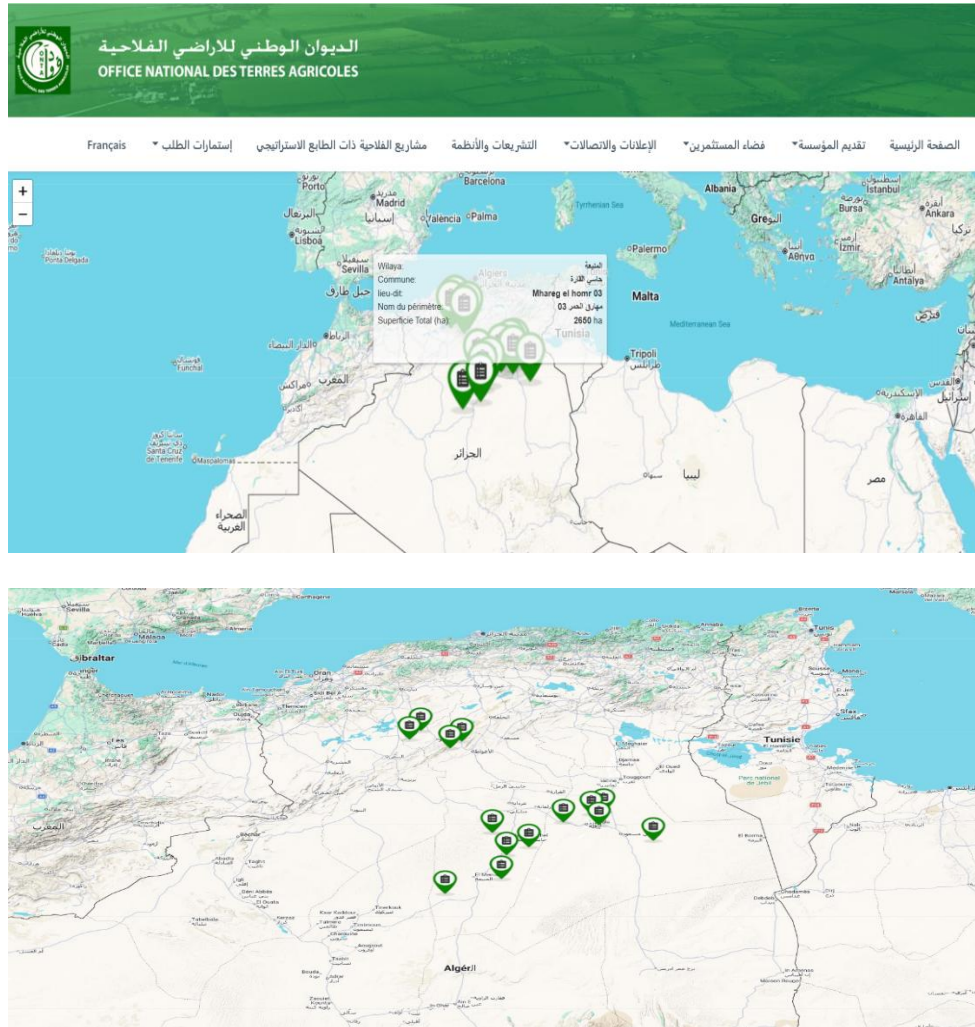
الصورة رقم (02-03): توضح واجهة منصة إيداع ملفات الترشيح الخاصة بالديوان الوطني للأراضي الزراعية



المصدر: [منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية](#)

2. اختيار الولاية والمحيط الفلاحي المتاح للاستصلاح حسب الإعلانات المنشورة على المنصة كما في الصورة رقم (02-04) ادناه.

الصورة رقم (02-04): توضح واجهة نظام المعلومات الجغرافي الذي يحدد المحيطات على الخريطة بمنصة الديوان الوطني للأراضي الزراعية



المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الزراعية

3. بعد الضغط على اسم المحيط المختار تظهر البطاقة التقنية الخاصة بالمحيط، وتتضمن: مساحة المحيط؛ عدد القطع؛ الموقع الجغرافي؛ طبيعة النشاط الفلاحي.
4. تأكيد الرغبة في التسجيل بعد الاطلاع على معلومات المحيط، تظهر للمتصفح خانتان:
 - دفع رسوم تقديم الطلب: في حالة عدم دفع الرسوم مسبقاً.
 - التسجيل بعد دفع الرسوم (أقدم طلب): في حالة تسديد الرسوم سابقاً عبر المنصة أو مكاتب الدفع المعتمدة.

الصورة رقم (02-05): توضيح واجهة تقديم طلب محيط الاستصلاح عبر المنصة الإلكترونية للديوان الوطني للأراضي الزراعية



المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

5. بعد الضغط على خانة «أقدم طلبي» داخل منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تظهر صفحة تحتوي على اسم المحيط المختار أعلى الصفحة، ثم تظهر لك خياران أساسيان هما: طلب جديد؛ أو إكمال الطلب في حال بدأت التسجيل ولم تنهه.

وتكون المراحل بعد ذلك مرتبة كالتالي:

اختيار "طلب جديد" هذا الخيار إذا كانت أول مرة تقوم فيها بالتسجيل في ذلك المحيط كما هو موضح في الصورة (02-06) ادناه.

الصورة رقم (02-06): توضيح واجهة استمارة لتقديم طلب الاستثمار والاستصلاح عبر المنصة الإلكترونية للديوان الوطني للأراضي الزراعية

المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

6. بعد الضغط على خيار «طلب جديد» داخل منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تظهر صفحة أولية تحتوي على تحديد صفة المترشح، وذلك قبل فتح استمارة المعلومات، وتكون المراحل كما يلي:
لاختيار نوع المترشح تظهر أمامك خانتان: شخص طبيعي: يقصد به الفرد العادي الذي يسجل باسمه الشخصي، أو شخص معنوي: يقصد به شركة، مؤسسة، تعاونية أو هيئة قانونية.
7. بمجرد اختيار إحدى الصفتين، تفتح استمارة المعلومات الشخصية للتسجيل الإلكترونية.
 - استمارة الشخص الطبيعي تتضمن كما هو موضح في الصورة رقم (02-07) أدناه:

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

الصورة رقم (02-07): توضح واجهة استمارة المعلومات الشخصية لتسجيل الطلب عبر المنصة للشخص الطبيعي

الصفحة الرئيسية تقديم المؤسسة فضاء المستثمرين الإعلانات والاتصالات التشريعات والأنظمة مشاريع الفلاحة ذات الطابع الاستراتيجي إستثمارات الطلب Français

إستقبال معلومات شخصية معلومات حول المشروع المستندات المطلوب إرفاقها التأكيد

محيط Mhareg el homr 03 destiné aux investisseurs مساحة 2,650 ha

السابق التالي

أنا: ☐ شخص معنوي ☒ شخص طبيعي

اللقب الاسم تاريخ الميلاد رقم هاتف

أكتب اسم العائلة الخاص بك أكتب اسمك الأول أكتب تاريخ ميلادك أدخل رقم هاتفك

الجنسية الجنسية

أدخل جنسيتك

الولاية

أدخل الولاية

عنوان

أدخل عنوانك

رقم التعريف الوطني البريد الإلكتروني

أدخل رقم التعريف الوطني غير صالح

المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

- أما استمارة الشخص المعنوي فتتضمن كما هو موضح في الصورة رقم (02-08):
- الصورة رقم (02-08): توضح واجهة استمارة المعلومات الشخصية لتسجيل الطلب عبر المنصة للشخص المعنوي

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
OFFICE NATIONAL DES TERRES AGRICOLES

الصفحة الرئيسية تقديم المؤسسة فضاء المستثمرين الإعلانات والاتصالات التشريعات والأنظمة مشاريع الفلاحة ذات الطابع الاستراتيجي إستثمارات الطلب Français

إستقبال معلومات شخصية معلومات حول المشروع المستندات المطلوب إرفاقها التأكيد

محيط OUDJAH EL DJERAD destiné aux investisseurs مساحة 4,296 ha

السابق التالي

أنا: ☐ شخص معنوي ☒ شخص طبيعي

اسم الشركة رقم التعريف التجاري عنوان مقر الشركة

أدخل اسم الشركة غير صالح

أدخل رقم التعريف التجاري غير صالح

أدخل عنوان مقر الشركة غير صالح

اللقب المدير اسم المدير اسم المدير

أدخل لقب المدير غير صالح

أدخل اسم المدير غير صالح

أدخل اسم المدير غير صالح

رقم الهاتف البريد الإلكتروني

أدخل رقم هاتفك غير صالح

أدخل البريد الإلكتروني غير صالح

المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

8. بعد ملء المعلومات يتم الضغط على "التالي"، لتظهر لنا معلومات حول المشروع كما هو موضح في الصورة رقم (02-09) ادناه.

الصورة رقم (02-09): توضح استمارة معلومات حول المشروع الذي تم اختياره

عنوان المشروع غير صالح

المساحة الإجمالية المطلوبة (هكتار) غير صالح

هل تفكر في إنشاء وحدة معالجة؟ ☐ لا ☐ نعم

عدد أماكن توظيف المتوقعة التي سيتم إنشاؤها غير صالح

تكلفة المشروع (دج) غير صالح

المساهمة في رأس المال (%) غير صالح

معدل العائد الداخلي (%) غير صالح

مؤشر الربح غير صالح

فترة استرجاع رأس المال (بالشهر) غير صالح

مدة الإنجاز (بأشهر) غير صالح

طبيعة المشروع المخطط له:

تربية ☐ الأبقار ☐ الخراف ☐ الماعز ☐ الجمال ☐ الخيول ☐ الدواجن ☐ الأرانب ☐ النحل

عرس (ادخل المساحة بالهكتار) ☐ الأشجار ☐ العنب ☐ الأعلاف ☐ الخضراوات ☐ الحبوب ☐ النخيل ☐ الزراعة الصناعية

الاعمال الهيدروليكية ☐ حفر الآبار ☐ أحواض التراكم أو الأغشية الأرضية ☐ شبكة الري بالتنقيط ☐ محطة الضخ

المباني ☐ تخزين ☐ تربية ☐ غرفة باردة

غير ذلك؟ حدد:

☐ ☐

المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

9. بعد الانتهاء الانتقال إلى المرحلة التالية والتي هي الانتقال إلى مرحلة تحميل الوثائق حيث يتم إرفاق الوثائق المطلوبة بصيغة PDF أو صور واضحة.

الصورة رقم (02-10): توضح المستندات المطلوب إرفاقها

التأكيد

معلومات شخصية

معلومات حول المشروع

المستندات المطلوبة إرفاقها

محيط Mhareg el homr 03 destiné aux investisseurs - مساحة 2,650 ha

التالي

السابق

• يجب أن يكون الملف من نوع PDF

• تحميل عدة مستندات في ملف PDF واحد

• حجم الملف أقل من 8 ميجابايت

مخطط الأعمال مشروع الاستصلاح Browse

لم يتم تحديد أي وثيقة

إثبات القدرة المالية Browse

لم يتم تحديد أي وثيقة

صفة وخصوصية المتقدم (داوس شهادة...) اختياري Browse

لم يتم تحديد أي وثيقة

بطاقة الهوية الوطنية Browse

لم يتم تحديد أي وثيقة

وصل دفع مستحقات التسجيل Browse

لم يتم تحديد أي وثيقة

رقم وصل دفع مستحقات التسجيل Browse

لم يتم تحديد أي وثيقة

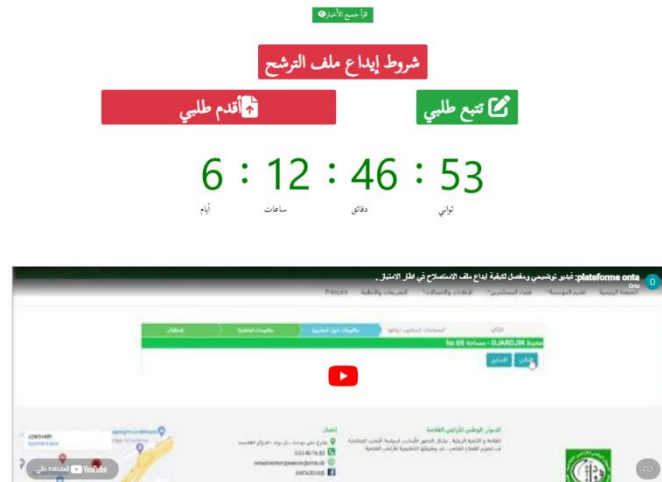
وصلة (حاري) وثائق أخرى Browse

أوافق على الشروط والأحكام ☐

يطلب الموافقة على الشروط قبل المتابعة

المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

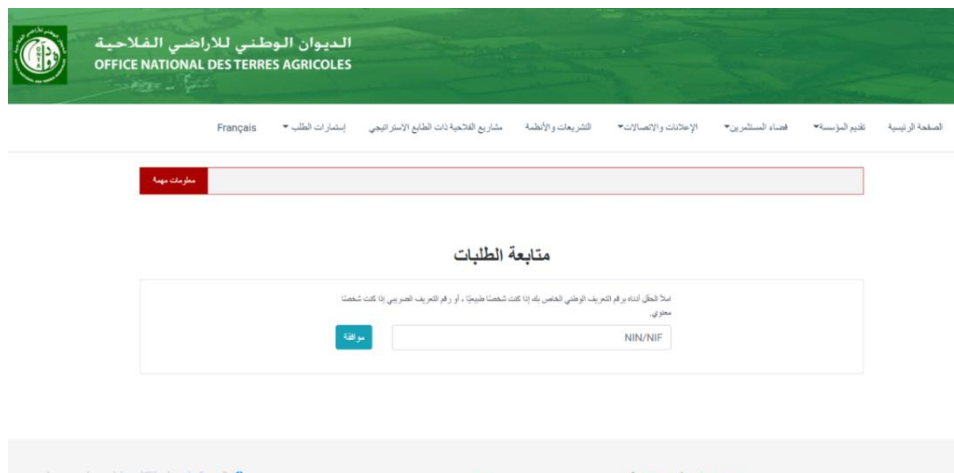
10. بعدها الضغط على "تأكيد التسجيل"، وتحميل وصل الإيداع واستخراجه للاحتفاظ به ومتابعة الملف لاحقا، وذلك عبر المنصة أيضا تظهر في الصفحة الرئيسية لها ضمن خانة تقديم الطلب وشروط الترشح باختيار خانة "تتبع طلبي" كما موضح في الصورة ادناه.
- الصورة رقم (02-11): توضح واجهة منصة تتبع الطلب الخاصة بالديوان الوطني للأراضي الزراعية



المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

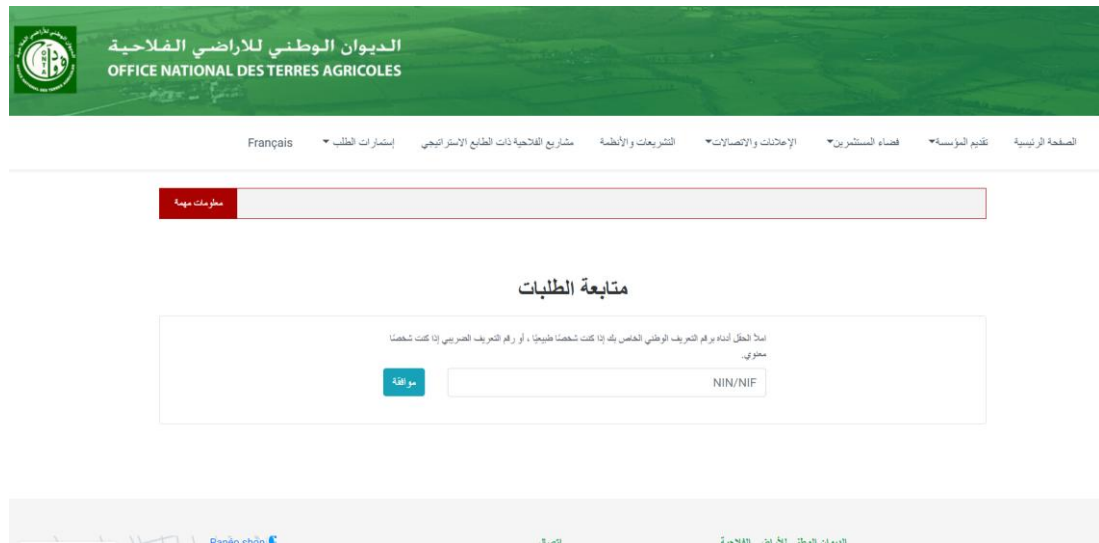
11. تظهر لنا خانة بعد الضغط عليها املاً الحقل أدناه برقم التعريف الوطني الخاص بك إذا كنت شخصاً طبيعياً كما هو موضح في الصورة رقم (02-12)، أو رقم التعريف الضريبي إذا كنت شخصاً معنوي. كما وضح في الصورة أدناه رقم (02-13).

الصورة رقم (02-12): توضح واجهة متابعة الطلبات للشخص الطبيعي



المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

الصورة رقم (02-13): توضح واجهة متابعة الطلبات للشخص المعنوي



المصدر: منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في ولاية المنية.

الفرع الأول: المساحات الزراعية والقدرات الإنتاجية للولاية.

تتمتع ولاية المنية بإمكانيات زراعية هامة ذات آفاق "واعدة" للتطوير المكثف لشعبة الزراعات الاستراتيجية، سيما منها الحبوب والذرة والزيتون.

وتحصي هذه الولاية الجديدة التي تتميز بطقس جاف وتساقط ضعيف للأمطار، ساكنة يفوق تعدادها 72.500 نسمة لازالت تعتمد إلى حد كبير على الزراعة التي تشكل ركيزة رئيسية للتنمية الاقتصادية المحلية¹.

وحقق النشاط الزراعي تقدما كبيرا بهذه المنطقة بفضل الحركية المكثفة التي تضمنها مختلف البرامج التي تنفذها السلطات العمومية لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي وجعل هذه الولاية سلة الغذاء للبلد، والتي يمكن أن تكون أيضا مصدرا لتطوير الزراعة الغذائية التي توفر فرص العمل والدخل للسكان المحليين.

¹ بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير الزراعات الاستراتيجية.. التحدي الجديد لفلاحي المنية، جريدة الموعد اليومي، 06-04-2021، شوهة يوم 25-03-2026، سا: 20:00. بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير <https://elmaoudi.dz>

وضمن هذا التوجه، تبنت السلطات العمومية سياسة تعبئة الموارد المائية الجوفية، وهذا ساهم في توسع سريع خلال السنوات الأخيرة، لطريقة السقي بالرش المحوري، وبالتالي في تطوير مساحات الاستصلاح وإنشاء مستثمرات زراعية، غالبا ما تسجل نتائج مشجعة.

وقد انتقلت المساحة الزراعية المستغلة تحت الرش المحوري من 12.230 هكتارا في 2000 إلى 26.519 هكتارا في 2008 لتصل إلى 72.491 هكتارا صالحة للزراعة في 2021، تتوزع عبر 17.000 مستثمرة وساكنة يعتمدون على الزراعة بتعداد يفوق 30.000 نسمة، حسب إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية.

وكانت الفلاحة في ولاية المنية الجديدة تتميز بكونها مصدر عيش تنتشر في الواحات عبر مزارع صغيرة وفي مساحات واسعة شبه صحراوية تشكل الجزء الأكبر من ترابها، وهي عبارة عن مراعي، قبل أن تتحول (الفلاحة) خلال السنوات الأخيرة إلى محيطات فلاحية كبرى تنتج أصنافا مختلفة من الخضر والفواكه.

وعلى الرغم من المناخ الجاف وندر الأمطار، شهدت المنطقة تهاوتا كبيرا للمستثمرين الفلاحين الذين حفزتهم تسهيلات الحصول على الأراضي وعمليات حشد الموارد المائية الجوفية التي أطلقتها السلطات العمومية عبر المنطقة (غرداية والمنية) من خلال إنجاز 1.041 منقبا بتدفق يبلغ 53.310 لتر/ثانية، و6.270 بئرا بتدفق يبلغ 10.465 لتر/ثانية، وتوفير نحو 3.000 حوض تخزين بسعة إجمالية تتجاوز 215.100 متر مكعب، وشبكة كهربائية بطول 500 كلم، بالإضافة إلى فتح 500 كلم من المسارات الفلاحية، كما أوضح مسؤول الإحصائيات بمديرية الفلاحة.

• مشاريع لتطوير الإنتاج الزراعي:

برمجت المصالح الفلاحية المحلية عدة مشاريع جديدة بهدف زيادة الأراضي الزراعية وتطوير وترقية الإنتاج الفلاحي من خلال إنشاء محيطات فلاحية جديدة، وتطمح بذلك إلى رفع المساحات المستغلة إلى آفاق 2024 من 72.491 هكتارا إلى أزيد من 121.500 هكتار لتنمية وتطوير زراعة النخيل والزراعات الاستراتيجية على غرار الحبوب والأعلاف والزيوت الغذائية (القول السوداني والصويا والزيتون) والشمندر السكري وكذلك الطماطم الصناعية¹.

¹ بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير الزراعات الاستراتيجية.. التحدي الجديد لفلاحي المنية، المرجع السابق

ومن المرتقب أيضا تكثيف إنتاج الأعلاف (البرسيم والذرة والذرة الرفيعة) وهي أغذية أساسية للأبقار الحلوب، بهدف مرافقة نشاط شعبة الحليب بمختلف ولايات المنطقة سيما الولاية المجاورة غرداية التي تنتج 30 مليون لتر سنويا، سيما بمنطقة القرارة، المسماة “حوض الحليب”، إلى جانب إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء.

ويرى مهندسون زراعيون بمديرية المصالح الفلاحية أن الزراعات الاستراتيجية يمكن تطويرها بمنطقة المنية، والأمر يتطلب فقط حسبهم التسيير الذكي للموارد المائية الباطنية “غير المتجددة”.

وأوضح المهندس الرئيسي بمديرية المصالح الفلاحية بغرداية، خالد جبريط، أن زراعة الحبوب تحت الرش المحوري قد سجلت “تقدما كبيرا” بولاية المنية بفضل حملات التحسيس الدائمة التي يقوم بها المسؤولون المحليون في الفلاحة حول أهمية تنمية شعبة الحبوب، وتشجيع المستثمرين في المجال الفلاحي واستصلاح محيطات فلاحية جديدة، ما سمح بتدعيم مكنة واستعمال بذور مختارة والرفع من المردودية.

وأشار إلى أن متابعة المسار التقني لزراعة الحبوب من قبل مصالح الصحة النباتية في إطار الارشاد بخصوص التقنيات الفلاحية، “تسمح بتعزيز التوقعات”.

وسجل أن المصالح الفلاحية تتقرب برسم الموسم 2021/2020 تحقيق إنتاج “قياسي” في محاصيل الحبوب سيما مع تعميم مسار البذر الميكانيكي والرقمنة وتخطيط كافة العمليات المرتبطة بالزراعة، بما سيسمح بتحقيق مردود بمتوسط يقارب 50 قنطارا في الهكتار للقمح الصلب و70 قنطارا في الهكتار للقمح اللين و40 قنطارا في الهكتار بالنسبة للشعير.

وفيما يتعلق بزراعة الذرة تحت الرش المحوري التي تزرع بالتناوب بعد حصاد الحبوب والتي تتركز بمنطقة المنية، لفت المهندس إلى أنها أعطت بدورها نتائج “مشجعة”.

وعلى اعتبار أنها تشكل مادة أساسية في صناعة أعلاف المواشي والدواجن، فإن احتياجات الجزائر من الذرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالسوق الدولية التي ما انفكت منحنياتها تتصاعد وتتعكس على أسعار المنتجات الحيوانية¹.

¹ بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير الزراعات الاستراتيجية.. التحدي الجديد لفلاحي المنية، المرجع السابق

• تطوير مشاريع مندمجة:

استثمر عدة فلاحين بولاية المنية في مشاريع مندمجة تجمع بين الزراعة العلفية (ذرة وبرسيم)، وفي تربية الأبقار والماعز الحلوب ووحدات إنتاج الحليب.

ويتم التكفل بإنتاج ذرة السيلاج باستعمال جميع مراحل المكننة العصرية قبل توضيبها وربطها بغلاف بلاستيكي دائري كبير، وهي موجهة لأعلاف المواشي.

وتتوفر منطقة المنية أيضا على قدرات هائلة بخصوص البستنة التي تسمح بتنمية النباتات العطرية والطبية التي تمكن من تحويل المنطقة إلى قطب وطني، حسب باحثين من جامعة غرداية.

ولازال نشاط زراعة هذه النباتات التي تضم عدة أنواع وتزرع بواحات المنية "محتشما"، إذ يقتصر فقط على الاستهلاك المحلي، ومع ذلك، فهو يوفر مداخيل إضافية للفلاحين الصغار.

ومن أجل دعم الاستثمار في الفلاحة، استحدثت السلطات العمومية مؤخرا، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 (الجريدة الرسمية رقم 57) ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية بهدف مكافحة البيروقراطية والسماح للمستثمرين في الزراعات الاستراتيجية بتجاوز العوائق التي تعترض الحصول على الأراضي الزراعية باستخدام وسائل إنتاجية عصرية في المساحات الكبرى.

ومن مهام هذا المرفق الجديد، مرافقة المستثمرين لحيازة الأراضي الفلاحية والمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي المصنف "استراتيجي" إلى جانب تحويل الزراعة الصناعية وإمكانية تسويق المنتج بالسوق المحلية والتصدير.

وقدم عديد المستثمرين طلبات الحصول على العقار عن طريق تطبيق إلكتروني من أجل تسهيل العمل وتلبية طلباتهم بهدف زيادة المساحات الزراعية الموجهة للزراعات الاستراتيجية وتوفير فرص الشغل¹.

¹ بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير الزراعات الاستراتيجية.. التحدي الجديد لفلاحي المنية، المرجع السابق

ملاحظات تقييمية:

عند تحليل المسار التشريعي والمؤسسي لقطاع الفلاحة في الجزائر، وتطبيقه على واقع ولاية المنية، يتضح لنا أننا أمام مفارقة قانونية واقتصادية جوهريّة؛ التحديث التقني في ظل جمود المركزية. إن هذا التحليل يغوص في أبعاد أعمق مما يبدو في الظاهر.

إن توفر الموارد المائية والأراضي في المنية يغري كبار المستثمرين (ذوي القدرة المالية والتقنية)، ولكن أين هو موقع الفلاح المحلي الصغير في هذه المعادلة؟ إن النصوص التشريعية الحالية تميل هيكلية إلى تفضيل الاستثمار الصناعي الكثيف (الذي يحقق أرقام إنتاج فورية للدولة)، مما قد يؤدي إلى تمركز للأراضي في يد فئة قليلة، وتهميش الفلاحين الصغار الذين يمثلون الأمن الاجتماعي للمنطقة. إن غياب آليات قانونية تفرض التكامل الاقتصادي بين كبار المستثمرين والمحيط الاجتماعي المحلي صغار الفلاحين (كالإلزامية التشغيل المحلي أو مرافقة الفلاحين الصغار) يجعل الاستثمار جزيرة منعزلة لا تحقق تنمية إقليمية شاملة.

الفرع الثاني: الموارد المائية والتقنيات الزراعية المستخدمة.

قام وزير الموارد المائية والأمن المائي، السيد كريم حسني، يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2021، بزيارة عمل وتفقد الى مشاريع القطاع بولاية المنية.

خلال هذه الزيارة قام السيد الوزير بمعاينة الخندق الرئيسي لتصريف المياه ومعاينة محطة تصفية المياه المستعملة ببلدية حاسي القارة والمنقب المائي بالقرب الحظري الجديد بالإضافة إلى مستثمرة فلاحية نموذجية وكذا توزيع قرارات ترخيص لأشغال التنقيب عن المياه لقطاع الفلاحة.

وأكد الوزير حرصه الكامل على تدعيم ومرافقة القطاع الفلاحي في الولايات الجنوبية وبالأخص في ولاية المنية المصنفة علميا ذات كثافة مائية قوية حيث تحتوي على مياه جوفية هامة وذات نوعية جيدة. حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ستسمح بالتكفل الأمثل بانشغالات الفلاحين من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة برخص حفر الآبار والمتمثلة أساسا في:

- استحداث الشباك الموحد الخاص بمنح رخص حفر الآبار كآلية جديدة.
- تسريع وتيرة معالجة ودراسة الملفات الإدارية في ظرف لا يتجاوز 30 يوما.

تهدف هذا الإجراءات المتخذة إلى تدعيم وتشجيع تنمية الزراعات الاستراتيجية في المناطق الصحراوية وتحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للفلاحين من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية المتعلقة في التعقيدات والعراقيل المسجلة في عملية منح رخص انجاز وحفر الآبار بالإضافة الى تسهيلات أخرى تدخل حيز التنفيذ مع بداية السنة القادمة.

وبهذه المناسبة ذكر السيد الوزير بالدور الهام الذي يلعبه الفلاحون في ترقية الفلاحة وتعزيز الأمن الغذائي لبلادنا منوها بمجهوداتهم الجبارة خاصة خلال المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد على غرار دول العالم جراء وباء كورونا.

ومن اجل إعطاء دفعة قوية لقطاع الري في المناطق الجنوب تم اتخاذ قرار دمج الجزائرية للمياه مع الديوان الوطني للتطهير وكذا الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية مع الوكالة الوطنية للموارد المائية حيث ستكون نقطة الانطلاقة من ولاية المنية مع تعميم هذه المبادرة مستقبلا على مستوى الولايات الجنوبية التي تم إنشائها حديثا ويهدف هذا الإجراء الى تحسين الخدمة العمومية في مجالي التزود بالماء الشروب والتطهير من خلال تفعيل وتكثيف التنسيق في العمل¹.

• التقنيات المستخدمة:

ضمن هذا التوجه، تبنت السلطات العمومية سياسة تعبئة الموارد المائية الجوفية، وهذا ساهم في توسع سريع خلال السنوات الأخيرة، لطريقة السقي بالرش المحوري، وبالتالي في تطوير مساحات الاستصلاح وإنشاء مستثمرات زراعية، غالبا ما تسجل نتائج مشجعة.

وقد انتقلت المساحة الزراعية المستغلة تحت الرش المحوري من 12.230 هكتارا في 2000 إلى 26.519 هكتارا في 2008 لتصل إلى 72.491 هكتارا صالحة للزراعة في 2021، تتوزع عبر 17.000 مستثمرة وساكنة يعتمدون على الزراعة بتعداد يفوق 30.000 نسمة، حسب إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية.

¹ وزير الموارد المائية يدعوا الى تدعيم و مرافقة القطاع الفلاحي في و الولايات الجنوبية و بالأخص في ولاية المنية، جريدة الرأي نيوز جريدة إلكترونية معتمدة، نشر: 2021-10-26، شوهديوم: 2026-03-26، سا: 10:00. [وزير الموارد المائية يدعوا الى تدعيم و مرافقة القطاع الفلاحي في و الولايات الجنوبية و بالأخص في ولاية المنية - الرأي نيوز](https://elrainews.dz) <https://elrainews.dz>

وعلى الرغم من المناخ الجاف وندرة الأمطار، شهدت المنطقة تهاوتا كبيرا للمستثمرين الفلاحين الذين حفزتهم تسهيلات الحصول على الأراضي وعمليات حشد الموارد المائية الجوفية التي أطلقتها السلطات العمومية عبر المنطقة (غرداية والمنية) من خلال إنجاز 1.041 منقبا بتدفق يبلغ 53.310 لتر/ثانية، و6.270 بئرا بتدفق يبلغ 10.465 لتر/ثانية، وتوفير نحو 3.000 حوض تخزين بسعة إجمالية تتجاوز 215.100 متر مكعب، وشبكة كهربائية بطول 500 كلم، بالإضافة إلى فتح 500 كلم من المسارات الفلاحية، كما أوضح مسؤول الإحصائيات بمديرية الفلاحة¹.

ملاحظة تقييمية:

عند تقييم واقع الموارد المائية والتقنيات الزراعية في ولاية المنية، لا يمكننا الاكتفاء بالنظر إلى الإجراءات الإدارية (مثل الشباك الموحد أو آجال منح الرخص)، بل يجب أن ننقل إلى التساؤل عن مدى كفاية النسق التشريعي العام في إدارة بيئة خاصة. إن الممارسة الميدانية في المنية تفرض علينا قراءة نقدية تتجاوز المعطيات الآتية:

إن القوانين الحالية المنظمة للموارد المائية والنشاط الفلاحي في الجزائر صيغت في الغالب وفق مقاربة وطنية شاملة، وهي في جوهرها تعكس منطق الزراعة في المناطق الشمالية أو السهبية. إن ولاية المنية، بطبيعتها الصحراوية (موارد مائية عميقة، تربة رملية، مناخ صحراوي قاسي)، لا يمكن أن تُحكم بنفس الأدوات القانونية التي تُحكم بها ولايات الشمال. هذا التمييز التشريعي يشكل عائقا أمام الابتكار الفلاحي؛ فالنصوص التي تنظم الامتياز الفلاحي أو رخص الحفر لا تزال تفتقر إلى خصوصية المنطقة الصحراوية التي تتطلب استثناءات قانونية وإجراءات خاصة تراعي سرعة الاستثمار الصحراوي وحساسية نظامه البيئي.

كما إن القانون الحالي يعالج المياه ك مورد متاح، بينما يجب أن يعالجها ك رصيد استراتيجي يخضع لقواعد قانونية أكثر صرامة من مجرد تراخيص الحفر. بحيث توازن بين هدف الإنتاج الوطني وبين حماية المورد المائي، مع تحويل المستثمر من مجرد منتج إلى شريك في حماية التوازن البيئي. هذا هو التوجه القانوني الذي سيعطي لمشاريع ولاية المنية الاستدامة التي يفتقدها المشرع الجزائري في قوانينه الحالية.

¹ بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير الزراعات الاستراتيجية.. التحدي الجديد لفلاحي المنية، مقال سبق ذكره.

المبحث الثاني: برامج الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في اطار الاستصلاح لولاية المنية

تعتبر برامج الدعم الفلاحي إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتجسيد سياسة الاستصلاح الزراعي، خاصة في المناطق الصحراوية التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية معتبرة. وقد عملت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على وضع آليات متعددة للدعم، تشمل القروض الميسرة، الإعفاءات الضريبية، دعم العتاد الفلاحي، المرافقة التقنية، وتهيئة المحيطات الفلاحية الكبرى، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتوسيع الرقعة الزراعية المستصلحة. إن دراسة هذه البرامج في ولاية المنية تتيح الوقوف على أشكال الدعم الموجهة ومشاريع الاستصلاح المنجزة، ثم تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي، مع إبراز الصعوبات التي تحد من فعاليتها والآفاق المستقبلية لتطويرها.

المطلب الأول: أشكال ومشاريع الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في اطار الاستصلاح للولاية.

الفرع الأول: أشكال الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري للولاية.

أكدت الأزمات الغذائية الدولية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة، بما في ذلك أزمة 2007-2008، الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى ارتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين.

حيث تضافرت جهود السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، ما جعلها تمضي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008.

وتأكيدا على الأهمية الإستراتيجية التي يكتسبها قطاع الفلاحة، شدد رئيس الجمهورية على أن الفلاحة يجب أن تصبح محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي الشامل من خلال تكثيف الإنتاج بما في ذلك الشعب الزراعية -الغذائية الإستراتيجية وأيضاً بفضل تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية¹.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إجراءات الدعم للشعب الفلاحية، 2021، شوهذ يوم 01-04-2026، سا: 20:30. إجراءات الدعم للشعب

حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية لرئيس الجمهورية في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيقة للفلاحة والأقاليم الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء العامة أو الخاصة، وتمكينها.

وتم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة جهاز الدعم بناءً على المبادئ التالية:

1. إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)؛
 2. الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)
 3. التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري ..)
 4. الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي؛
 5. اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
 6. تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل)، للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب، بطاطس، اللحوم، البصل) ..
 7. التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة مستجمعات المياه ...)
 8. التكفل باحتياجات الدعم والمرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.
- ويهدف تعديل أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى:

- تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين والمتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة؛
- تطوير وتعزيز أدوات وإجراءات الضبط؛
- دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية؛
- تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية وإجراءات الضبط¹.

- آليات وبرامج الدعم الفلاحي في ولاية المنية:

- تشهد ولاية المنية، بصفتها قطباً فلاحياً استراتيجياً في جنوب الجزائر، حزمة واسعة من آليات وبرامج الدعم الحكومي الموجهة لتطوير الإنتاج الفلاحي، خاصة في شعب الزراعات الاستراتيجية (القمح الصلب، الذرة، العلف). ومن أهم آليات وبرامج الدعم الفلاحي المعتمدة:
- **دعم البنية التحتية والمحيطات الفلاحية:** تم ربط أكثر من 1291 مستثمرة فلاحية بالطاقة الكهربائية منذ 2021، بالإضافة إلى فتح وتهيئة المسالك الفلاحية لتسهيل تنقل العتاد وتقليص تكاليف الإنتاج.
 - **دعم العتاد وتجهيزات السقي:** توزيع مقررات استفادة لدعم اقتناء مرشات محورية، مضخات، وتجهيزات آبار السقي، وخزانات كبرى لتجميع المياه، بالإضافة إلى جرارات وآلات حصاد، مما يعزز مكنة القطاع.
 - **الدعم المالي المباشر للمستثمرين:** استفاد أكثر من 335 فلاحاً (حتى يناير 2026) من دعم مباشر لتمويل الزراعات الاستراتيجية بغلاف مالي يتجاوز (5.4) مليار دينار جزائري.
 - **دعم البذور والأسمدة:** توفير بذور القمح الصلب المدعمة من خلال تعاونية الحبوب والبقول الجافة.
 - **دعم تطوير الزراعة الصحراوية:** منح امتيازات لاستصلاح الأراضي عبر ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS)، لا سيما في منطقة عريقات.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، موقع سابق.

- دعم مربى المواشي: توفير إعانات ومرافقة لمربي الأغنام، البقر، الدجاج، والأعلاف، مع التركيز على صغار الفلاحين¹.

ملاحظة تقييمية:

من خلال فحص آليات وبرامج الدعم الموجهة لولاية المنية، يتبين أننا أمام نموذج تنموي انتقائي يسعى لتحويل الولاية إلى قطب استراتيجي. وبناء على ذلك فالقانون والممارسة الميدانية يفتقران إلى أدوات قانونية تقنية لترشيد استهلاك المياه في المناطق الصحراوية. إن النجاح في تحقيق أرقام إنتاج قياسية يجب ألا يُنسب أن المورد المائي في المنية غير متجدد، مما يستوجب إيجاد حلول أكثر عقلانية للاستهلاك والاستدامة.

وأيا تظهر برامج الدعم (خاصة للمستثمرين الصغار ومربي المواشي) توجهها حمائيا للدولة، وهو أمر محمود اجتماعيا. لكن من منظور السياسات العامة، نلاحظ أن الفلاح لا يزال ينظر إليه كمتلق للدعم وليس ك شريك اقتصادي، بحيث إن غياب أطر قانونية تمكن التنظيمات المهنية والغرف الفلاحية في المنية من المشاركة الفعلية في صياغة أولويات الدعم يجعل هذه الأخيرة قرارات فورية، لذا إن نجاح سياسة الدعم يكمن في إشراك الفاعل المحلي في تصميم سياسة الدعم لتتاسب خصائص المنطقة الإيكولوجية، بدلا من تعميم نماذج دعم وطنية قد لا تتوافق مع خصوصية الولاية.

كما إن إدخال الرقمنة والديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية (ODAS) يمثل 'قفزة إدارية' هامة لكسر روتين البيروقراطية. ولكن يجب الحذر من أن تتحول الرقمنة إلى غلاف إداري جديد لممارسات قديمة، لذلك يجب التأكد من أن هذه المنصات الرقمية تضمن تكافؤ الفرص، وتمنع الاستيلاء على الأراضي من قبل كبار المستثمرين على حساب صغار الفلاحين المحليين.

وفي الأخير إن الدعم الفلاحي يجب أن يتطور ليشمل دعم التكوين والابتكار؛ فالفلاح في ولاية المنية اليوم يحتاج إلى خبير يرافقه في تسيير المسار التقني للزراعات الاستراتيجية (الذرة، القمح....) لضمان تحقيق المردودية العالية، وهذا هو جوهر الدعم الذي يضمن استمرارية المشروع بعيدا عن تقلبات ميزانيات الدولة.

¹ نقلا عن الموقع الرسمي موثق لولاية المنية بصفحة الفيسبوك، <https://www.facebook.com/WilayaMeniaa00058/posts/%>، شوه يوم: 2026-02-30، سا: 11:30.

الفرع الثاني: نماذج لمشاريع الاستصلاح في الولاية.

تشهد ولاية المنية، بصفتها ولاية فلاحية واعدة في جنوب الجزائر، نماذج مشاريع استصلاح زراعي ضخمة تستهدف تطوير الزراعات الاستراتيجية، وتتم التسجيلات للاستثمار الفلاحي عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية. فيما يلي أبرز مشاريع الاستصلاح:

1- الشراكة الجزائرية السعودية:

- **الشركاء:** المشروع مشترك بين رجل الأعمال الجزائري بونعامة عبد الكريم والأمير مشعل بن سعود بن عبد العزيز.
- **الموقع:** يقع المشروع في المحيط الفلاحي المسمى "مشقردل" ببلدية حاسي القارة، ولاية المنية.
- **المساحة الإجمالية:** يمتد المشروع على مساحة إجمالية تبلغ 5,000 هكتار، تم منحها في إطار الامتياز الفلاحي.
- **الإنتاج الزراعي:** يهدف المشروع إلى إنتاج 125,000 إلى 150,000 قنطار من بذور القمح الصلب واللين، على مساحة 800 هكتار، إلى جانب زراعة الأعلاف بمختلف أصنافها، بما في ذلك البرسيم، التبن، الذرة العلفية والذرة الحبية، على مساحة 500 هكتار. كما يتضمن إنتاج التمور من نوعي "نقلة نور" و"الغرس"، بالإضافة إلى تربية المواشي، وفقاً لتقرير وكالة الأنباء الجزائرية. مع إنتاج أكثر من 65,000 قنطار في السنة الماضية.
- **الاستثمارات في الزراعة:** تم تخصيص 6,811 هكتار للاستثمار الأجنبي في مجال الزراعات الاستراتيجية بالولاية.
- **تكنولوجيا الري:** المشروع مزود بتجهيزات الري تشمل 20 مرشاً محورياً، يغطي كل واحد منها مساحة 40 هكتاراً، بالإضافة إلى تقنية الري بالتنقيط التي تغطي مساحة 20 هكتاراً مخصصة لزراعة الأشجار والنخيل. كما يتضمن المشروع قاعدة حياة مجهزة بمساحة 1000 متر مربع، ومخزن بسعة 1600 متر مربع.
- كما تم منح 30 رخصة لحفر آبار ارتوازية، حيث تم بالفعل إنجاز 20 بئراً مع التخطيط لحفر 10 آبار إضافية خلال العام المقبل، وفقاً للبطاقة التقنية للمشروع. وهذه الإنجازات تعكس التزاماً جاداً بتنفيذ هذا المشروع الحيوي بشكل فعال.

- **الطاقة الكهربائية:** تم ربط المشروع بالشبكة الكهربائية بتركيب 12 محولاً كهربائياً بقدرة 160 كيلو فولت أمبير لكل محول، مع تخطيط لتركيب 8 محولات إضافية.
 - **التنوع الزراعي:** يطمح القائمون على المشروع إلى زراعة البقوليات الجافة (العدس والحمص) وزراعة 3,000 هكتار إضافية من الحبوب.
 - **الشراكات التجارية:** تم توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم خلال منتدى الأعمال الجزائري-السعودي لتعزيز التعاون بين رجال الأعمال في مجالات متعددة.
 - **الأهداف الاستراتيجية:** المشروع يساهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي في الجزائر ويعزز فرص التشغيل واكتساب الخبرات، ما يعكس الرغبة في بناء شراكة اقتصادية قوية بين الجزائر والسعودية¹.
- ### 2- الشراكة الجزائرية القطرية:

تم الاستفادة طبقاً للمشروع الذي صادقت عليه اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي لفائدة الشركة القطرية ذات المسؤولية المحدودة شركة الريان للترقية العقارية الجزائرية "القطرية"، على مساحة 1.811 هكتار بالمحيط المسمى سرق لعرج ببلدية حاسي الفحل شمالي ولاية المنيعية². من شهادة التأهيل للامتياز في إطار الاستصلاح الممنوح من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بهدف الإستثمار في مجال الزراعات الاستراتيجية بولاية المنيعية حسب ما افاد به بيان مصالح الولاية³.

3- مشروع صومعة التخزين الاستراتيجي للحبوب:

وضع حجر الأساس لمشروع ضخخ لانجاز صومعة لتخزين الحبوب بسعة مليون قنطار، بتكلفة تقارب 885 مليار سنتيم، وتنفذه شركة "ترافوركا".

¹ وحيد سيف الدين، تجربة رائدة في مجال الاستصلاح الفلاحي.. المنيعية عاصمة الشراكة الجزائرية السعودية، جريدة الأيام، 14-10-2024، شوهده يوم: 04-03-2026، سا: 20:00.

² م. فيصل، المنيعية: مشروع قطري للاستثمار في مجال الزراعات الاستراتيجية، نشر في 20 سبتمبر 2024، 18:54، <https://nhar.tv/bzIqi>

³ عبوس، المنيعية.. مشروع قطري للاستثمار في الزراعات الاستراتيجية، جريدة الموعد اليومي، 21-09-2024،

<https://elmaouid.dz/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1>، شوهده يوم:

4- المشاريع النموذجية المرافقة والاستثمار في الكفاءات المحلية:

تخطو ولاية المنية خطوة جديدة نحو دعم الفلاحة الصحراوية وتعزيز كفاءات الشباب المحلي من خلال إنشاء مزرعة نموذجية جديدة مخصصة للتكوين المهني، تمتد على مساحة ستة هكتارات ببلدية حاسي لفحل. المشروع الذي أشرفت على انطلاقته مديرية التكوين والتعليم المهنيين، يأتي ليجسد توجهاً تنموياً واضحاً نحو تعزيز التكوين التطبيقي في المجال الزراعي، أحد أبرز القطاعات الواعدة في الجنوب الجزائري.

5- منصة ميدانية لتجريب الزراعات وتطوير المهارات:

المزرعة ستكون مقسمة إلى قطع أرضية متنوعة الأغراض، تمكن المتربصين في الشعب الفلاحية من القيام بتجارب زراعية فعلية على أصناف نباتية مختلفة وأشجار مثمرة، في بيئة واقعية تحاكي ظروف الإنتاج الصحراوي. وبحسب مدير التكوين المهني، يوسف بن عويرة، فإن هذه المساحات ستوفر فرص تكوين ميدانية حقيقية تواكب تحديات الفلاحة الحديثة وتفتح أمام المتربصين آفاق مهنية واسعة.

6- مخبر ومعهد مصغر للفلاحة الصحراوية وتربية الحيوانات

المشروع يتجاوز المفهوم التقليدي للمزارع النموذجية، ليشكل ما يشبه معهداً مصغراً للفلاحة الصحراوية، يتضمن بين مرافقه مخبراً متخصصاً سيوفر تكويناً نوعياً في مجالات تربية الأحياء المائية والتربية الحيوانية الصغيرة، بالإضافة إلى تقنيات زراعة المحاصيل الاستراتيجية والموسمية، في انسجام مع طبيعة المنطقة¹.

• الوالي يشيد بالخطوة ويؤكد دعم الدولة للقطاع الفلاحي

خلال إشرافه على وضع حجر الأساس للمزرعة، اعتبر والي ولاية المنية، مختار بن مالك، أن المشروع يمثل قيمة مضافة حقيقية لقطاع التكوين المهني في الولاية، قائلاً:

"هذه المبادرة تدعم شباب المنطقة وتترجم التزام الدولة بدفع مسار التكوين الفلاحي والتكفل بالخصوصيات الزراعية للجنوب."

¹ حسام عراقي، المنية تراهن على الزراعة الذكية: مزرعة نموذجية لتكوين يد عاملة فلاحية مؤهلة، منصة راس المال منصة رقمية جزائرية، نشر يوم: 14-07-2025، شوهد يوم: 05-03-2026، سا: 08:30، المنية تراهن على الزراعة الذكية: مزرعة نموذجية لتكوين يد عاملة فلاحية

كما شدد على أهمية المزرعة في خدمة التوجه الاستراتيجي للمنطقة، خاصة في الزراعات الحبوبية والأعلاف، التي تملك فيها المنية تجربة ناجحة ورؤية تنموية واضحة.

• تكوين نوعي ليد عاملة تلبي حاجيات سوق الفلاحة المحلية

المستفيدون من التكوين في هذا المشروع عبّروا عن تفاؤلهم الكبير بالمبادرة، التي تمنحهم إمكانيات اكتساب مهارات ميدانية وعلمية تؤهلهم للاندماج السريع في سوق العمل الزراعي، سواء كمزارعين مبتدئين أو تقنيين في مشاريع استثمارية كبرى.

ويُنْتَظَر من هذا المشروع أن يشكّل نواة لتكوين كفاءات محلية متخصصة في الزراعات الصحراوية الاستراتيجية، التي أصبحت المنية تُعدّ قطبًا واعدًا فيها على المستوى الوطني، بالنظر للنتائج المسجلة في السنوات الأخيرة¹.

7- **تربية المائيات في الصحراء:** كانت هناك تجربة في أحواض تقليدية بحاسي الفحل في السنوات الماضية، وقد حققت نتائج جيدة، مما شجع الشريك الكوري الجنوبي على الاستثمار في هذا المجال باستخدام طرق علمية حديثة، وبمعدات متطورة، بالإضافة إلى نقل الخبرات إلى الجانب الجزائري. لتربية المائيات الفلاحية عدة فوائد، أولاً: الاستفادة من الأسماك للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى دول إفريقيا مثل السنغال وكوت ديفوار، كمرحلة أولى. ثانياً: استعمال مياه الأحواض في السقي وكسماد في آن واحد، لما تحتويه من مواد عضوية ومعدنية. وقد أثبتت الدراسات أن أسماك المياه العذبة لها فوائد صحية كبيرة، كما أن أسعارها في متناول الجميع وهي متوفرة على مدار العام².

¹ حسام عراقي، المرجع السابق

² سهام سعدية سوماتي، رحلة الاستثمارات الفلاحية.. من الأرض إلى الصناعة التحويلية، الأيام نيوز يومية إخبارية، 11-11-2024، <https://elayem.news/z3ewu>، شوهد يوم: 05-03-2026.

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح

8- انشاء والتوزيع الجغرافي والمساحات المخصصة لمحيطات الاستصلاح الفلاحي:

الجدول رقم (01-02): يوضح توزيع بعض المحيطات التي انشأتها وزارة الفلاحة والصيد البحري

اسم المحيط	محيط عريقات المسلان	محيط عريقات المسلان	محيط المهارق الحمر	محيط لوفيلة 02	محيط النقطة الكيلومترية 154	محيط الفيلة	محيط وجيه الجراد	محيط قويرة موسى	محيط واد الطلح	محيط عريقات المسلان	محيط النقطة الكيلومترية 60	محيط واد مزوار	محيط النبكة للشباب فقط
المساحة المخصصة	2984 هكتار	1250 هكتار	7140 هكتار	2898 هكتار	2011 هكتار	3136 هكتار	4296 هكتار	426 هكتار	1143 هكتار	3750 هكتار	450 هكتار	210 هكتار	100 هكتار

المصدر: اعداد الطالبة من خلال جمع المعلومات من مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

9- مشاريع حفر الآبار:

بما أن المنطقة صحراوية وتتمتع بمناخ جاف، فإن جميع المنتجات الفلاحية تعتمد أساساً على المياه الجوفية، سواء للسقي بالتنقيط أو باستخدام الرش المحوري للمساحات الكبيرة. لذلك، فقد شجع منح رخص لحفر آبار ارتوازية ذات تدفق عالٍ المستثمرين في القطاع الفلاحي على توسيع مجالات استثماراتهم واستصلاح المزيد من الأراضي في ولاية المنية. وقد أسهم توفر المياه في زيادة الإنتاج على مدار السنة، خاصة المنتجات المبكرة¹.

المطلب الثاني: تقييم أثر الدعم الفلاحي والاستصلاح.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

تشهد ولاية المنية تحولاً سريعاً لتصبح قطباً فلاحياً استراتيجياً في الجنوب الجزائري، بفضل سياسات دعم الدولة والاستصلاح الفلاحي، مما أحدث آثاراً اقتصادية واجتماعية ملحوظة.

¹ سهام سعدية سوماتي، المرجع السابق.

1- الآثار الاقتصادية:

- تحقيق السيادة الغذائية وبدل المحروقات: المساهمة الفعالة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية (الحبوب، الحليب، الزيوت)، وتحويل الفلاحة الصحراوية إلى قطاع سيادي بديل للمحروقات حقق نمواً بنسبة 4% وبدخل قارب 35 مليار دولار سنة 2024.
- توطين التكنولوجيا وبناء "السيادة التقنية": جلب المستثمر الأجنبي للمكننة المتطورة والتكنولوجيا الحديثة، مع فتح الباب للمعاهد التقنية الوطنية لتطوير بذور محلية تنهي التبعية للاستيراد وتلائم مناخ المنطقة تماماً.
- تأسيس أقطاب صناعية تحويلية مدمجة: التمهيد لإنشاء مدن وأقطاب فلاحية صناعية بحلول عام 2027 عبر بناء مصانع تحويلية (عصر الزيوت، صناعة الأعلاف، وتعليب التمور) بالقرب من المستثمرات مباشرة لتقليل التكاليف والتلف في وقت قياسي.
- حماية الثروات الطبيعية واستدامتها: فرض استخدام تقنيات السقي الحديثة (كالرش المحوري بالتقطيط) والمتابعة العلمية للبذور الأقل استهلاكاً للمياه، مما يضمن ديمومة واستدامة أكبر حوض مائي جوفي.
- إنعاش التجارة والميزان التجاري: تدفق العملة الصعبة عبر الاستثمارات الأجنبية، تنشيط حركة النقل، الخدمات، الفنادق، والوكالات السياحية، مع فتح أسواق دولية جديدة لتصدير الفائض لاسيما نحو السوق الإفريقية.
- تكامل بيئي واقتصادي (تربية المائيات): استخدام مياه أحواض الأسماك في السقي كأسمدة بيولوجية طبيعية غنية بالمواد العضوية، مما يرفع مردودية المزروعات الواسعة ويقلل من الاعتماد على الأسمدة الكيميائية الضارة.

2- الآثار الاجتماعية:

- القضاء على البطالة وخلق مناصب الشغل: توليد آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لأبناء ولاية المنية والولايات المجاورة في الحقول، المصانع، وقطاعات الخدمات والنقل.

- **رفع المستوى المعيشي والتنمية الحضرية:** انعكاس الطفرة الفلاحية على تحسين مظاهر الحياة اليومية للمواطنين من خلال تطوير البنية التحتية، تجميل المرافق العامة، وتأهيل الطرقات، فضلاً عن رفع معدلات الربط بالكهرباء والمياه الصالحة للشرب.
- **تكوين يد عاملة عالية الكفاءة:** احتكاك المهندسين الزراعيين والإطارات المحلية بالخبرات العالمية والتكنولوجيات الحديثة المستوردة، مما يسمح بنقل المعرفة وبناء جيل جديد قادر على تسيير الاستثمارات الكبرى بشكل مستقل مستقبلاً.
- **إدماج النخبة العلمية وتوطينها:** الاستجابة لمطالب إدماج المهندسين الزراعيين ومنحهم قطع أراضي استثمارية لتفريغ طاقاتهم العلمية والميدانية وتوفير يد عاملة محلية خبيرة.
- **فك العزلة وخلق مدن استقرار جديدة:** تساهم هذه المشاريع الضخمة المتكاملة في جذب السكان، الاستقرار الاجتماعي في الجنوب، وربط المنطقة بالنسيج الاقتصادي الوطني، مع توفير منتجات صحية وعالية الجودة بأسعار في متناول المواطن على مدار العام¹.

الفرع الثاني: الصعوبات والآفاق المستقبلية:

تمثل ولاية المنية، في قلب الجنوب الكبير للجزائر، المختبر الحيوي للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى فك الارتباط بالتبعية الغذائية، خاصة في مجالات الحبوب والزيوت والأعلاف. إن الانتقال من نمط الفلاحة التقليدية المعتمدة على الواحات إلى "الفلاحة الصناعية" الكبرى هو مشروع هيكلي يتجاوز مجرد استزراع الأراضي، ليمس عمق التوازنات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للدولة. ومع بروز المنية كقطب زراعي رائد، حيث حققت أرقاماً قياسية في إنتاج الحبوب بلغت مليون ومائة ألف قنطار في مواسم سابقة، تظهر إلى السطح جملة من التحديات المركبة التي تعيق الاندماج الكامل لمنظومة الدعم الفلاحي في إطار الاستصلاح. إن هذه التحديات لا تتعلق فقط بتوفر الموارد، بل بكيفية إدارتها وحوكمتها وتوجيهها نحو الاستدامة في بيئة صحراوية قاسية تتميز بندرة المياه المتجددة وملوحة التربة وضعف الشبكات اللوجستية.

¹ سهام سعدية سوماتي، المنية.. جنة الفلاحة في قلب الصحراء الجزائرية، الأيام نيوز يومية إخبارية، 2024-11-10، <https://elayem.news/ifmz6>، شوهو يوم: 2026-02-03، سا: 13:00.

بحيث تعتبر ولاية المنية نموذجاً واعداً للاستثمار الفلاحي في المناطق الصحراوية، حيث تشهد استصلاحاً واسعاً للأراضي ودعمًا للزراعات الاستراتيجية، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات هيكلية وبيئية.

فيما يلي تحليل للصعوبات والآفاق المستقبلية لاستصلاح الأراضي والدعم الفلاحي في ولاية المنية:

1- الصعوبات والتحديات:

استراتيجيات التحول الزراعي في ولاية المنية: تحليل شامل لصعوبات وتحديات الدعم والاستصلاح في المناطق الصحراوية:

1. الإطار المؤسسي والقانوني: دور ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) :

لقد أحدث إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-262 ثورة في نمط تسيير العقار الفلاحي الموجه للاستصلاح. هذا الديوان، الذي اتخذ من المنية مقراً رئيساً له، يمثل الذراع التنفيذية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الجنوب، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يتيح له العمل كحلقة وصل بين الإدارة والمستثمرين الكبار. وتتجلى المهمة المحورية للديوان في ترقية المحفظة العقارية المسندة إليه عبر دراسات تقنية معمقة، وتجزئة المحيطات الفلاحية لتستقبل المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، وهو ما يخرج عملية الاستصلاح من العفوية إلى التخطيط العلمي المسبق.

تخضع عملية الاستفادة من العقار في هذا الإطار لنظام "الامتياز" الذي يتم عبر منصة رقمية متخصصة تضمن الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين. ومع ذلك، فإن أحد أكبر التحديات القانونية التي تواجه المستثمرين هو "الشرط الفاسخ"؛ حيث يتعين على المستفيد مباشرة أعمال الاستصلاح في مدة لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ الحصول على المحيط، وإلا فإنه يواجه إجراءات سحب العقد. هذا الضغط الزمني يضع المستثمر أمام تحدي تأمين العتاد والتمويل وحفر الآبار في زمن قياسي، وهو ما قد لا يتوفر دائماً بسبب المعوقات اللوجستية في منطقة صحراوية بعيدة¹.

¹ أنظر رواجية محمد، لطيفة بملول، سياسة منح الأراضي التابعة للأُملاك الدولة للإستصلاح في إطار الامتياز بالجنوب، أداة لترقية الزراعة الاستراتيجية بالجزائر خلال سنة 2024، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 06 العدد 01، ص ص 192-193. بتصرف

إن الاعتماد على الدراسات المسبقة التي ينجزها الديوان يهدف إلى ضمان "العقلانية" في استغلال الموارد، ولكن الواقع الميداني يشير إلى وجود فجوة بين مخرجات الدراسات النظرية والتحديات الطبوغرافية والمناخية الفعلية. كما أن حوالي 25% من ملفات تسوية عقود الامتياز لا تزال عالقة بسبب نزاعات قانونية معقدة بين الملاك التقليديين أو تداخل الصلاحيات الإدارية، وهو ما يحرم شريحة واسعة من الفلاحين من الولوج إلى الدعم البنكي الذي يشترط وثيقة الملكية أو الامتياز المشهر¹.

2. البنية التحتية الطاقوية: الكهرباء كعصب للحياة الزراعية:

في ولاية المنية، لا يمكن تصور نشاط زراعي استصلاحى بدون طاقة كهربائية مستقرة وقوية. إن الفلاحة الصحراوية تعتمد حصرياً على المياه الجوفية العميقة التي تتطلب مضخات غاطسة ذات قدرات عالية، بالإضافة إلى أنظمة الرش المحوري التي تعمل بمحركات كهربائية معقدة. كما أكد رئيس الغرفة الفلاحية أنه ببلدية المنية، بلغت نسبة تزويد المحيطات الفلاحية بالطاقة الكهربائية 98 بالمائة، مبرزا تسجيل برنامج خاص لربط المحيط الفلاحي "مشقردل" لما يتميز به من قوة تدفق المياه الجوفية عبر الآبار الارتوازية المجربة وكذا جودة التربة².

وفي السياق ذاته، أبرز المسؤول جهود مؤسسة "سونغاز" في تعزيز قدرات الكهرباء الموجهة لفلاحي بلدية حاسي الفحل التي كانت تعاني في السنوات الماضية من انقطاعات متكررة تسببت في انخفاض مردود الإنتاج الفلاحي.

لقد بذلت الدولة جهوداً ملموسة عبر شركة "سونغاز"، حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 205 مليون دينار لمشروع ربط محيط "حاسي لعبيد" وحده، وهو ما مكن من ربط 300 مستثمرة فلاحية تمتد على 600 هكتار. هذا المشروع تضمن إنجاز شبكة كهربائية ممتدة على طول 18.4 كلم من التوتر المتوسط و42.2 كلم من التوتر المنخفض، مع إقامة 6 محولات كهربائية. ومع ذلك، فإن الطبيعة التوسعية للمحيطات الفلاحية تجعل الفلاحين يواجهون مشاكل المسافات؛ حيث يضطر البعض لمد خطوط على مسافات تتجاوز

¹ انظر الشروق أونلاين، وزارة الفلاحة تقرر تجريد الفلاحين من أراضي "البور"، 26-01-2015، <https://www.echoroukonline.com>، وأيضا شوهديوم: 10-04-2026، سا: 10:30.

² مقال المنية: جهود متواصلة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية، بيومية الاتحاد، 10-12-2025، شوهديوم 05-05-2026، سا: 00:20.

10 كلم أو حتى 40 كلم في بعض المناطق النائية، مما يؤدي إلى انخفاض الجهد الكهربائي وتلف المحركات¹.

3. الموارد المائية وحفر الآبار: التوازن بين التوسع والاستدامة

تعتمد ولاية المنية على "خزان المياه الألبيني (Albien)"، وهو واحد من أكبر مخزونات المياه الجوفية في العالم، ولكنه يقع على أعماق سحيقة تتطلب تكنولوجيا حفر متطورة وتكاليف باهظة. إن الحصول على "رخصة حفر بئر" هو الخطوة الأولى والأكثر حساسية في مسار الاستصلاح. خلال سنة 2025، تم منح 200 رخصة لحفر الآبار الفلاحية، شملت 398 نقباً مرخصاً عبر الشباك الموحد، وهو ما يعكس رغبة السلطات في تسريع وتيرة المرافقة.

تتم معالجة طلبات الحفر حالياً عبر لجان تقنية متخصصة تدرس حوالي 50 ملفاً إضافياً، مع وجود 20 ملفاً آخر على مستوى الولاية في انتظار الإمضاء من طرف المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي، مؤكداً أن العملية متواصلة وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها. إن تبسيط هذه الإجراءات الإدارية يعد مطلباً ملحاً للفلاحين، ولكن يجب أن يترافق مع آليات رقابة صارمة لضمان عدم استنزاف المخزون المائي غير المتجدد، وتشجيع تقنيات السقي المقتصدة للمياه مثل "الرش المحوري" و"التقطير" التي تساهم في الحفاظ على هذا المورد الاستراتيجي².

4. التغيرات المناخية: تتعرض العديد من المناطق الصحراوية لتغيرات مناخية سريعة وشديدة، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتقلبات الأمطار، يتسبب ذلك في تأثير سلبي على النباتات من خلال زيادة معدلات التبخر وفقدان المياه. كذلك يؤثر العرق الشديد بين درجات الحرارة ليلاً ونهاراً في الصحراء على نمو النبات وتطوره، إذ يسبب انخفاض التمثيل الغذائي والعمليات الفسيولوجية للنباتات والنمو العام. ويؤثر على توقيت الإزهار وتكوين الثمار ونضج المحاصيل، مما قد يكون له آثار على علة المحاصيل وجودتها.

¹ صحيفة بركة نيوز، المنية: دخول الكهرباء الفلاحية إلى محيط حاسي لعبيد تزامناً مع يوم الشهيد، 22-02-2026، شوهديوم: 25-04-2026، سا: 09:00.

² المنية: منح 200 رخصة لحفر الآبار الفلاحية خلال سنة 2025، جريدة الآن، <https://elaane.dz>، شوهديوم: 01-05-2026، سا: 20:00.

5. قلة الموارد المالية والتكنولوجية: يواجه المزارعون في المناطق الصحراوية تحديات مالية وتكنولوجية. قد يكون من الصعب الحصول على الموارد المالية اللازمة لاستثمار في التجهيزات الزراعية والتقنيات المتقدمة.

وبالتالي فإن تطوير زراعة صناعية في المناطق الصحراوية من شأنه أن يساهم في مواجهة هذه التحديات من خلال تشجيع الاستثمار في هذه المناطق ودعم الفلاحين وكذلك ادخال التكنولوجيا الحديثة في أساليب الزراعة والري والزراعة المائية وهذا ما تسعى اليه الجزائر من خلال ورقة طريق التنمية الفلاحية (2020-2024)¹.

6. التمويل والدعم البنكي: فجوة القروض والضمانات

يعتبر الجانب المالي المحرك الأساسي لأي مشروع استصلاح كبرى في المنية، حيث تتجاوز تكلفة تجهيز هكتار واحد بالرش المحوري وحفر البئر وتوصيل الكهرباء مبالغ طائلة لا يستطيع المستثمر الفردي تغطيتها بمفرده.

بحيث أشار الدكتور أبو بكر سلامي، خبير في الجباية والمالية، إلى أن الإجراءات البنكية تواجه صعوبات كبيرة، بدءا من إعداد الملفات المستندية وصولا إلى تسجيل العقود وشركات الاستثمار. وقال: “البنوك تطالب بوثائق مثل بطاقة الفلاح، لكن أغلب الفلاحين لا يمتلكونها، ما يخلق فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والواقع الميداني”.

وأضاف أن البيروقراطية داخل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية تلعب دورا رئيسيا في تعطيل الاستثمار، حيث تُرفض بعض الملفات أو تتأخر لأسباب شكلية، رغم أن الأراضي نفسها لا تعاني أي مشكل قانوني. هذه العقبات تؤدي إلى تعطيل معظم الملفات البنكية، بحيث يحصل عدد قليل من الفلاحين على التمويل فعليا².

7. نقص العتاد المتطور: الحاجة لآلات حصاد حديثة تقلص فترات الحصاد وتقلل من الخسائر الميدانية.

¹ العربي شريف هجيرة، بدر الدين أمينة، مساعي الجزائر لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية وتحدياتها، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب، المجلد 05، العدد 02، 2024، ص 122.

² صبرينة عيلان، تمويل الفلاحة في الجزائر.. نحو تضيق الفجوة بين القانون والتطبيق، يومية الأيام نيوز، 07-04-2026، شوهذ يوم: 05-

20:00. سا: 2026-05. <https://elayem.news/hww1c>

8. جودة البذور :ضرورة توفير بذور مكيفة مع الظروف الحرارية العالية وملوحة التربة في الجنوب.

9. التسويق واللوجستيك: من المزرعة إلى المستهلك

يواجه الفلاح في المنية معضلة "التسويق"؛ فالمسافة الشاسعة بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك الكبرى في الشمال ترفع من تكاليف النقل وتجعل المنتج المحلي عرضة لمنافسة الوضاء كما أيضا تشهد نقص غرف التبريد والتخزين يؤدي إلى فساد الفائض من المحاصيل (خاصة الخضروات)، مما يسبب اضطرابا في الأسعار وخسائر للمنتجين¹.

10. إشكالية أراضي العرش والنزاعات القبلية

في بعض مناطق المنية وحاسي القارة، تبرز النزاعات حول "أراضي العرش" كعائق إداري واجتماعي أمام الاستثمار الواسع. هذه الأراضي، التي تخضع عرفياً لسيطرة بعض القبائل أو المجموعات المحلية، غالباً ما تكون غير مسواة قانونياً، مما يؤدي إلى اعتراضات ميدانية عند محاولة الدولة منحها لمستثمرين من خارج المنطقة أو حتى لمستثمرين شباب محليين. يتطلب حل هذه الإشكالات مقاربة إدارية تجمع بين القانون العقاري والوساطة الاجتماعية لضمان استقرار المستثمرات وتقادي توقف المشاريع بسبب النزاعات حول الحدود².

11. التعقيدات والبيروقراطية والإدارية:

تعاني الإجراءات الإدارية من البطء والتعقيد، حيث يواجه المستفيدون صعوبات كبيرة في الحصول على القروض والتمويلات الحكومية بسبب كثرة الأوراق المطلوبة وتداخل الجهات المشرفة، مما يؤدي إلى تأخر أو حتى رفض الطلبات دون مبررات واضحة أن "تقل الإجراءات الإدارية وتأخر الرد على طلبات التمويل أو رفضها دون الاعتماد على مبررات منطقية واضحة يجعل معظم البنوك التجارية تتعامل بأدوات التمويل التقليدية.

¹ تصريحات مع بعض المزارعين ولاية المنية، يوم: 20-01-2026، سا: 17:00.

² مقابلة لمحمد لعنصرى المدير العام للديوان الوطنى للأراضي الفلاحية، بعنوان: عقود الامتياز الفلاحي .. متى نحل مشاكلها ميدانيا؟ قناة النهار tv، 2022/09/06، شوهد يوم: 01-05-2026، سا 01:00. <https://www.youtube.com/watch?v=cPK3eQf14mc>

12. ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية:

يوجد غياب للتنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتنمية الريفية، مما يؤدي إلى تضارب السياسات وضعف فعالية البرامج المقدمة "غياب" تنسيق وتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة و اعتماد كلي على خزانة الدولة كممول وحيد للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تضارب السياسات الحكومية وعدم ملاءمة بعض القروض النوعية المشاريع.

13. غياب الدعم المستمر والمتابعة:

التمويل غالبا ما يقتصر على الدعم الأولي دون وجود متابعة مستمرة أو دعم إضافي لضمان استدامة المشاريع، مما يؤدي إلى فشل عدد كبير من المشاريع بعد انتهاء فترة التمويل الأولى "حالة التشيع في بعض الشعب وعدم ملاءمة بعض القروض لنوعية المشاريع الراجعة في الاستثمار.

14. ضعف البنية التحتية الريفية:

نعاني المناطق الريفية من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الكهرباء، المياه، والإنترنت، مما يعيق وصول المدخلات الزراعية وتسويق المنتجات ويحد من جاذبية الاستثمار في هذه المناطق. المناطق الريفية تعاني من نقص حاد في وسائل النقل الكهرباء، والإنترنت، مما يحد من قدرة رواد الاعمال على ادارة مشاريعهم¹.

15. نقص الموارد المالية الكافية والمستمرة:

رغم تخصيص مبالغ مالية كبيرة، إلا أن التمويل غالبا ما يكون غير كاف أو غير مستدام، ولا يغطي كافة احتياجات المشاريع الريفية، خاصة في المناطق النائية. ضعف الإنتاجية نتيجة عدم كفاية الدعم المالي المقدم، مما يحد من قدرة الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الفلاحي².

¹ عومر نادية، بوشية أحمد، أثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الداعمة للتنمية الريفية في الجزائر، مذكرة نيل ماستر، تخصص إقتصاد الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، بجامعة ابن خلدون - تيارت، 2024-2025، ص 66-67.

² بلطرش وفاء، بن رجم أناس، أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2020-2022، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، ص 16.

16. نقص التكوين والتوعية:

يعاني المستفيدون من قلة برامج التكوين والتدريب حول كيفية إدارة المشاريع والتمويل، مما يؤدي إلى ضعف استغلال القروض وعدم تحقيق العوائد المرجوة توجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية ودعم القوى التحتية من تكوين وتأهيل ضروري لنجاح المشاريع.

17. تفاوت جغرافي واجتماعي:

تختلف القدرات البشرية والطبيعية بين المناطق الريفية، حيث تواجه بعض المناطق تحديات أكبر في الاستفادة من الدعم الحكومي بسبب ضعف الموارد الطبيعية والبشرية، مما يسبب تفاوتاً في نتائج التنمية الريفية عبر البلاد. "ضرورة توجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الجغرافية والاجتماعية¹.

2- الآفاق والتحديات المستقبلية:

تهدف البرامج ومخططات التنمية إلى تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج الزراعية واعتماد الآليات الناجحة التي تضمن غذاء مستدام وحقوق الأجيال القادمة.

1. تحسين الأمن الغذائي والعمالة:

بهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي إلى ضمان توافر المواد الغذائية للسكان وفقاً للمعايير الدولية وزيادة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني مع التركيز على تنمية قدرات الإنتاج للمدخرات الفلاحية من بذور وشتائل والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة وفي هذا السياق، يتم²

¹ بوهلال محمد، بوطورة فضيلة، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.

² عمرو محمد، بن خضرة زهيرة، انعكاسات سياسة التنمية وآليات الدعم وتمويل استصلاح الأراضي الصحراوية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2025، ص 117.

إعادة تهيئة وتأهيل المساحة الفلاحية وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص لتحسين المنتجات ذات المزايا التعاونية والموجهة للتصدير. كما يُعمل على تحسين مستوى المنافسة في المجال الفلاحي وتحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات.

تسعى هذه الأهداف إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل شامل ومتكامل، كما تتجاوز هذه الأهداف الاكتفاء الذاتي لتشمل المنافسة العالمية من خلال تدعيم المنتجات الفلاحية التي تتمتع بسميات فريدة من نوعها، ولا سيما المنتجات الزراعية العضوية والتي تهدف أيضا إلى ترقية التشغيل وفقا للقدرات المتاحة وتأمينها، حيث أصبح خلق فرص العمل هدفا أساسيا لكل نمو اقتصادي، حيث تتضمن هذه المبادرة إنشاء خلية تقنية متعددة التخصصات على مستوى الولاية، وتشتمل هذه المنظومة على مجموعة من أنشطة التكوين والإرشاد والإعلام والاتصال.

2. المخطط الاستراتيجي لتنمية إنتاج الحبوب في الجزائر 2023-2028:

تمحور هذا المخطط حول تحسين إنتاجية ومردودية قطاع الحبوب وتطوير جودة البذور والهدف الرئيسي من هذا المخطط هو تنظيم الشعبة وتحسين التقنيات الفلاحية المستخدمة في الإنتاج، إلى جانب تطوير البحث العلمي في هذا المجال، تأكيداً على التزامهم بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد تم تشكيل لجنة لمتابعة وتنفيذ المخطط، وذلك وفق توجيهات السيد الرئيس عبد المجيد تبون وخطة عمل الحكومة بالإضافة الى ذلك تم تحديد هدف الزيادة مساحة الأراضي المخصصة للحبوب إلى مليون هكتار كمساحات مسقية في الجنوب الكبير بحلول عام 2025، وذلك ضمن إطار الاستثمار عبر نظام الامتياز، كما سجلت زيادة في وتيرة توزيع العقارات حيث تم منح محفظة عقارية بمساحة تبلغ 460 ألف هكتار للمستثمرين.

يمكن القول أن قطاع الحبوب يعد من مقومات القطاع الفلاحي وأحد ركائز التنمية الشاملة للبلاد، لذلك يتوجب تحديد ودراسة مخططات تنموية وتوفير بيئة ملائمة للفلاحة الحديثة والمنافسة والنجاعة، بهدف توسيع التنوع الاقتصادي وتحقيق أمن غذائي المستدام للبلاد، خاصة بعد نجاح الزراعة الصحراوية في الآونة الأخيرة وزيادة معدلات الإنتاج بكميات كبرى نتيجة استغلال المحيطات الكبرى وتكثيف زراعة الحبوب والبذور والتركيز على الشعب الاستراتيجية¹.

¹ عمرون محمد، بن خضرة زهيرة، نفس المرجع السابق، ص 118.

3. استغلال المحيطات الفلاحية في الجزائر عن طريق المنصة الرقمية:

إن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قد خلصت الى تحديد وعاء عقاري رابع بمساحة اجمالية تقدر بـ 1639999 هكتار موزع عبر 30 محيط موجه للمستثمرين عبر الولايات التسع التالية: ادرار، ورقلة، تيمون توفرت المنية. جانت اليزي الأغواط، غرداية يعتبر هذا التوجه في استغلال المحيطات ضمن جملة من التدابير والإجراءات والتعليمات التي اتخذتها الحكومة بهدف تشجيع الاستثمار والشراكة في القطاع الفلاحي لزيادة الإنتاج في الولايات الجنوبية والتركيز على الشعب الاستراتيجية ذات الأهمية لاسيما (ذرة، عباد الشمس، السلجم الزيتي، الصويا، الحبوب، البقوليات الغذائية) وجاء هذا المرسوم 24-55 المؤرخ في 23/01/2024 المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي 21-432 بتعديل المواد 13 و 14 و 28 على أن تخضع المساحات الكبرى الموجهة للمشاريع المصنفة ذات الطابع الاستراتيجي إلى إيداع الطلب لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية أو لدى ديوان تنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية وتكون بموجب مقرر من وزير الفلاحة ويسجل في المنصة الرقمية المستحدثة.

4. اللجوء إلى مبدأ عقد الامتياز كخيار للاستغلال الأراضي الفلاحية للأمالك الخاصة للدولة:

أصبح الامتياز يشكل النمط الوحيد للاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة حسب نص المادة 17 من قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 أين أكد المشرع الجزائري فيه على عدم قابلية التنازل عن هذه الأراضي وتملكها من طرف الخواص حفاظا على الوعاء العقاري باعتباره ثروة وطنية لا تتجدد مع التخلي عن فكرة حق الانتفاع الدائم التي وردت في القانون رقم 87-19 السالف الذكر واستبداله بحق الاستغلال المؤقت عن طريق الامتياز بهدف ضمان الاستثمار للأجيال القادمة بصور المرسوم التنفيذي رقم 483-97 الذي يعتبر نقطة تحول في مجال تسيير العقار الفلاحي الذي غير نمط الاستغلال و تحويله من حق انتفاع دائم إلى حق امتياز مؤقت بموجب المادة 09 والمادة 05 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 18/08/2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، حيث ألزم المشرع المستثمرين الفلاحية سواء كانت جماعية أو فردية أو ورثتهم في أجل 18 شهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بأن تتم إجراءات التحويل وفق ما نصت عليه المادة 02 من

المرسوم التنفيذي 10-326 المؤرخ في 23/12/2010 الذي يحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز للاستغلال الأراضي الفلاحية¹.

وفي إطار تنظيم سياسة الاستثمار الفلاحي عن طريق الاستصلاح وتحديد المشاريع الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي والتي تخضع الى الوعاء العقاري التي لا تقل مساحته المرجعية عن 10 هكتار لزراعة الحبوب بالنسبة للمساحات المسقية الذي لا تشمله عملية الاستصلاح المقررة وفق المرسوم التنفيذي السابق ذكره صدر المرسوم التنفيذي 24/14255 المؤرخ في 23/01/2024 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 21/432، الذي يحدد شروط وكفاءات منح الأراضي التابعة لأمالك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز، لاسيما المادتين 13 و14 منه اللتان تعتبران كإجراء استثنائي في منح العقار الفلاحي عن طريق الامتياز، كما حافظ المشرع على أمن الوعاء العقاري ومنع تجزئته والمحافظة على المحيطات الكبرى من أجل تجسيد المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي والتي تهدف الى ضمان الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، بالإضافة إلى خلق أقطاب حقيقية للتنمية في مختلف الشعب الفلاحية الكبرى ذات الاستهلاك الواسع كزراعة الحبوب والاعلاف والشمندر السكري والقطن وتكثيف البذور².

5. حصيلة الدعم المالي وهيكله قنوات التخزين والثروة الحيوانية بولاية المنية:

وعلى صعيد الدعم المالي، أكد السيد بن مالك ان ما يزيد عن 335 فلاحا استفادوا منذ سنة 2023 من الدعم الخاص بالمنخرطين في الزراعات الاستراتيجية بغلاف مالي يفوق 5.4 مليار دج.

كما ساهم توسع المساحات المزروعة في تشجيع الاستثمار في الانتاج الحيواني حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام المتواجدة على مستوى المستثمرات الفلاحية 46757 رأسا اضافة الى 9061 رأسا من الماعز و355 رأسا من الأبقار الحلوب و3047 رأسا من الإبل و68 رأسا من مختلف أصناف الخيول.

ومن جهة أخرى، أشار ذات المسؤول الى ان الولاية استفادت من 11 مركزا جواريا لتخزين الحبوب بسعة تفوق 50000 قنطار لكل مركز فضلا عن صومعة استراتيجية لتخزين الحبوب بسعة تصل الى مليون

¹ عمرون محمد، بن خضرة زهير، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² عمرون محمد، بن خضرة زهير، مرجع سبق ذكره، ص 121.

قنطار، وهو ما من شأنه ضمان تخزين المنتج الفلاحي ذي الطابع الاستراتيجي وتشجيع الاستثمار الفلاحي بالمنطقة وتعزيز الامن الغذائي الوطني¹.

¹ ربرتاج وكالة الانباء الجزائرية توسع المساحات المسقية ودعم الفلاحين يرسخان مكانة الولاية كقطب فلاحي واعد، مقال نشر بالصفحة الرسمية لولاية المنية بوسائل التواصل الاجتماعي موثقة رسميا من السلطات العليا، <https://www.facebook.com/WilayaMeniaa00058/posts>

خلاصة الفصل:

تأسيساً على ما تم بحثه في فصول هذه الدراسة حول واقع وآفاق التنمية الفلاحية في ولاية المنية، نخلص إلى أن تحول هذه الولاية إلى قطب زراعي استراتيجي في الجنوب الكبير يمثل تجسداً ميدانياً لسياسة الانفكاك من التبعية الغذائية وتحقيق السيادة التقنية والاقتصادية كبديل للمحروقات. وقد أظهر التقييم التحليلي لأثر الدعم الفلاحي وبرامج الاستصلاح تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، تمثلت في رفع معدلات الإنتاجية للمحاصيل الاستراتيجية كالحبوب والأعلاف، وتوطين التكنولوجيات الحديثة مثل السقي بالرش المحوري المتكامل مع تربية المائيات، فضلاً عن دورها المحوري في خلق آلاف مناصب الشغل، واستقرار الساكنة وتأهيل البنية التحتية الريفية.

وفي المقابل، كشفت الدراسة أن هذا التحول الهيكلي نحو الفلاحة الصناعية الكبرى يواجه حزمة من التحديات المركبة؛ يتصدرها التحدي العقاري المرتبط بالشرط الفاسخ لعقود الامتياز ونزاعات أراضي العرش، والبيروقراطية الإدارية والبنكية التي تحرم الفلاحين من التمويل، إلى جانب المعوقات اللوجستية كالمسافات الشاسعة ونقص غرف التبريد، والتحديات الطبيعية المتعلقة بالإجهاد المائي للخران الألبني والتغيرات المناخية القاسية.

وعليه، فإن الآفاق المستقبلية لولاية المنية تظل رهينة بمدى نجاعة المقاربة الاستراتيجية الجديدة (2023-2028)، والتي تعتمد على حوكمة رقمية عبر المنصات المستحدثة لمنح العقار، وتفعيل الشباك الموحد لتسهيل حفر الآبار والربط الطاقوي، وتوسيع طاقات التخزين عبر الصوامع الاستراتيجية والمراكز الجوية، تماشياً مع الأطر القانونية المعدلة التي تركز نظام الامتياز كخيار وحيد غير قابل للتنازل، بما يضمن ديمومة الموارد وحقوق الأجيال القادمة في إطار أمن غذائي مستدام.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تم طرحه في هاته الدراسة تم التوصل إلى أن الدولة الجزائرية أولت اهتماما متزايدا بالقطاع الفلاحي، باعتباره أحد القطاعات الإستراتيجية القادرة على تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني خارج نطاق التبعية للمحروقات، وهو ما تجسد من خلال اعتماد جملة من السياسات والبرامج الموجهة لدعم الاستثمار الفلاحي وتوسيع عمليات الاستصلاح الزراعي، خاصة بالمناطق الصحراوية على غرار ولاية المنية.

وقد أظهرت الدراسة أن استراتيجية الدعم الفلاحي لم تعد تقتصر على الإعانات المالية التقليدية، وإنما أصبحت تقوم على منظومة متكاملة تشمل الامتياز العقاري، دعم التجهيزات الهيدروفلاحية، القروض البنكية المدعمة، التحفيزات الجبائية، إضافة إلى المرافقة التقنية والمؤسسية، في إطار مقارنة تنموية تستهدف رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بالمناطق الصحراوية.

كما بيّنت الدراسة أن ولاية المنية تُعد من النماذج البارزة لتجسيد سياسة الاستصلاح الزراعي، بالنظر لما تتوفر عليه من إمكانيات عقارية ومائية هامة، الأمر الذي ساهم في استقطاب الاستثمارات الفلاحية وتوسيع المساحات المستصلحة، خاصة في الزراعات الإستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والغذائي. وقد انعكس ذلك إيجابًا على مؤشرات التنمية الفلاحية المحلية، من خلال تحسين المردودية الزراعية، خلق فرص العمل، وتنشيط الحركة الاقتصادية بالمناطق الريفية والصحراوية.

غير أن النتائج المتوصل إليها أظهرت أيضًا أن فعالية برامج الدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي ما تزال تواجه عدة إكراهات هيكلية وتنظيمية، تتمثل أساسًا في تعقيد الإجراءات الإدارية، بطء معالجة ملفات الدعم، محدودية المتابعة التقنية والمرافقة الميدانية، ضعف البنية التحتية الفلاحية، إضافة إلى التحديات البيئية المرتبطة بندرة الموارد المائية وارتفاع تكاليف الاستثمار والاستغلال في الوسط الصحراوي.

وعليه، يمكن القول إن استراتيجية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح الزراعي حققت نتائج إيجابية معتبرة في تنمية القطاع الفلاحي بالمناطق الصحراوية، خاصة بولاية المنية، إلا أن تحقيق تنمية فلاحية مستدامة وفعالة يظل رهينًا بضرورة تعزيز الحوكمة القطاعية، تبسيط الإجراءات الإدارية، تطوير البنية التحتية الفلاحية، وترشيد استغلال الموارد المائية بما يضمن استمرارية الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وفي الأخير وقد تم إثبات صحة جميع الفرضيات والتي كانت صحيحة منذ البداية.

نتائج الدراسة:

- 1- لقد أثبتت الدراسة أن الاستراتيجية الوطنية ساهمت في دعم الاستصلاح فعليا، لكن فعاليتها لم تصل للمستوى الأمثل نتيجة العراقيل الإدارية والتعقيدات القانونية.
- 2- كما أثبتت أيضا أن آليات الدعم عززت جاذبية الاستثمار، إلا أنها اصطدمت بالبيروقراطية المعقدة، مما حدّ من سرعة وصول الدعم للمستفيدين الفعليين.
- 3- ولقد أوضحت الدراسة أن المنفعة تحولت إلى قطب فلاحى واعد بفضل الموارد المائية والأراضي الشاسعة، ولكن ضعف البنية التحتية ومحدودية التطوير التقني أعاقا تحقيق الأثر التنموي الكامل.
- 4- لقد أثبتت الدراسة أن الدعم ساهم في تحسين الإنتاجية، لكن أثره ظل غير متوازن بسبب سوء توزيع الدعم وضعف الرقابة على المشاريع الميدانية.
- 5- أبرز التحديات التي حدّت من فعالية الاستراتيجية تمثلت في:

- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية.
- النزاعات العقارية المرتبطة بحيازة الأراضي.
- ضعف التنسيق بين الهيئات المركزية والمحلية.
- محدودية الموارد التقنية والطاقوية لمواجهة الطبيعة الصحراوية.
- الضغط المتزايد على الموارد المائية

التوصيات والاقتراحات:

1. رقمنة الإجراءات الإدارية: اعتماد المنصات الرقمية لتقديم طلبات الدعم ومتابعة ملفات الاستصلاح، بما يقلل من البيروقراطية ويضمن الشفافية.
2. توحيد النصوص القانونية: إصدار مدونة فلاحية شاملة تجمع مختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بالدعم والاستصلاح، لتفادي التشتت والازدواجية.
3. تعزيز الرقابة الميدانية: تكثيف المتابعة من قبل الهيئات المختصة لضمان مطابقة المشاريع الفلاحية لدفاتر الشروط، وحماية المال العام من سوء الاستغلال.
4. تشجيع الشراكات الفلاحية: فتح المجال أمام التعاونيات والشركات الفلاحية للاستفادة من الدعم بشكل جماعي، مما يعزز الإنتاجية ويقلل من المخاطر الفردية.
5. تنويع آليات الدعم: إدراج برامج جديدة مثل دعم البحث الزراعي، الابتكار في تقنيات الري، وتشجيع الزراعة الذكية، بما يتماشى مع التحديات المناخية.
6. اللامركزية في القرار: منح صلاحيات أوسع للولايات في تسيير برامج الدعم والاستصلاح، بما يضمن سرعة الاستجابة لخصوصيات كل منطقة.
7. تطوير الإحصائيات الفلاحية: إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة حول الأراضي المستصلحة، حجم الدعم الموجه، والنتائج المحققة، لتكون مرجعاً لصناع القرار والباحثين.

قائمة المصادر والمراجع

أ. قائمة المصادر:

1- المعاجم:

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت، ط 01، 2000.
- قاموس المعجم الوسيط للغة العربية المعاصرة، قاموس عربي عربي، متاح على موقع WWW.almaany.com، شوهد يوم 20-02-2026، سا 22:30.

2- القوانين:

- القانون رقم 724/83 المؤرخ في 05 ربيع الأول عام 1404 الموافق 10 ديسمبر سنة 1983 يحدد كيفية تطبيق القانون رقم 83-16 المؤرخ في 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية.
- القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد 49 لسنة 1990، المعدل والمتمم رقم 26/95 المؤرخ في 26 سبتمبر 1995، الجريدة الرسمية عدد 55 لسنة 1990.

3- المراسيم التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، يحدد كيفية منح حق الامتياز على قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية وأعبائه وشروطه، ج ر، العدد 83، 1997.
- مرسوم تنفيذي رقم 25-77 مؤرخ في 12 شعبان عام 1446 الموافق 11 فبراير سنة 2025، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

ب. قائمة المراجع:

1- الكتب:

- بن رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، الديوان الوطني للاشغال التربوية، ط 01، 2001.
- حمدي باشا عمر، ليلي زروقي، المنازعات العقارية، دار هومة، ط 03، 2007.
- عبد الحفيظ بن عبيدة، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2003.

2- البحوث الجامعية:

- لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة نيل دكتوراه في تخصص دراسات مالية، بجامعة غرداية، 2019.
- بوزيد سايح، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة في الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2006-2007.
- صدوقي زروق، دراسة تقييمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية- دراسة حالة ولاية البليدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التسيير، 2006-2007.
- بلطرش وفاء، بن رجم أناس، أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2020-2022، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- بن زاهية إدريس، رابحي عبد الحفيظ، النظام القانوني للمستثمرات الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص القانون العقاري، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة زيان عشور - الجلفة، السنة الجامعية 2014-2015.
- العربي عمر وآخرون، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، بجامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، 2021/2020.
- عويمر نادية، بوشيبه أحمد، أثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الداعمة للتنمية الريفية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، بجامعة ابن خلدون - تيارت، 2024-2025.
- مسيوغي عبد المالك، مشاريع الدعم الفلاحي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ولاية الوادي، مذكرة ماستر اكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات، بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2023.

3- المقالات العلمية:

- بلقاسم ساهي، البعد الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الصحراوية في الجزائر في ظل القانون 18/83، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 04، شهر ديسمبر، 2020، ص 239.
- بن صويلح أمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء 01، أبريل 2018.
- بوهلال محمد، بوطورة فضيلة، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.

قائمة المصادر والمراجع

- تفرات يزىء؁ وآخرون؁ تقىىم أثر الإصلاآات الفلاآىة على تطور الإنتاج الفلاآى (دراسة آآلىلىة - ولاءة بسكرة من 2010-2019)؁ مجلة العلوم الآآارىة؁ المآل 24؁ العءل 02؁ ءىسمبر 2025.
- آمار آوفىق؁ عبء الرؤوف عز الءىن؁ الآمول العمومى للقطاع الفلاآى والآتمىة الرىفىة فى الآزائر دراسة آآلىلىة للفترة 2000-2015؁ مجلة أآآاء وءراساء الآتمىة؁ المآل 06؁ العءل 01؁ آوان 2019.
- آلموء هاجر؁ صىء مرىم؁ ءور صناءىق الءعم الفلاآى فى آآقىق الآتمىة الزراعىة المسآءامة؁ دراسة آآلىلىة لواقع الآتمىة الزراعىة المسآءامة فى ولاءة سوق أهراس من 2015 على 2023؁ مجلة المنهل الاقآصاءىة؁ آامعة الواءى - الآزائر؁ المآل 03؁ العءل 01؁ آوان 2025.
- روابآىة مآمء؁ لطفة بهلول؁ سىاسة منح الأراضى الآابعة للأملاك الءولة للإسآصلاآ فى اآار الامآىاز بالآنوب؁ أءاة لآرقىة الزراعة الاسآراآىآىة بالآزائر آلال سنة 2024؁ مجلة الاقآصاء والآآارة الءولىة؁ المآل 06 العءل 01.
- رىاض رىمى؁ عقىة رىمى؁ أثر سىاسة الءعم الفلاآى على انآاج الآمور فى الآزائر دراسة قىاسىة للفترة 1983-2008؁ مجلة رؤى اقآصاءىة؁ العءل 04؁ آوان 2013.
- زاوى بومءىن؁ براضىة سلىمان؁ سىاسة الءعم الفلاآى فى الآزائر؁ مجلة الآتمىة والاقآصاء الآطبقىى - آامعة المسىلة؁ العءل 02؁ سبآمبر 2017.
- آرفى زكرىاء؁ سفىان آمنة؁ السبآى وسىلة؁ ءور برامج الءعم الفلاآى فى لرقىة الإنتاج الفلاآى بولاءة بسكرة آلال الفترة 2010-2017؁ مجلة الآكامل الاقآصاءى؁ المآل 08؁ العءل 01؁ مارس 2020.
- شعبانة إىمان؁ مءى فعالىة الءعم فى إطار سىاسة الآآءىء الفلاآى؁ ءفاآر السىاسة والقانون؁ الآزائر؁ العءل 16؁ 2017.
- العربى شرفى هآىرة؁ بءر الءىن آمىنة؁ مساعى الآزائر لآآوىر الزراعة الصناعىة فى الأراضى الصآراوىة وآآءىاءآها؁ مجلة الآآوىع الاقآصاءى؁ آامعة عىن آموشنآ- بلآاج بوشعىب؁ المآل 05؁ العءل 02؁ 2024.
- عشىر آىلالى؁ قاشى علال؁ آىازة الملكىة العقارىة عن طرىق اسآصلاآ الأراضى فى ضوء الآشرىع الآزائرى والفقه الإسلامى؁ مجلة الصءى للءراساء القانونية والسىاسىة؁ المآل 04؁ العءل 20؁ لسنة 2022.
- عمرون مآمء؁ بن آضرة زهىرة؁ انعكاساء سىاسة الآتمىة وآلىاء الءعم وآمول اسآصلاآ الأراضى الصآراوىة على آآقىق الأمن العآائى فى الآزائر؁ مجلة الأسآاذ البآآ للءراساء القانونية والسىاسىة؁ المآل 10؁ العءل 01؁ آوان 2025.
- آرءى مآمء؁ بن نىر نصر الءىن؁ تطور السىاسة الفلاآىة وأهم النآائآ المآققة منها؁ مجلة الإءارة والآتمىة للآآوآ والءراساء؁ آامعة البلىءة 02؁ العءل 10؁ ءىسمبر 2016.

قائمة المصادر والمراجع

- محمودي فاطمة الزهراء، النظام القانوني للإستثمار عن طريق الاستصلاح في التشريع الجزائري، مجلة القانون، العدد 03، جوان 2012.
- مهراوي هند، موساوي فايزة، كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر - دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت، مجلة التكامل الاقتصادية، المجلد 11، العدد 03، ص 455.
- قات يوسف، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات، 2000.

4- المطبوعات الجامعية:

- بن صويلح آمال، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حويلات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ج01، العدد 23، أفريل 2018.

5- المواقع الالكترونية:

- إجراءات الدعم للشعب الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2021، شوهذ يوم 15-01-2026، <https://madr.gov.dz>
- انظر الشروق أونلاين، وزارة الفلاحة تقرر تجريد الفلاحين من أراضي "البور"، 26-01-2015، <https://www.echoroukonline.com>، وأيضا شوهذ يوم: 10-04-2026، سا: 10:30.
- بعد ترقيتها إلى ولاية.. المنية: تطوير الزراعات الاستراتيجية.. التحدي الجديد لفلاحي المنية، جريدة الموعد اليومي، 06-04-2021، شوهذ يوم 25-03-2026، سا: 20:00. بعد ترقيتها إلى ولاية.. <https://elmaoud.dz/المنية:تطوير>
- تصريحات مع بعض مزارعين ولاية المنية، يوم: 20-01-2026، سا: 17:00.
- جمعية ابن باديس لرعاية الشباب والطفولة المكتب البلدي بالمنية، تعريف بمدينة المنية، https://ibnbadis-elmeniaa.blogspot.com/p/blog-page_8869.html?m=1
- ح. نوال، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962-2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنمية لتحقيق الامن الغذائي، يومية المساء، صادرة بتاريخ 05-07-2012، <http://www.elmassa.com.61939>، شوهذ يوم: 02-02-2026.
- عرافي حسام، المنية تراهن على الزراعة الذكية: مزرعة نموذجية لتكوين يد عاملة فلاحية مؤهلة، منصة راس المال منصة رقمية جزائرية، نشر يوم: 14-07-2025، شوهذ يوم: 05-03-2026، سا: 08:30، المنية تراهن على الزراعة الذكية: مزرعة نموذجية لتكوين يد عاملة فلاحية مؤهلة <https://rasselmal.com>

قائمة المصادر والمراجع

- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2021. [/https://odas.madr.gov.dz/ar/presentation-ar](https://odas.madr.gov.dz/ar/presentation-ar)
- ربرتاج وكالة الأنباء الجزائرية توسع المساحات المسقية ودعم الفلاحين يرسخان مكانة الولاية كقطب فلاحى واعد، مقال نشر بالصفحة الرسمية لولاية المنية بوسائل التواصل الاجتماعي، <https://www.facebook.com/WilayaMeniaa00058/posts>
- سوماتي سهام سعدية، المنية.. جنة الفلاحة في قلب الصحراء الجزائرية، 10-11-2024، <https://elayem.news/ifmz6>، شوه يوم: 03-02-2026، سا: 13:00.
- سوماتي سهام سعدية، رحلة الاستثمارات الفلاحية.. من الأرض إلى الصناعة التحويلية، 11-11-2024، <https://elayem.news/z3ewu>، شوه يوم:
- عيلان صبرينة، تمويل الفلاحة في الجزائر.. نحو تضيق الفجوة بين القانون والتطبيق، يومية الأيام نيوز، 07-04-2026، شوه يوم: 05-05-2026، سا: 20:00. <https://elayem.news/hww1c>
- صحيفة بركة نيوز، المنية: دخول الكهرباء الفلاحية إلى محيط حاسي لعبيد تزامناً مع يوم الشهيد، 22-02-2026، شوه يوم: 25-04-2026، سا: 09:00.
- عبروس، المنية.. مشروع قطري للاستثمار في الزراعات الاستراتيجية، جريدة الموعد اليومي، 21-09-2024، <https://elmaouid.dz/>، شوه يوم:
- الشيرازي كامل، "المنية" رئة صحراء الجزائر الوسطى، إيلاف يومية إلكترونية، نشر يوم 29 مارس 2012، سا: 05:59، شوه يوم: 10 مارس 2026، سا: 23:30.
- م. فيصل، المنية: مشروع قطري للاستثمار في مجال الزراعات الاستراتيجية، نشر في 20 سبتمبر 2024 - 18:54، <https://nhar.tv/bzlqi>
- مقابلة لمحمد لعناصرى المدير العام للديوان الوطنى للأراضي الفلاحية، بعنوان: عقود الامتياز الفلاحى .. متى تحل مشاكلها ميدانيا؟ قناة النهار tv، 06/09/2022، شوه يوم: 01-05-2026، سا 01:00. <https://www.youtube.com/watch?v=cPK3eQf14mc>
- مقال المنية : جهود متواصلة لربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية، بيومية الاتحاد، 10-12-2025، شوه يوم 05-05-2026، سا: 00:20.
- المنية: منح 200 رخصة لحفر الآبار الفلاحية خلال سنة 2025، جريدة الآن، [/https://elaane.dz](https://elaane.dz)، شوه يوم: 01-05-2026، سا: 20:00.
- الموقع الرسمي لولاية المنية، شوه يوم: 22-02-2026 <https://wilaya-meniaa.dz>

قائمة المصادر والمراجع

- نقلا عن الموقع الرسمي لصفحة الفيسبوك لولاية المنية، <https://www.facebook.com/WilayaMeniaa00058/posts/%30-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%E2%96%A0-almania>، شوهذ يوم: 02-2026-30، سا: 11:30.
 - وحيد سيف الدين، تجربة رائدة في مجال الاستصلاح الفلاحي.. المنية عاصمة الشراكة الجزائرية السعودية، جريدة الأيام، 14-10-2024، شوهذ يوم: 04-03-2026، سا: 20:00.
 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إجراءات الدعم للشعب الفلاحية، 2021، شوهذ يوم 01-04-2026، سا: 20:30. <https://madr.gov.dz/إجراءات%20الدعم%20للشعب%20الفلاحي>
 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، دليل تنفيذ برامج التنمية الريفية، الجزائر، 2016.
 - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإرشاد والدعم الاستشاري، 2021، <https://madr.gov.dz/>، شوهذ يوم: 19-05-2026.
 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الإستثمار، 2021، شوهذ يوم: 25-03-2026، سا: 15:30 <https://madr.gov.dz>
 - وزير الموارد المائية يدعوا الى تدعيم ومرافقة القطاع الفلاحي في الولايات الجنوبية وبالأخص في ولاية المنية، جريدة الرأي نيوز جريدة إلكترونية معتمدة، نشر: 26-10-2021، شوهذ يوم: 26-03-2026، سا: 10:00. <https://elrainews.dz/وزير%20الموارد%20المائية%20يدعوا%20الى%20تدعيم%20و%20مرافقة%20القطاع%20الفلاحي%20في%20و%20الولايات%20الجنوبية%20و%20ب%20الأخص%20في%20ولاية%20المنية>
 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التقرير السنوي 2022، <http://www.angem.dz>
 - ولاية النخيل المنية حاضرة الصحراء الجزائرية، مدونة واتباد، <https://www.wattpad.com/1429031062-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%E2%96%A0-almania>، شوهذ يوم:
- 6- المراجع باللغة الأجنبية:
- World Trade Report Bibliography (WTR), Subsidies trades and the WTO, 2006, P 47.

فهرس الجداول والصور والاختصارات

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
54	يوضح مراحل الإمتياز	(01-01)
94	يوضح توزيع بعض المحيطات التي انشأتها وزارة الفلاحة والصيد البحري	(01-02)

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	يوضح برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	22
(01-02)	يمثل الهيكل التنظيمي للشباك الوحيد	76

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
(01-01)	توضح صلاحيات الوزير	37
(01-02)	توضح خريطة الجزائر تمثل الموقع الجغرافي لولاية المنية	64
(02-02)	توضح إجراءات ملف الطلب	73
(03-02)	توضح واجهة منصة إيداع ملفات الترشيح الخاصة بالديوان الوطني للأراضي الزراعية	74
(04-02)	توضح واجهة نظام المعلومات الجغرافي الذي يحدد المحيطات على الخريطة بمنصة الديوان الوطني للأراضي الزراعية	75
(05-02)	توضح واجهة تقديم طلب محيط الاستصلاح عبر المنصة الإلكترونية للديوان الوطني للأراضي الزراعية	76
(06-02)	توضح واجهة استمارة لتقديم طلب الاستثمار والاستصلاح عبر المنصة الإلكترونية للديوان الوطني للأراضي الزراعية	77
(07-02)	توضح واجهة استمارة المعلومات الشخصية لتسجيل الطلب عبر المنصة للشخص الطبيعي	78
(08-02)	توضح واجهة استمارة المعلومات الشخصية لتسجيل الطلب عبر المنصة للشخص المعنوي	78
(09-02)	توضح استمارة معلومات حول المشروع الذي تم اختياره	79
(10-02)	توضح المستندات المطلوب إرفاقها	79
(11-02)	توضح واجهة منصة تتبع الطلب الخاصة بالديوان الوطني للأراضي الزراعية	80
(12-02)	توضح واجهة متابعة الطلبات للشخص الطبيعي	80
(13-02)	توضح واجهة متابعة الطلبات للشخص المعنوي	81

فهرس الاختصارات

الاختصار	شرح الاختصار
FMVTC	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
FPZPP	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FSAEPEA	الصندوق الخاص بدعم مربى المواشي وصغر المستغلين الفلاحيين
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
ONTA	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
FNRPA	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FLDDPS	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسيوب
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
FNDIA	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
INVA	المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي

فهرس

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرافان
	الملخص
01-08	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والمؤسساتي لدعم الفلاحي والاستصلاح
10	تمهيد
11	المبحث الأول: مفهوم الدعم الفلاحي
11	المطلب الأول: تعريف الدعم الفلاحي وأنواعه
11	الفرع الأول: تعريف الدعم الفلاحي.
12	الفرع الثاني: أنواع وأشكال الدعم الفلاحي
18	المطلب الثاني: تطور سياسة وآليات وأدوات الدعم الفلاحي في الجزائر
18	الفرع الأول: تطور سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر
28	الفرع الثاني: آليات وأدوات تمويل برامج الدعم الفلاحي في الجزائر
38	الفرع الثالث: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
44	المبحث الثاني: الاستصلاح في الجزائر
44	المطلب الأول: مفهوم وشروط الاستصلاح في الجزائر
44	الفرع الأول: تعريف الاستصلاح
46	الفرع الثاني: شروط الاستصلاح
50	المطلب الثاني: الأطر القانونية والآليات المؤسسية لعملية الاستصلاح
50	الفرع الأول: المنظومة القانونية والتنظيمية لتعيين مواقع الأراضي الفلاحية
53	الفرع الثاني: الآليات الإجرائية والهياكل المؤسسية لحيازة واسترجاع العقار الفلاحي
65	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية المنية في مجال الدعم الفلاحي والاستصلاح
67	تمهيد

فهرس

68	المبحث الأول: بطاقة فنية عن ولاية المنية
68	المطلب الأول: لمحة عامة حول الولاية والخصائص الطبيعية والنشاطات الأساسية
68	الفرع الأول: البطاقة الفنية لولاية المنية
73	الفرع الثاني: ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية والمشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي
87	المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي في ولاية المنية
87	الفرع الأول: المساحات الزراعية والقدرات الإنتاجية للولاية
91	الفرع الثاني: الموارد المائية والتقنيات الزراعية المستخدمة
94	المبحث الثاني: برامج الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار الاستصلاح لولاية المنية
94	المطلب الأول: أشكال ومشاريع الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار الاستصلاح للولاية
94	الفرع الأول: أشكال الدعم الفلاحي الموجهة ضمن استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري للولاية
98	الفرع الثاني: نماذج لمشاريع الاستصلاح في الولاية
102	المطلب الثاني: تقييم أثر الدعم الفلاحي والاستصلاح
102	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية
104	الفرع الثاني: الصعوبات والآفاق المستقبلية
116	خلاصة الفصل
118	الخاتمة
122	المراجع
129	فهرس الجداول
130	فهرس الأشكال
131	فهرس الصور
132	فهرس الاختصارات
134-135	فهرس

